الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابي بكر بلقايد

تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير

قسم :علوم التسيير

تخصص : مقاولاتية و خلق مؤسسات

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

خلق مؤسسة Brico-Bel للصيانة والتصليح

من إعداد الطالبة :

بلغزالي فاطمة

تحت إشراف الاستاذ :

بوهنة علي

لجنة المناقشة

ا. شعايب بغداد	جامعة تلمسان	رئيسا
ا. بوهنة علي	جامعة تلمسان	مشرفا
ا.ثابت اول وسيلة	جامعة تلمسان	ممتحنة

السنة الجامعية 2013 2014

Created with nitroPDF professional

download the free trial online at nitropdf.com/professional

واكب التحولات الاقتصادية العالمية تزايد الاهمية النسبية لقطاع المؤسسات الصغيرة , و ازداد بذلك الاهتمام حول البحث عن السبل الكفيلة لرفع كفاءتها الانتاجية بغية توسيع اسهامها في التنمية الاقتصادية و التقدم الاجتماعي , حيث تؤكد الاحصائيات العالمية ان عدد المبادرات المتعلقة بمؤسسات الاعمال تزداد و ان المؤسسات الصغيرة تستحوذ بنسبة اكبر على نمو الفرص الوظيفية , حيث اخذت الكثير من الشركات العملاقة في الانكماش , بينما اخذت اعداد المؤسسات الصغيرة في الازدياد و احجامها في النمو نتيجة لبروز اقتصاديات جديدة و زيادة استفادة كافة المؤسسات من التقنيات الحديثة , بل ان عدد المبادرات المتعلقة بمؤسسات الاعمال التقنية ازدادت بنسب اعلى , نتيجة لقيام الكثير من الشركات الكبرى بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة ضمانا لحصولها على التقنيات المتطورة باستمرار , خاصة و ان هذه الاخيرة تعطي خيارات اكثر فيما يتعلق بنوع المنتجات و الاسواق المستهدفة و بالتالي تسمح بظهور مؤسسات صغيرة متخصصة , و هذا ما يستدعي توفير افضل الوسائل التي يمكن استخدامها لكفالة التطور الامثل و الممكن لهذه المؤسسات و ذلك في عصر لم يعد فيه من اليسير على المؤسسات الصغيرة الصمود امام حدة المنافسة .

ان انشاء المؤسسات الصغيرة اصبح في السنوات الاخيرة موضوع المجتمعات حيث ازداد الاهتمام حول ايجاد الطرق و الوسائل التي تسهم في تقليل المصاعب التي تواجه المقاولين , و انتهى الامر الى اقامة العديد من شبكات الدعم و المرافقة تهدف كلها الى مساعدة اصحاب المشاريع على تجسيد افكارهم على ارض الواقع , من خلال تزويدهم بالنصح و الاستشارة فيما يخص كل المراحل التي تمر بها عملية انشاء المؤسسة , و ايضا تفادي كل الاخطار التي تواجه المؤسسات الصغيرة و لاسيما في المراحل الاولى من بداية نشاطها التي تعتبر الاصعب بالنسبة لها , و من ثمة ينبغي على المقاول الالمام بخصائص كل نمط من انماط المرافقة و الاثار الناتجة عنها .

لذا نجد ان المقاولة و انشاء المؤسسات اليوم بدأت تأخذ اهمية واسعة في مجتمعاتنا , اذ هناك الكثير ما ينتظر منها على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي ... و غيرها , حيث ينبغي على المقاولة ان تقوم بتنشيط المؤسسات , و الهيئات و كذا الافراد ,

و ايضا الاسهام في تجديد المؤسسات و المساهمة في خلق فرص عمل .

و كتخصص اكاديمي نجد ان المقاولة ترتكز على نقطتين اساسيتين و هي **التعليم** و **البحث** .

و على هذا المستوى , يتضح ان المقاولة هي في مرحلة الهيكلة , حيث يتطلب وجود فريق جيل جديد من *الباحثين بإمكانهم تطوير التعليم في هذا المجال على مستوى كل الاطوار و التخصصات الجامعية , باعتبار ان المقاولة بدأت تأخذ صورة اكثر ايجابية رغم استمرار معاناتها من الكثير من المشاكل , حيث ان الهيكل الاجتماعي للمقاولة و مشروعيتها الاجتماعية لا تزال تظهر جد هشة .*

و تعتبر الطاقة البشرية من أهم عوامل التنمية و التغيير الاقتصادي و ألاجتماعي و المرأة نصف هذه الطاقة كونها تشكل احتياطا هاما من قوة العمل و مما لا شك فيه انه لا يمكن فهم دور المرأة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية إلا من خلال التغيرات العديدة و السريعة التي طرأت على المجتمعات عامة و على المجتمع الجزائري بشكل خاص , و خاصة التغييرات التي طرأت على البناء الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع الجزائري .

فالمرأة لا تعيش منعزلة فواقعها هو نتاج لواقع اجتماعي , ثقافي , سياسي و اقتصادي و هذا يعني ان واقعها يختلف من مجتمع لآخر , لهذا لابد ان نعالج دور المرأة في التنمية من خلال منظور حضاري انساني شامل يهدف الى نهضة المجتمع من كل النواحي.

فمعركة المرأة اليوم ليست في مساواتها مع الرجل في الحقوق و الواجبات فحسب و انما في اثبات قدرتها على العطاء و الابداع , و الثبات امام التطورات المتسارعة الحاصلة في العالم .

و لأننا نعيش العولمة بآثارها الايجابية و السلبية , من بينها التحول في الملكية , من ملكية الدول للمشروعات الى الملكية الخاصة للأفراد فان الاستثمار اصبح من سمات هذا العصر نتيجة للترابط الموجود بينه و بين تطور الدول ,و فرض مكانتها الاقتصادية ,و هاته المكانة التي تطمح اليها معظم الدول خاصة الدول النامية لا تتأتى إلا بتكاثف الجهود بين افراد المجتمع , و لان هذا العصر اعتبروه عصر المرأة نتيجة لتفوقها في العديد من المجالات التي كانت حكرا على الرجل ، و الأمثلة كثيرة على ذلك , ،و أحسنها المرأة الجزائرية التي عانت في زمن الاستعمار من الحرمان المطلق , و حتى بعد الاستقلال تواصلت حالة الحرمان مع اختلاف المسببات , إلا انها ضلت تكافح من خلال الخوض في معارك البناء , فنجدها تمتهن جميع الحرف و المهن , و اضحت تنافس الرجل على اصعب المناصب .

فالمرأة الجزائرية كانت و لازالت صمام الأمان في المجتمع الجزائري , حيث حرصت دائما على تماسك الأسرة و توازنها قرونا طويلة ،لكنها اليوم هي في حاجة الى اثبات ذاتها داخل المجتمع باعتبارها فرد فعال لا يمكن الاستغناء عنه او تهمشيه على مسار التنمية الاجتماعية .

ولكون موضوعنا يدور حول المقاولة و خلق المؤسسات و دور المرأة في ذلك حاولنا مقاربة الموضوع و دراسته في اطار محدد على لنحو التالي:

1 الاشكالية :

هل تملك المرأة المقاولة في الجزائر الخصائص التي تمكنها من انشاء مؤسستها الخاصة و النجاح في ادارتها ؟

2 فرضيات الدراسة:

تملك المرأة الجزائرية الخصائص الفردية و الاجتماعية التي تساعدها على إنشاء المؤسسة.

- تعتبر الصيانة من الخدمات المطلوبة لدى العائلة الجزائر.

3 أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة اهمية كبرى ضمن دراسات علم الاجتماع الاقتصادي, وكون المرأة تشكل طرفا مهما في عملية التغيير فإنه أصبح كل ما يرتبط بها هو مجال للدراسة و التحليل . و ستساعدنا هذه الدراسة في فهم الدور الذي تؤديه المقاولة في التنمية الاقتصادية.

3 هدف المؤسسة القضاء على النشاطات الغير رسمية التي تفشت في الاقتصاد الجزائري و تشجيع الانشطة الابداعية.

4 أسباب اختيار الموضوع:

- وعيا منا بأهمية هذه المواضيع بالنسبة لتخصصنا و لكوني طالبة تدرس اختصاص المقاولاتية و خلق المؤسسات من جهة ودور المرأة في دفع وتيرة التنمية الاجتماعية من جهة أخرى : جاء اختيارنا لهذا الموضوع الذي لم يكن صدفة بقدر ما كان يعكس اهتماما خاصا بالمقاولة والمرأة المقاولة .
- الأهمية العلمية و العملية .

بالإضافة الى هذا لاحظنا ندرة مثل هذه الدراسات في العلوم الاقتصادية , الشيء الذي زاد من حماسنا اكثر.
الصعوبات المتواجدة في المحيط الذي نعيش فيها حيث ان العائلات تعاني من ايجاد تلك المؤسسات لتوفير مثل هذه الخدمات بالنوعية المطلوبة و في اطار قانوني .

زيادة الطلب في السوق لهذه الخدمات ' الطلب اكبر من العرض بكثير '

5-الدراسات السابقة :

نظرا لحداثة الموضوع من ناحية الدراسة و التخصص ليس هناك دراسات سابقة فيما يخص خلق مؤسسة للصيانة داخل البيوت.

6- صعوبات البحث:

- حداثة المشروع وقلة اليد العاملة المؤهلة.

- قلة المراجع التي تتناول موضوع الصيانة سواء باللغة العربية او الاجنبية .

- صعوبة التمويل.

7- منهجية البحث:

اعتمدنا في هذا البحث مزيجا من مناهج البحث العلمي، فقد انتهجنا المنهج الوصفي، وذلك عند تعرضنا للجانب النظري و المنهج التحليلي محاولين به تحليل المفاهيم للمشروع و مخطط الأعمال المتبع لإنجاز المشروع.

8 – خطة البحث:

للإحاطة بموضوع بحثنا بمختلف جوانبه النظرية وللإجابة على اشكالياته واختبار صحة فرضياته قمنا بتقسيم موضوعنا إلى ثلاثة فصول حيث:

الفصل الأول :مقاربة اصطلاحية الغرض منها التعريف بمختلف المفاهيم و المصطلحات المستخدمة في بحثنا هذا

الفصل الثاني: سيرورة خلق المؤسسات و اساليب التمويل و المرافقة.

الفصل الثالث : شرح فكرة مشروع خلق مؤسسة تقديم خدمات عامة للعائلة (السمكرة, كهرباء المنازل, النجارة العامة).

مقدمة:

تجمع المقاولة بين مشروع انشاء و حامل فكرة المشروع و ذلك في محيط معين ,مما يجعل مقارنة مستوى المقاولة في مختلف الدول صعب , و هذا لعدة اسباب منها انه ليس هناك محدد دقيق للمقاولة مقبول على مستوى كل النماذج الدولية حيث ان التطور الذي عرفته المقاولة خلال ال 15 سنة الأخيرة يعد من أهم التطورات التي عرفها الاقتصاد فالمصطلح انتقل من الوضعية الفردية إلى أشكال مختلفة من المقاولة اليوم و التي تمزج بين مستويات الأفراد و الهيئات التنظيمية , و تعرف المقاولة كالعديد من التخصصات التي تكون نشاط مهني معرف بوضوح حيث سنتطرق في هذا الفصل لمفاهيم المقاولة و دورها في التنمية الاقتصادية و واقع المرأة المقاولة في الجزائر .

المبحث الاول:عموميات عن المقاولة و المقاول

المطلب الأول : مفهوم المقاولة و المقاول

1-مفهوم المقاولة :

أ- المقاولة لغة :

المقاولة هي صيغة مبالغة على وزن مفاعله تقتضي مشاركة من اطراف متعددة , و اصل اشتقاقها الفعل قال يقول قولا و مقالا , فالمقاولة معناها المفاوضة و المجادلة[1].

و هي مشتقة من كلمة المقاول فتشير خاصة الى الخطر او المغامرة التي تميز توظيف الاموال في النشاط الاقتصادي.[2]

ب-المقاولة اصطلاحا:

و تمثل ظاهرة معقدة تجمع بين مشروع انشاء مقاولة و حامل فكرة المشروع وذلك في محيط معين , مما يجعل مقارنة مستوى المقاولة في مختلف الدول صعب و يعود ذلك لعدة اسباب أولها أنه ليس هناك مفهوم محدد و دقيق للمقاولة مقبول على مستوى كل النماذج الدولية .[3]

كما تعتبر المقاولات كغيرها من المهن , تتطور باستمرار مع تطور العلم و التكنولوجيا , و هي مهنة ذات اسس و قواعد ثابتة تفرض على من يمارسها التقيد بهذه الاسس و العمل بموجبها كي يضمن لنفسه التقدم و النجاح و الربح الذي يريده .

و المقاولات هي علم و فن و إدارة و هي ليست كما يظن البعض , عملية مغامرة او مجازفة غير محسوبة النتائج يلعب الحظ الدور الاول فيها .

و هي تتطلب جهدا متواصلا و تطورا مستمرا و التزاما تاما بالمبادئ العلمية حتى تؤتي ثمارها و ترد للمقاول ربحا ماديا و سمعة معنوية تضاف الى رصيده المهني .[4]

---

[1] محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي :مختار الصحاح , طبعة جديدة ,مكتبة لبنان ,بيروت 1995 ,ص 232

[2] العربي دخموش , محاضرات في اقتصاد المؤسسة , مطابع متنوري , قسنطينة ,2005 , ص02

[3] البروفسور شعيب بونوة www.adreg.net

[4] يحي مزيودي,المقاولات علم فن و ادارة , الشركة العالمية للكتاب ,الطبعة الاولى ,2003, ص14

2- المقاولة بالمفهوم الاقتصادي و القانوني:

يعتبر مفهوم المقاولة من المفاهيم الأكثر غموضا باعتبار ان الامر يتعلق بمفهوم خاضع لظروف متقلبة و طبعا لمجالات عملها فمحاولة منح المقاولة مفهوم قانوني باءت بالفشل , لما كان الهدف من ورائها اعطاء المقاولة مفهوما جامعا و شاملا تدخل فيه المقاولات بكل اشكالها , و السبب وراء فشل حصر مفهوم المقاولة يعود الى كون هذه المحاولة اغفلت المفهوم الاقتصادي الذي نادى به بعض المهتمون و الفقهاء الاقتصاديين و امام هذا الواقع الذي جعل الفقه متردد بالنسبة لمضمون تعريف المقاولة و التشكيك في ضرورة البحث عن مفهوم لها كان من اللازم علينا التطرق إلى مفهومين للمقاولة بالمعنى الاقتصادي و المعنى القانوني.[1]

أ- المفهوم الاقتصادي للمقاولة:

إن المقاولة بالمعنى الاقتصادي يقصد بها الخطة الاقتصادية أو النشاط المنظم المبرمج , القائمة على تكرار الأنشطة على وجه الاعتياد أو الاحتراف بنية المضاربة بناءا على التصميم و التنظيم و ادارة بشرية وتجهيزات ورأس المال واليد العاملة والوسائل المالية والمعنوية والقانونية الأخرى اللازمة لتحقيق غرض معين صناعي او تجاري او حرفي او خدماتي يكون هوا لهدف من المقاولة او المشروع , فإذا لم توجد هذه العناصر في الخطة فإنها تفقد صفة المقاولة ومن هنا لم تعد قادرة على منح الصفة التجارية على العمل او النشاط و على القائم بالعمل صفة التاجر .[2]

ب-المفهوم القانوني للمقاولة:

هي عقد يتعهد احد الطرفيه بمقتضاه بان يصنع شيئا او يؤدي عملا لقاء بدل يتعهد به الطرف الاخريدل هذا التعريف على أن المقاولة عقد معارضة رضائي يلتزم فيه المقاول بصناعة شئ او اداء عمل في مقابل التزام الطرف الاخر بتقديم بدل نقدي متفق عليه , اما شهريا و اما بنسبة معينة من النفقات الفعلية .

اما تقديم مواد العمل فقد نصت القوانين عليها ووصفت كيفية المقاولة و قصرتها على حالتين بحسب التراضي و الاتفاق .

إما أن يتعاهد المقاول بتقديم العمل فقط و يقدم صاحب العمل المادة المستخدمة او المستعان بها في القيام بالعمل و إما أن يتعهد المقاول بتقديم المادة و العمل مع القيام بالعمل الفعلي القائم على تقديم الأدوات و المواد الأولية و تشغيل العمال و تقديم الأجرة لهم.[3]

[1] مجلة الفقه و القانون : الخشاني محمد : آلية العلوم القانونية و الاقتصادية بطنجة www.majalah.new.ma

[2] http://elkhashani.ektob.com/9052/htmt le 5/31/2014

[3] د: صديقي نبيلة, محاضرات جامعة تلمسان 2014

3- المفهوم الاجتماعي للمقاولة:

هي وحدة اجتماعية هادفة تتكون من عناصر بشرية و معنوية , تحيا و تموت كسائر الكائنات الاخرى , تمارس النشاط الاجتماعي و تتمتع بذمة مالية و تنتج سلع و خدمات في محيط محدد .[1]

و تعرف ايضا :

على أساس أنها نشاط : مجموعة من الانشطة و السيرورات تدمج انشاء و تنمية مؤسسة او بشكل اشمل انشاء نشاط.

على انها تخصص جامعي : علم يوضح المحيط و سيرورة خلق ثروة و تكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.[2]

و هي:

" ممارسة مختلف الاعمال و الانشطة الاقتصادية التي تحمل في طياتها روح المغامرة و المخاطرة , مع ضمان النجاح من خلال الادارة المتخصصة "[3]

" هي القدرة و الرغبة في تنظيم و ادارة الاعمال بكافة انواعها عن طريق انشاء شئ جديد ذو قيمة , و تخصيص الجهد و الوقت و المال اللازم للمشروع ,و تحمل المخاطرة ,و الاسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية " [4]

اما "**Alain FAYOLLE**" **فيعرفها : هي حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية و اجتماعية , لها خصائص تتصف بعدم الاكادة , أي تواجد الخطر , و التي تدمج فيها افراد ينبغي ان تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص التغيير و اخطار مشتركة, و الاخذ بالمبادرة و التدخل الفردي .**

و هذه الحلات تتمثل في :

- إنشاء مؤسسة أو نشاط من طرف أفراد مستقلين أو من طرف مؤسسات.

- استعادة نشاط أو مؤسسة، تكون في صحة جيدة " سليمة " أو تواجه صعوبات من طرف أفراد مستقلين أو من طرف مؤسسات.

- تطوير و إدارة بعض المشاريع المخطرة في مؤسسات.

---

[1] Bernard Mottez: la sociologie industrielle, presse universitaire de France, 1975, p 50

[2] صندرة سايبي,سيرورة انشاء مؤسسة,جامعة قسنطينة, 2009

[3] احمد مروة,الريادة و ادارة المشروعات,بدون طبعة,الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ,القاهرة ,2007,ص7

[4] فايز جمعة صالح النجار,العلي عبد الستار محمد,الريادة و ادارة الاعمال الصغيرة,الطبعة الثانية,دار الحامد,عمان,الاردن,2008,ص7

- القيام بتسيير بعض الوظائف أو المسؤوليات داخل المؤسسات[1].

اما البروفسور **Howard STEVENSON** بجامعة **Harvard** **يوضع ان "** المقاولة عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الاعمال من طرف افراد او منظمات و متابعتها و تجسيدها "[2]

2-مفهوم المقاول:

و يراد به في المعنى المتداول " انه منشئ, متعهد, مؤسس, صاحب عمل و هذا المصطلح يشمل الرجال كما النساء."[3]

هو شخص صاحب فكرة و تتوفر لديه الارادة نحو النجاح , مدرك و لديه مرونة في التعامل و تتوفر فيه الرغبة في المخاطرة بشكل معقول , يمتلك المهارة في التنظيم .[4]

المقاول هو الذي يلتزم بشئ ما نقول "مقاول معمل او بناء" من اجل قول "رئيس البنائين "[5]

- هو شخص منظم للمشروع و لأرباحه (صاحب عمله), يحب المخاطرة (مغامر), منتهز للفرص و مبتكر.[6]
- المقاول هو المبادر في تبني الافكار الجديدة , و هو من يسعى لتبني الفرص الجديدة و تعظيمها , و من يمتلك روح المخاطرة و الرؤيا الواضحة و القدرة على التخطيط و التعامل مع الظروف الغامضة من اجل اضافة قيمة او تطوير منتجات لتحقيق الربح و النمو .[7]

و يعرف جوزيف شومبتر (Joseph Schumpeter) 1950: المقاول على انه شخص يملك صفة الإبداع و الابتكار و هو فرد ناذر , ذو موهبة يستطيع جذب ارباح كثيرة و انه محرك التطور الاقتصادي .و هو شخص صاحب فكرة و تتوفر لديه الارادة نحو النجاح ,مدرك و له مرونة في التعامل و تتوفر فيه الرغبة في المخاطرة بشكل معقول ,يمتلك المهارة في التنظيم.[8]

---

[1] سعد طه علام , دراسات الجدوى و تقييم المشروعات, طيبة للنشر و التوزيع , القاهرة , 2003 , ص: 18

[2] سعد طه علام, مرجع سابق,صفحة 19

[3] Mokhtar Lakehal : dictionnaire d'économie contemporaine et des principaux faits politique et sociaux, édition 3.2002.P 299

[4] La formation a la création des entreprise Algérie état des lieux, et gestion communication de M. Benarma p03

[5] صندرة سايبي.مرجع سابق,ص5

[6] Rachid BOUKSANI, Amina MEZIANE, L'ETUDE DES FACTEURS MOTIVANTS LES ENTREPRENEURS A CREER LEURS ENTREPRISES EN ALGERIE, Les journées Internationales sur l'entreprenariat, Les mécanismes d'aide et soutien à la création d'entreprises en Algérie : opportunités et obstacles, Université Mohamed Khider, Biskra, Le 03/04/05 Mai 2011, p 5.

[7] الشيخ فؤاد نجيب,ملحم يحي و العكاليك وجدان محمد صاحبات الاعمال الرياديات في الاردن,سمات و خصائص,المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ,الاردن,المجلد 5,العدد 4, 2009/07/20,ص498

[8] Bernard Mottez: la sociologie industrielle, presse universitaire de France, 1975, p 50

اما (**A– Cantillon**) : فيعرف المقاول بأنه ذلك الشخص الذي يتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابه الخاص , و هو الشخص الذي ينتج منفعة جديدة لحسابه الخاص من اجل خلق منتوج جديد .[1]

أما بالنسبة ل (**Kizner et Hayek**) : المقاول هو ذلك الشخص الذي يتمتع بالقدرة الخاصة لاتخاذ القرار في حالات عدم التأكد و هو فرد واثق , كما يعتبر المقاول ذلك المؤسس و المشيد للمؤسسة من نتائج تحليلاته السابقة و هو يمتلك القدرة على اقتراح رؤية جديدة دائما .[2]

اما (**Linkو Hebert**) **1989**: فهما يعرفان المقاول بأنه ذلك الشخص الذي يتخصص في اخذ المسؤولية و القرارات الحكيمة .[3]

اما (**Mark Casson**): هو شخص متخصص في صنع القرار , يمتلك معرفة بديهية تمكنه من الاستغلال الامثل للموارد النادرة و التعامل معها من اجل الوصول الى اهدافه .[4]

المطلب الثاني: خصائص المقاول

1 المواصفات الشخصية الاساسية للمقاول :

حسب **Robert Papin** هناك تعدد و تنوع كبير في الجوانب الواجب توافرها لدى المقاول الناجح اذ هناك مجموعة من الصفات التي يجب توافرها في المقاول الناجح اهمها:

ا–**الطاقة و الحركية** : فالطاقة و الحركية سلوك ضروري لا يمكن الاستغناء عنه, لان عملية انشاء مؤسسة تتطلب بذل جهد معتبر ,اضافة الى تهيئة الوقت الكافي و الطاقة اللازمة لانجاز الاعمال.[5]

ب–الثقة بالنفس: تعمل الثقة بالنفس على تنشيط الجوانب الادراكية و التصورية للمقاول , وذلك ما يجعله اكثر تفاؤلا اتجاه المتوقع من اعمال جديدة . فالأفراد الذين يملكون الثقة بالنفس يشعرون بأنهم يمكن ان يقبلوا التحديات,و عن طريق الثقة بالنفس يستطيع المقاولون ان يجعلوا من اعمالهم اعمال ناجحة .[6]

---

[1] Bernard Mottez ,op.cit,p50
[2] Bernard Mottez ,op.cit,p51
[3] -www.adreg.net
[4] Émile- Michel HERNANDEZ, Luc MARCO, Entrepreneur et Décision de l'intention à l'acte, ESKA, Paris, 2006, P15.
[5] كاسر نصر المنصور,شوقي ناجي جواد ,إدارة المشروعات الصغيرة,الحامد عمان,2000,ص21
[6] فايزجمعة صالح النجار, مرجع سابق,ص11-12

ت–القدرة على احتواء الوقت : ينبغي على صاحب الفكرة ان يضع في الحسبان انه سيقوم بتطوير مجموعة من الانشطة في الحاضر و التي سوف لن يكون لها لي اثر إلا لاحقا فلا يمكن تصور نجاح مؤسسة دون التفكير في المستقبل و تحديد الرؤية على المدى المتوسط و الطويل.

ث–القدرة على حل مختلف المشاكل : فقد تواجه المقاول عقبات عديدة عند قيامه بإنشاء مؤسسته , و هذا ما يفرض عليه محاولة حلها و اللجوء في بعض الاحيان الى اطراف اخرى , و مع هذا فلا يجب نقل كل المشاكل الي استشاري لأنه قد يشكل له مشكلة لا يكون كذلك بالنسبة الى استشاري او مساعد.

ج–تقبل الفشل: الفشل جزء من النجاح, و بالنسبة للمقاول الفشل و الخطأ و الحلم هي مصادر لاستغلال فرص جديدة و بالتالي تحقيق نجاحات مستقبلية.

ح–قياس المخاطر : ينبغي ان يكون المقاول قد قدر لمخاطر التي ستواجهه في المستقبل سواء كانت على المدى المتوسط او الطويل , فلا يجب ان يعتمد على الحظ الذي ناذرا ما يتكرر فالنجاح يأتي نتيجة لجهود طويلة و عمل دائم و تقييم مستمر للنشاط.

خ–التجديد و الإبداع : من اجل ان تستمر المؤسسة يجب ان تتطور من ناحية نشاطها و هياكلها لذا هناك ضرورة للانفتاح على التجديد و التطوير و هذا ما يتطلب قدرة على التحليل و مواكبة للتطور.

د–القدرة على تقلد منصب القائد : يقود التطور الايجابي لنشاط المؤسسة الى هيكل معقد شيئا فشيئا و هذا ما يتطلب وجود قائد اداري يمكنه تسيير منظمته و يتمتع بالقدرة على انعاش النشاط و التعامل مع الصراعات و تكييف الهياكل.[1]

2 المحفزات النفسية:

يؤكد الكثير من الاقتصاديين وعلماء النفس والاجتماع على أن المحفزات والدوافع النابعة من ذات المقاول هي أساس نجاح أعماله منها مايلي: [2]

- **الرغبة في تحقيق الذات والانتماء** (Le désir de réalisation de soi et d'accomplissement)

وهذا يظهر من خلال سعيه لاكتساب الأشياء وإشباع حاجاته، التي يأتي من ضمنها الحاجة للبحث عن التحدي و الإثارة بإرادة قوية و مصرة على التغلب على العراقيل والمصاعب .

[1] فايز جمعة صالح النجار, مرجع سابق,ص 13-17
[2] بن سفيان الزهرة , المقاول والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وجها النمو الاقتصادي تتبع لدور المقاول ومشاكل خلق المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية في عاصمة الجنوب الغربي بشار،رسالة وماجستير تخصص تسيير مؤسسات,جامعة السانية,وهران.2005,ص15

- **الرغبة في الاستقلالية (أي الاستقلال الذاتي)** Le désir d'autonomie عن طريق خلق مملكة خاصة يتمتع فيها بكل حرية, هذا ما يعتبره شومبيتر حلم المقاول الذي يسعى لتحقيقه.
- **الرغبة في المكانة (الوجاهة) و السلطة** Le désir de statut et de pouvoir هذا المحفز النفسي يشبع حاجة اكتساب والوصول إلى مكانة وهيكل شخصي خاص به.
- **الرغبة في الربح و تعظيمه** (Maximisation de profit): لا تعد الأرباح النقدية سوى مؤشر عن النجاح الشخصي ولا تبدو على أنها الشغل الأعظم للمقاول فالربح هو ضمان لبقاء المؤسسة.

الرغبة في الأمان (Le desire de sécurité): تعد مبادرة المقاول بإنشاء مؤسسته مصدر ومنبع الامان الذي يمده بالطاقات الكافية وقدرات تمكنه من البقاء والاستمرارية ومن تحقيق النمو , مكسبة إياه ميزات خاصة به.[1]

3- المقومات البيئية:[2]

المحيط الاجتماعي: يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقد

الأسرة: تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة ،عن طريق تشجيع الأطفال منذ الصغر على بعض النشاطات ،وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة.

الدين: يدعو الدين الإسلامي الحنيف إلى العمل وإتقانها وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت.

العادات والتقاليد: تعتبر العادات والتقاليد من العوامل المؤثرة على التوجه إنشاء المؤسسات, فالمجتمعات البدوية تمارس الزراعة والرعي مع أبنائها أما الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية فتتوارثها الأجيال.

4-تصنيفات المقاول:

1) طبقا لشروط الإنشاء (خلق): Selon les condition de la création

في الستينات، قسم Norman Smith المقاول تبعا لنماذج تنظيم المؤسسات إلى نوعين، وذلك في دراسة لسكان منشئين للمؤسسات في منطقة النشاط في الو.م.أ:

[1] بن سفيان الزهراء , مرجع سابق , نفس الصفحة

[2] بوشنانة أحمد, بوسهمين أحمد, متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر, مداخلة في الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية , جامعة الشلف ،يومي (17-18) أفريل 2006

المقاول الحرفي artisan : هذا النوع من المقاولين يعتمد على خبرته التقنية و العملية في إنشاء مؤسسته وهو في العادة يفضل المؤسسة الصغيرة، ويميل للأنشطة في القطاعات ضعيفة التطور، كما أنه لا يحي الرقابة الخارجية على مؤسسته, مجال عمله لا يمثل ابتكارا بذاته ولكنه تقليد لمنتج موجود مسبقا، منطقه في إنشاء مشروعه لا يعتمد على مبدأ التسيرية ولكن من منطق الاقتناع بطريقة العمل التي يتحكم بها.

المقاول منتهز الفرص: Opportuniste

هو يتميز بمعرفة أكثر عن سابقه (النوع الأول) في عمل وأكثر خبرة قد يكون إطار جامعي، يفضل الانطلاق برأس مال شخصي (تمويل ذاتي يكون كبير).

2) **طبقا للربح:** هناك تصنيف آخر يشبه النوعين السابقين، تبعا لنشاط إدارة الأعمال:

المقاول التقني: Technicien

يهتم قبل كل شيء بشروط الإنتاج ويعلم كيف يضع كفاءته العملية والخاصة في قيمة, وهو في بعض النواحي يشبه المقاول الحرفي عند Smith لكنه أكثر تأهيلا.

المقاول المدير :Manageur يركز على مشاكل تسيير الموارد، حسب تكوينه أو خبرته العملية، اهتمامه يهدف إلى تقليل التكاليف وأيضا الاستثمار خارج الإنتاج أي أنه يتوجه نحو القطاعات التي لا تتطلب عملية الإنتاج.

3) **طبقا لمنطقية السلوك:** هناك نوعان من المقاول طبقا ل: Pierre André Julien et Michel Marchesnay (1988) هما:

- ✓ سلوك المقاول PIC (Pérennité Indépendance Croissance) اهتمام هذا المقاول تكون مرتبة حسب الأولوية على الشكل التالي:

- ضمان بقاء نشاطه، من خلال المحافظة وتراكم ممتلكاته.
- الرغبة في الاستقلالية من خلال رفضه رفع الرأسمال الاجتماعي لمؤسسته بالمساهمات من المشاركين.
- النمو كنتيجة حتمية لتراكم ممتلكاته وليس كهدف في حد ذاته.

يتميز هذا النوع من المقاولين باهتمامه بالإنتاج، كما أن رؤيته الخارجية محدودة ونشاطه التجاري لدراسة السوق محدود وفردي لا يعطيه أهمية كبيرة فهو يفضل العمل على أساس وفاء الشبكة العلاقات مع الزبائن و الموردين ليصبح سلوكه الاستراتيجي ذو طابع أبوي و شخصي وتتم صياغة السيرورة الإستراتيجية خارج أي إجراءات. كما يتميز هذا النوع بإستراتيجية استكشافية يتم إعدادها بالتدرج للوصول لاتخاذ القرارات كنتيجة للوعي بالمشكلة وبذلك يكون تفاعلي في الفعل , كما يغلب عليه المركزية في عملية اتخاذ القرار.

✓ سلوك المقاول CAP (Croissance Autonomie Pérennisation):

أول اهتمامات هذا النوع نشاطات النمو أكثر من نمو الناشطات,فهو يسعى إلى تحقيق أكبر ربح ولو بدرجة كبيرة من المخاطر فهذا المقاول أكثر حيوية قد يلجأ إلى التمويل الخارجي وفتح رأسماله بشرط ضمان استقلالية التسيير كما ينصب اهتمامه على الحرص على البقاء و الذي يكون مرتبط بمدى تحقيق مستوى جيد من الأرباح ونمط تسييره يتجه للاندماج أكثر من التميز فهو يفضل مشاركة أعضاء المؤسسة.[1]

المبحث الثاني: ماهية المقاولة

حظيت المقاولة باهتمام كبير في الوسط الاقتصادي و الاجتماعي ,ما حث الباحثين لمحاولة معرفة حقيقة هذه الظاهرة , فالمقاول يعتبر ممثل اقتصادي و في نفس الوقت موجه اجتماعي و في اغلب الاحيان هو فرد متحرر من القيم ,الشكل التالي يبسط هذه الابعاد[2].

الشكل 1: ابعاد المقاولة

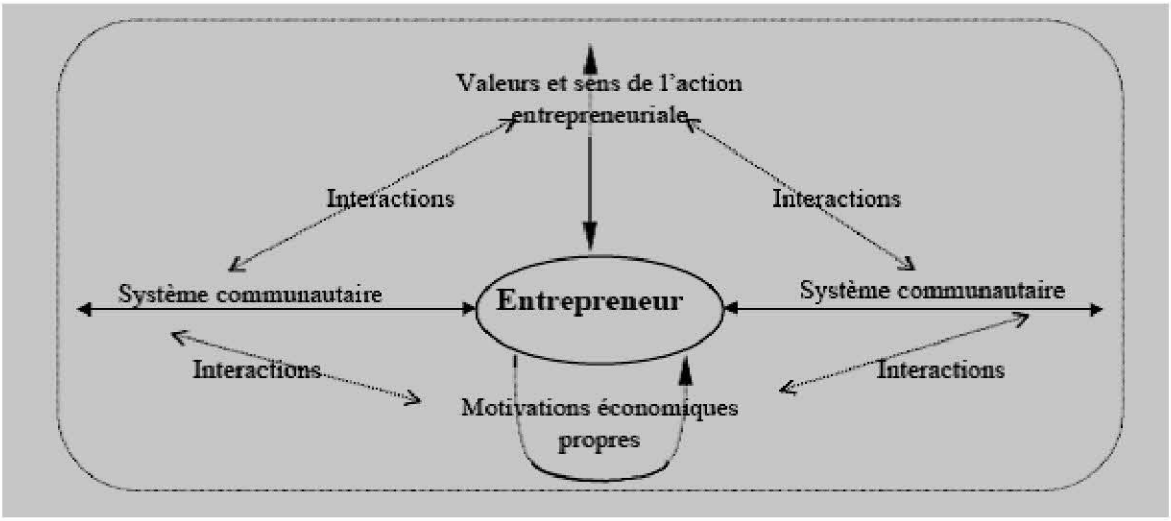

Source : MUHAMADOU WAGUE, entrepreneuriat et inefficience des comportements financiers dans les PME_PMI Afrique subsaharienne, Université de Nouakchott P5

[1] بن سفيان الزهراء، مرجع سابق,ص22

[2] الندوة الدولية حول المقاولة و الابداع في الدول النامية ,معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ,المركز الجامعي خميس مليانة,الجزائر,ص5

المطلب الاول: الخصائص المقاولاتية

1-خصائص المقاولة :

-رأس مال معقول, الأمر الذي يجلب الأفراد الذين يميلون للإبداع و الابتكار ويرغبون في الإشراف المباشر على أموالهم.

-الملكية الفردية أو العائلية أو الشراكة المحدودة, فكلما كان رأس المال منخفضا كلما كان بإمكان الشخص امتلاك مشروع يتماشى و قدراته ومهاراته.

-استقلالية الإدارة بحيث يكون صاحب المقاولة هو مديرها.

قلة التدرج الوظيفي بهذه المقاولات اعتبارا لعدد العاملين مما يساعد على اتخاذ القرار بسهولة و سرعة كما يمكن من استقرار اليد العاملة بها.

-سرعة التكيف مع الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية.[1]

2 – اثار المقاولة :

أ- الآثار الإيجابية للمقاولة:

للمقاولة قدرة على المساهمة بشكل فعال في تنمية الدول لأنها قادرة على دعم مناخ المنافسة التي تمثل اللبنة الأساسية في أي تقدم كما تساهم في التخفيف من ظاهرة البطالة كظاهرة اجتماعية خطيرة تهدد أفراد المجتمع.

ب -الآثار السلبية للمقاولة:

-اتخاذ القرارات عادة ما يتم دون دراسة كافية.

-تأثير الفشل في فرع من فروعها.[2]

3- مميزات المقاولة:

استطاعت المقاولة في بلدان عديدة ان تمتص جزءا هاما من اثار الازمات و الركود الاقتصادي و تدهور الاوضاع .

-تمكين المرأة و الرجل على حد سواء من مساهمتهما فى الأنشطة الاقتصادية.

[1] - ناجي بن حسين : آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر , مجلة الاقتصاد و المجتمع ، العدد 2، 2004, ص 90، 91،

[2] ناجي بن حسين, مرجع سابق.ص 92

انخفاض الحجم المطلق لراس المال لإنشاء و تشغيل المشروعات الصغيرة بالمقارنة بغيرها وبالتالى تصبح نمطا للاستثمار يتفق مع رغبات المستثمرين في الدول النامية ,نظرا لصغر مدخرات هؤلاء المستثمرين هذا الى جانب انخفاض التكلفة الفعلية للعمل في هذه المشروعات .

-اختلاف أنماط الملكية حيث يغلب نمط الملكية الفردية او العائلية او شركات الاشخاص و هو النمط الذي يناسب المدخرات الصغيرة التي تتواجد لدى اصحابها قدرات و مهارات تنظيمية و ادارية متميزة.

- قدرتها على امداد المشروعات الكبرى ببعض المكونات او لعب دور الصناعة المغذية او المساعدة في توزيع المنتجات , او قيامها بتقديم الخدمات المختلفة مثل اعمال الصيانة و الاصلاح .

- مرونتها وقدرتها على الانتشار في مختلف المناطق الجغرافية بما يساعد في تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا و تقليص التفاوت بين الريف و المدن و اعادة الريف الي وضعه الطبيعي كوحدة منتجة و مصدرة لفائض انتاجها مما يحد من معدلات الهجرة الداخلية و اعادة التوزيع السكاني و خفض نسبة البطالة من خلال خلق مجتمعات انتاجية جديدة في المناطق النائية .

-تتميز بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساساً على أسلوب التدريب اثناء العمل فضلا عن استخدامها في الغالب للتقنيات غير المعقدة و هي بهذا المعنى تجد منبعا هاما لتنمية المواهب و الابتكارات.

-قدرتها على التكيف مع تغيرات السوق وتقديم منتوج مشخص وفقا لاحتياجات المستهلك من سلع و خدمات بأسعار تتوافق مع القدرات الشرائية.

-هي الأكثر استخداما للخامات المحلية و التكنولوجيا المحلية مما يزيد من القيمة المضافة في هذا.

-انخفاض التكلفة المالية لتوفير فرص عمل مما يزيد من قدرة هذا القطاع على استيعاب المزيد من القوى العاملة و تقديم معالجة نسبية لمشكلة البطالة.

-كما تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ميدانا خصبا لتنمية و تطوير المهارات الادارية و الفنية و الانتاجية و التسويقية و تفتح مجالا واسعا امام المبادرات الفردية و التوظيف الذاتي و تدعيم روح الابتكار و التجديد لضمان نجاحها و استمراريتها حيث اثبتت التجارب الدولية ان اغلب الابتكارات و عمليات التطوير تتم بواسطة منشات صغيرة لديها كفاءات متخصصة و حافز ابداعي .

و في ضوء هذه المميزات فقد تزايد الوعي و الاهتمام على المستوى الدولي بأهمية المنشئات الصغيرة و الصناعات الحرفية و تزايد الاعتراف بقيمة المبادرة الفردية و التشغيل الذاتي و التشجيع على التجديد و الابداع و اطلاق الطاقة الخلاقة للإنسان مع تعليق امال عريضة في معظم بلدان العالم في توليد فرص عمل جديدة و زيادة الاستثمار عن طريق الاعتماد على المبادرات الفردية و العمل المستقل حيث ان الطاقة الحكومية لم تعد قادرة لوحدها على توفير فرص عمل كافية .و ستظل المشروعات الصغيرة الاكثر انتشارا بالمقارنة مع المشروعات المتوسطة و الكبيرة و ذلك بالنسبة للدول المتقدمة و الدول النائية على حد سواء , و ان النظرة لهذه الانشطة الاقتصادية قد تغيرت خلال العقود الاخيرة اذ تحولت من مجرد رافد للتنمية و الترابط

الاجتماعي و الانتاج الصناعي الى اهم مجالات التشغيل و التنمية المحلية و العناية بالشباب و بذلك تزايدت الوظيفة الاجتماعية لهذا القطاع الى جانب وظيفته الاقتصادية.

و تعتبر العديد من الحكومات الغربية ان العمل المستقل هو الوسيلة المميزة لتشغيل الشباب و الخروج من دائرة العجز و الفقر و لذلك فمن الضروري العمل على تقديم كافة التسهيلات و الدعم المناسب لإنجاح واستمرارية المنشات الصغرى . و لعل من اهم ايجابيات العمل الحر ما يلي :

-الأعمال الحرة عادة تكون إبتكارية وتساعد على إقامة أنشطة جديدة.

-تشغيل الشباب من قبل الشباب ذوى الأعمال الحرة يؤثر مباشرة على التشغيل.

-الشباب فى الأعمال الحرة لديهم مقدرة على التكيف مع التوجيهات الاقتصادية الجديدة.

-الثقة فى الشباب تزداد مع ازدياد العمل الحر.

وأصبحت عملية تنمية روح المبادرة والمقاولة تدخل ضمن أولويات معظم البلدان على المستويين العربي و الدولي باعتبار ان المقاولة على اساس اشتراك راس المال و الكفاءات و القدرات الابداعية و الابتكارية و ان المقاولون هم محركو التنمية و في هذا الاطار تجدر الاشارة ان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اطلقت على عام 2005 " العام العالمي للقرض متناهي الصغر " و ذلك تقديرا لدور هذه القروض في التنمية و بهدف توسيع نطاق هذه الالية التي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لتنمية القطاع الخاص حيث ان القرض متناهي الصغر يوفر للمنتفع به وسيلة استثمار وفقا للأولويات المحددة لديه الى الانتقال من مرحلة البحث اليومي عن لقمة العيش الى مرحلة تخطيط للمستقبل من خلال الاستثمار الافضل .[1]

3 مهام المقاولة :

للمقاولة عدة مهام من بينها مهام اجتماعية، اقتصادية و ثقافية.

ا-**المهام الاجتماعية** :و هي تتمثل في فيما يلي:

-التقليل من البطالة و ذلك بخلق مناصب شغل و تحسين مستوى معيشة الأفراد.

-إشباع رغبات و حاجات المستهلكين من السلع و الخدمات.

ب- **المهام الاقتصادية** :يمكن حصرها في النقاط التالية:

- زيادة الدخل الوطني وبالتالي الفردي.

[1] -منظمة العمل العربية : المشروعات الصغيرة و المتوسطة أخيار للحد من البطالة و تشغيل الشباب في الدول العربية http://www.alolabor.org

-زيادة الإنتاج الوطني مما يؤدي إلى التقليل من الإستراد و زيادة التصدير و بالتالي ربح العملة الصعبة و التقليل من التبعية الخارج.

- تمويل خزينة الدولة و ذلك عن طريق دفع الضرائب و الرسوم.

-التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني.

ج- المهام الثقافية:

نذكر منها ما يلي:

-ترقية العامل بالمعرفة التقنية الحديثة لكي يستطيع التحكم في أساليب التكنولوجيا الحديثة.

-المساهمة في التزويد بالمعرفة و ذلك عن طريق وجود نوادي علمية و مجلات و جرائد في إطار تكوين و تخصص العمال.

4 أهداف المقاولة:

إذا أردنا حصر دوافع أي فرد لإنشاء مقاولته نجد:[1]

ا-الهدف الاجتماعي:

-إدراك حاجة المجتمع الضيق إلى سلعة غير موجودة.

-إدخال منتوج في مناطق أخرى إلى مجتمعه بدافع الانتماء لهذا المجتمع.

-رفع مستوى معيشة الأسرة و زيادة مصدر دخلها.

-تحقيق الأمان الوظيفي.

-خلق مناصب شغل جديدة.

-الحفاظ على اسم العائلة.

-تحقيق مركز اجتماعي.

ب- الهدف الاقتصادي:

ينشئ الفرد مقاولة عادة من أجل تحقيق الربح النقدي ذلك أنه السبيل لتحسين المكانة الاجتماعية و الوضعية المالية.

توفير مناصب الشغل.

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف, إدارة الأعمال التجارية الصغيرة, ط 1, صفاء للنشر و التوزيع, عمان, الأردن, 2002. 58 ,ص 57

ج- الهدف الذاتي :

إن إنشاء مقاولة يكون الفرد مالكها يسمح بإبراز طاقته ،و هذا يعتمد عليه استمرار و نجاح المقاولة،و بالتالي لن يكون العائد الاقتصادي فقط هو سبب الاستمرارية بل كذلك تحقيق طموح الشخص و ثقته بقدراته ، حيث ينتقل الفرد من مرؤوس إلى رئيس و مالك ،و بالتالي يتحرر من القيود و اللوائح التي كانت تحكم سلوكهم المرتبطة بالوظائف التي كانوا يشغلونها و بالتالي يمكنهم برمجة و تخطيط وقتهم وفق مصالحهم و بما يخدم المؤسسة .

المطلب الثاني: مبررات التوجه نحو المقاولات

إن اعتماد الدول النامية على المؤسسات الكبيرة في التنمية ادى الى ظهور العديد من المشاكل منها:

-انخفاض حجم التراكم الرأسمالي في كثير من الدول وبالتالي صعوبة إنشاء مؤسسات كبيرة قادرة على قيادة قطاع التنمية.

-تخلف الفن الإنتاجي المسموح به للدول المتخلفة من طرف الدول المتقدمة التي احتكرت لنفسها الفن الإنتاجي المتقدم.

-انخفاض القدرة الشرائية بسبب انخفاض نصيب الفرد من الداخل الوطني إضافة إلى عدم تمكن المؤسسات الكبرى الأجنبية التي استفادت من خبرتها الطويلة وفنها الإنتاجي المتطور في إنتاج سلع رخيصة وذات جودة عالية لا تنافسها منتجات الدول المتخلفة.

-انهيار المعسكر الاشتراكي الذي كان يتزعمه الإتحاد السوفياتي الذي كان يدعو إلى تبني المؤسسات الاقتصادية الكبيرة وإنفراد المعسكر الرأسمالي بقيادة العالم.

-وأهم كل ما سبق هو تجاوب الدول المتقدمة التي سبقت إلى الريادة ومع ذلك فإن نسبة كبيرة من مؤسساتها هي مؤسساتها صغري وصغيرة ومتوسطة.

هذه الأسباب وغيرها أدت إلى اقتناع أصحاب القرار السياسي في معظم دول العالم بضرورة التوجه نحو أسلوب الاعتماد على المقاولات والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك لما لها من ميزات أهمها:

-لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وبالتالي فإنها تناسب الدول المتخلفة التي تفتقر إلى التراكم الداخلي للأموال.

-تساهم في التخفيف من حدة البطالة وذلك بإستعابها للأشخاص الذين لا تتوفر فيهم شروط العمل في الشركات الكبرى مثل السن والمستوى التعليمي.

-عدالة التنمية من جهة أنها يمكن أن تقوم في أي منطقة بسبب عدم حاجاتها إلى عمال كثيرين أو رؤوس أموال ضخمة أو إطارات على أعلى مستوى من التدريب بحيث لا يوجد إلا في التجمعات السكنية الكبرى ومن هذه الجهة فإنها تحد من هجرة سكان الأرياف نحو المدن.

-تساهم في تعبئة المدخرات التي لا تجد طريقها إلى المصاريف سواء لأسباب عقائدية أو لسبب انخفاض الوعي المصرفي ، حيث تجد هذه المدخرات طريقها للاستثمار في مؤسسات أهلية أو فردية.

-تنتج بتكاليف منخفضة بسبب انخفاض الأجور في هذه المؤسسات من جهة واعتمادها على المدخلات المحلية من جهة أخرى فقد أثبتت الدراسات أن في الجزائر تقل عن الأجور في المؤسسات الكبيرة بنسبة 50%.

-المكان المناسب للابتكارات وكذلك بسبب قلة العمليات التي تجري أثناء العمل في هذه المؤسسات إضافة إلى بساطة الآلات والأجهزة المستعملة فيها وهو ما يمكن العاملين من الاحتراف بعد فترة وأن يتجاوز الاحتراف إلى الإبداع باختراع طرق جديدة أو تجهيزات جديدة لتحسين أداء العمل وتجويد المنتوج وقد ذكرت الدراسات في أمريكا على أن % 98 من المخترعات والأفكار المطورة جاءت من المؤسسات الصغيرة.

دعم المؤسسات الكبيرة سواء فيها يتعلق بالمنتجات نصف التامة كما هو الحال في اليابان حيث لا تقوم المؤسسة العملاقة المعروفة سوى بتجميع المنتجات بعد أن تكون قد ارتفعت مسبقا عن طريق التعاقد من الباطن على تصنيع أجزاء السلعة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو خارجه كما يقدم دعما للمؤسسات الكبيرة عندما تقوم بدور الموزع للسلعة أو تتخصص في خدمات ما بعد البيع للمستهلكين .[1]

[1] د: طيب لحيلح , دور المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تنمية المغرب العربي (الجزائر , تونس ،18 أفريل, 2006 ,المغرب) ,جامعة غرب أردفان جمهورية السودان، الملتقي الدولي يومي 17
Http : //ratoulrecherche.jeerqn.com/133 tayeblhilel-SUDAN.pdf

المبحث الثالث: المرأة المقاولة

المطلب الاول: المرأة المقاولة في الجزائر

لقد فرضت" العولمة" "منطق تعاملي جديد مع الاقتصاد و مع المجتمع ، فكان من نتائج النظام النيوليبرالي الجديد نمو سلوك مجتمعي تعتبر فيه المبادرة الركيزة الأساسية. مع نمو اتجاه" مجتمع المعرفة "، أصبح الإبداع ضرورة من ضرورات القدرة التنافسية للمجموعات الاجتماعية , كل هذه التطورات جعلت الدولة الجزائرية تغير منطق تعاملها فتشجع على المبادرة , وتسمح للفرديات من التعامل الحر مع المجموعات الاجتماعية , هدفها من ذلك : معالجة قضية البطالة وضعف الإنتاج إلى غير ذلك من الأمور الضرورية ، فتفسح بذلك المجال للأفراد ليبادروا لما يروه يتفق مع اختياراتهم .فلا تحتفظ الدولة سوى بدور الضابط للقانون لتساهم بذلك في بروز فئة جديدة فرضت نفسها على الساحة الاجتماعية والاقتصادية تحتوي على نساء فرضن أنفسهن في مجال المقاولة كان ولزمن طويل حكر على الرجال.و إذا كانت المرأة قضية المجتمع من الناحية الاقتصادية، مفروض عليه توفير ضرورات الحياة من تعليم وحماية لها، فهي أيضا قضيته من الناحية ألاجتماعية إذ مفروض عليه مساعدتها على القيام بدورها كفرد فاعل في المجتمع.

ولقد تولدت لدى المجتمع الجزائري شبه قناعة بأن للمرأة دورا اجتماعيا و إنسانيا و اقتصاديا عليها أن تؤديه ، لكن الإشكالية تقع عندما ننتقل إلى كيفية أداء هذا الدور.

و بما أن المرأة الجزائرية تفوقت في الأدوار التي أوكلت لها، إذ لم تقيدها القوانين بأعمال دون أخرى و لم يفرض عليها مجال دون آخر وإنما لها الحق والحرية في اختيار العمل الذي تراه مناسبا لها. لهذا ارتأينا التطرق اليها في هذا المطلب,و الشيء الذي شجعها على اقتحام مجال كهذا هو اولا باعتباري كامرأة و ثانيا التخصص الدراسي و ايضا دافع المرأة للبحث عن فرص إثبات وجودها " كفاعل اجتماعي " داخل المعركة الإنتاجية، لتحقيق الثراء و الوصول إلى مراكز القوة و السلطة، التي تمكنها من فرض نفسها كطاقة بشرية منتجة لا مستهلكة.

هذا العامل ساعد في ظهور نساء مقاولات فرضن انفسهن على الساحة الاقتصادية , فالمرأة اليوم تعتبر نفسها شريكة للرجل لا تابعة و لا منافسة له.

و كونها تابعت دراستها و تكوينها , فهي تعتبر نفسها تملك من الامكانيات ما يجعلها قادرة على إنشاء مقاولة خاصة بها , إلا أن هذا جعلها تعمل على جبهتين:

الجبهة الاولى : نظرة المجتمع الذي ما زال يفرق بين الجنسين . فلا توجد تقاليد تمكن من مساعدة المرأة على ممارسة المقاولاتية و تضمن استمرارها فيها و تأخذ بعين الاعتبار التوازن الموجود بين الجنسين .

الجبهة الثانية : الضغوطات الاجتماعية التي تعترضها كونها امرأة وهي نفسها في كل دول العالم و بالتالي يكون لزاما عليها التوفيق بين العائلة و العمل على حد سواء .

من جهة اخرى تعاني المرأة المقاولة ما يعانيه الرجل المقاول فيما يتعلق بالمشاكل المادية و الادارية .

1 مفهوم المرأة :

ا- المرأة لغة:

جمع نساء من غير لفظها : مؤنث الرجل.[1]

ب- التعريف الإجرائي للمرأة:

هي نصف المجتمع الإنساني و هي عنصر التقاء بين العائلة و العمل بشقيه العائلي و الإنتاجي ، فدخول المرأة في سوق العمل أعاد النظر في وضعيتها بشكل عميق فهي الابنة و الزوجة و الام و هي كذلك المرأة المبادرة القادرة على اتخاذ القرارات وقيادة المشاريع و تحمل النتائج[2].

و بناء على هذه المفاهيم يمكننا القول أن المرأة المقاولة:

هي تلك المرأة التي تملك خصائص و مميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص , و هي تلك المرأة التي تملك روح المبادرة و المخاطرة و تتحمل المسؤولية و تتعامل بمرونة و بمهارة في التنظيم و الادارة , واثقة من قدرتها و امكانياتها , هدفها النجاح و التفوق .

2 – المرأة المقاولة (نظرة تاريخية) :

شارك الرجال و النساء عبر التاريخ في إنتاج العالم الاجتماعي و إعادة إنتاجه ،غير أن طبيعة هذه المشاركة و توزيع المسؤوليات فيها و تنوع الميادين قد اتخذت أشكالا شتى ،سواء في مراحل التاريخ الاجتماعي أو في داخل المجتمعات البشرية المفردة ،ففي المجتمع الجزائري شكلت المساهمة الاقتصادية للمرأة الجزائرية إحدى ركائز الاقتصاد الوطني . و قد قامت المرأة الجزائرية منذ القدم بدور هام في تنمية اقتصاد بلادها , غير أن هذا النشاط لم يكن مرئيا لكونه يتم داخل البيت أو في الحقل و لم يدخل في أي محاسبة وطنية لأنه كان يعتبر نشاطا مرتبطا بالطبيعة الأنثوية . كما أن العمل الرسمي كان وقفا على الرجال,لكن رغم إقصاء النساء عن ميادين المشاركة المجتمعية فقد كن في أكثر الأحيان يشاركن بصورة فعالة في الإنتاج الحرفي التقليدى داخل البيت, و في النشاط الزراعي بأكمله , غير أن الانفصال بين هذين الاتجاهين قد بدأ من الوجهة التاريخية , بتطور الصناعة الحديثة التي استلزمت الفصل بين موقع العمل من جهة و ملكيته من جهة أخرى .[3]

إن اشتداد التوجه نحو اقتصاد السوق مع تفاقم المناداة الدولية بالدعوة إلى إدماج المرأة في النسيج الاقتصادي الوطني و الدولي , دفع و حتم على حكومات الدول النامية و منها الجزائر العناية بالمرأة على العموم و خاصة هذه الفئة الناشئة لصاحبات

[1] إبراهيم قلاتي: قاموس عربي عربي , الهدى , دار الهدى , عين مليلة , الجزائر , 1997 ،ص 6
[2] دراسة سوسيولوجية ,المرأة المقاولة,جامعة قسنطينة
[3] http://www.womengateway.com , تاريخ زيارة الموقع 10/08/2014

الأعمال باعتبارها قوة فاعلة داخل القطاع الخاص و شريكة أساسية في المجال الاجتماعي و الاقتصادي. إذ تشير أخر التقارير الإحصائية لسنه 2013 في الجزائر أنه يوجد ما يزيد عن 9500 امرأة مقاولة.[1]

و في خضم هذه الأرقام جاء تقرير البنك الدولي ليؤكد أنه لا يوجد فرق كبير بين الشركات التي تديرها النساء و التي يسيرها الرجال , و تأتي هذه الدراسة لإلغاء التصور الشائع أن مؤسسات الأعمال أو التجارة التي هي ملك للنساء تكون في غالب الأحيان ذات حجم صغير , و أنها أقل تطورا و تعمل في اقتصاد الظل , و خلصت الدراسة إلى نتائج رئيسية تبين فيها أن الشركات التي هي ملك للنساء في شمال إفريقيا مبنية على أسس ثابتة و مستقرة , تتسم بالإنتاجية , و استعمال التكنولوجيا الحديثة , كما أنها ترتبط بالأسواق العالمية شأنها في ذلك شأن الشركات التي هي ملك للرجال . أما على مستوى العمالة فالمقاولة النسائية تشتمل على بنية هائلة من اليد العاملة المهنية و ذات تكوين رفيع المستوى.[2]

و عن المواصفات الشخصية و السوسيولوجية للمرأة المقاولة في الجزائر , فإن بعض التقارير غير الرسمية تؤكد أن جل النساء المقاولات هن في عنفوان شبابهن , تتراوح أعمارهن بين34 سنة و 54 سنة و هذا ما يتقارب مع المواصفات العمومية ,أما وضعهن العائلي فهو يختلف من امرأة لأخرى برغم أن الأغلبية متزوجات و لديهن أطفال.

و تشكل ملكية المقاولة إحدى المتغيرات الأساسية التي تبرهن عن استقلالية المرأة المقاولة و حرية تصرفاتها فالمقاولة كملكية خاصة هي في حوزة % 67 من المقاولات الجزائريات , و تبين لنا هذه الأرقام الخطوات الجريئة التي خطتها المقاولات الجزائريات ,حيث أن المقاولة ،ملك لهن , و نجاحها أو فشلها هو من صميم مسؤوليتهن[3].

حققت المرأة في الجزائر نسب عالية في مجال مهن التمريض و الطب و الهندسة و التدريس في مختلف أطواره و بعض المهن الإدارية , لكنها بقيت بعيدة عن مجالات التصنيع و ربوبية العمل و لم تقتحم هذا المجال إلا مؤخرا و كان انضمامها لمجال الأعمال يمثل حالات فردية يعوزها الكفاءة و والاحترافية , الشيء الذي جعل عدد النساء المقاولات في الجزائر لا يتجاوز 9500 امرأة مقاولة و مع ذلك استطاعت أن توفر 25000 منصب عمل .[4]

إلا أن هدا الرقم يبقى غير مضبوط مئة بالمائة لأنه تأكد أن 1.5 مليون من النساء يملكون سجل تجاري دون ممارسة المهنة إذ استغلت أسماءهم من طرف أحد أفراد العائلة و في الغالب يكون الأب أو الأخ أو الزوج , أما المقاولات التي يتم تسيرها من قبل النساء فهي في تزايد مستمر حسب أخر إحصائيات البنك العالمي , بحيث استطاع أن يرتفع عدد النساء المقاولات في الجزائر من 6000 امرأة مقاولة سنة 2006 إلى 9500 امرأة مقاولة في الجزائر سنة 2013 .[5]

---

[1] www.alerie-dz.com ز يارة الموقع في 09/05/2014

[2] أ. د : عائشة بلعربي , المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية و التشغيل , جامعة محمد الخامس ,الرباط , المملكة المغربية , 2008

[3] -دراسة غير رسمية قامت بها الجمعية المغربية للنساء المقاولات سنة 2004

[4] www.algerie-dz.com زيارة الموقع في 09/05/2014

[5] www.algerie-dz.com زيارة الموقع في 09/05/2014

وبالموازاة تشير إحصائيات غير حكومية أعدتها لجان تابعة للمرصد الوطني للمرأة الجزائرية بالتنسيق مع غرفة التجارة و الصناعة الجزائرية إلى وجود (تسعة و عشرون ألف) (29 الف) سيدة أعمال جزائرية , تنشطن حوالي تسعة ألاف سيدة أعمال في مجال البناء و المقاولات , بينما تشتغل إحدى عشرة ألف (11 الف) منهن في قطاع الخدمات في الوقت الذي تدير قرابة عشرة ألاف (10000) سيدة مشاريع في مجالات مختلفة بداية من قطاع الصيد البحري مرورا بإدارة مشاريع بيتيه كالخياطة و الطرز ووصولا إلى إدارة المدارس الخاصة .[1]

و في سنة 2013 أعلن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (**CNAC**) ان النساء كانوا الأوائل في إنشاء 520 منصب عمل و 160 مؤسسة مصغرة و حسب (**CNAC**) دائما فان من 160نشاط الأكثر استهلاكا كانت الخياطة و الهندسة المعمارية و المطاعم و الفندقة و إنتاج المواد الغذائية .[2]

و حسب الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر (**ANJEM**) فإن أكثر من 6700 مؤسسة **مصغرة** قد تم إنشاءها من قبل نساء كما استطاعوا أن يوفروا ما يقارب 10074 منصب عمل , بالمقابل يتم تسيير 1661 مؤسسة مصغرة من قبل نساء في ميدان الفلاحة و 2830 في الصناعات التقليدية و ثلاثة في المقاولة و البناء.[3]

و تمثل النساء في الجزائر % 46 من المجتمع النشط % 27 ,منهم مقاولات.[4]

المطلب الثاني: مسار المرأة المقاولة في الجزائر:

لقد جاء الاستقلال ليقضي على العادات و التقاليد البالية التي حرص الاستعمار على زرعها في وسط المجتمع الجزائري و التي كانت تناقض مع رؤى التطور و التنمية , فبعد الاستقلال مباشرة تم إدخال المرأة و إقحامها في عالم الشغل , كمواطنة كاملة الحقوق , بهدف بناء الدولة الاشتراكية العصرية التي تبناها ساسة الجزائر غداة الاستقلال , وقد جاء في الميثاق الوطني لسنة 1986و قبله الميثاق الوطني لسنة 1976 (أن الثورة الجزائرية , إذ تعمل اليوم على تجسيد تطلعاتها بتوفير الشروط الموضوعية التي تساعد على أن تتبوأ المرأة مكانتها في المجتمع , لتهدف إلى تمكينها من الاندماج الفعلي في مسيرة التنمية , حتى تضمن مساهمة ملايين النساء الجزائريات اللاتي يشكلن طاقة هائلة للاقتصاد الوطني)

و قد توالت القوانين تلو القوانين محدثة تطورا هائلا, إذا باعتبارها عضوا فاعلا في المجتمع , فمنعت كل أنواع التمييز ضد المرأة مساوية بينها و بين الرجل , الأمر الذي أحدث تحولات مذهلة , دون المساس في أغلب الأحيان بالقيم الروحية و العقائدية العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري و قد استفادت المرأة الجزائرية بدخولها عالم الشغل من عدة مزايا منها:

[1] -www.alaswaq.net/articles/2008/03/13/14597-html1 زيارة الموقع في 09/05/2014
[2] زيارة مقر CNAC الغزوات,تلمسان
[3] زيارة مقر ANJEM, تلمسان, يوم 23/04/2014
[4] www.algerie-dz.com زيارة الموقع يوم 01/05/2014

أنها استطاعت أن تفرض نفسها كعضو فعال , لا يمكن الاستغناء عنه بسهولة , و مشاركتها في النقابات و انفتاحها على المجتمع , وقد حافظت المرأة و من خلالها العامل عموما على الأمان و الاستقرار في العمل حتى سنة 1989 , غير أنه بالتطور الذي حصل في العالم المتميز باندثار القطب الاشتراكي و انتشار الأزمة الاقتصادية العالمية و تأثر الجزائر بها .

و ما صاحب ذلك من تحولات على المستوى الوطني و صدور دستور الانفتاح سنة 1989 , فقد عدلت الجزائر على النهج الاشتراكي و اعتنقت النهج الرأسمالي أي اقتصاد السوق فعدلت القوانين و كان أولها دستور سنة 1989 حيث جاء فيه التراجع بصورة جلية عن الاشتراكية مما أدى إلى صدور قوانين للعمل ترفع تلك الحماية التي كان يتمتع بها العامل في العهد السابق , فأصبح العمل حق لكنه غير مضمون ،كما أصبح التسريح أمرا عاديا.

كل هذا أثر سلبا على اللمرأة ناهيك عن بعض المشاكل التي تعانيها جراء الاعتقادات القديمة من جهة و تفاقم الظروف الاجتماعية و الاقتصادية الصعبة من جهة أخرى.

مع هذا كانت المرأة الجزائرية تعمل على فرض نفسها , كمواطنة كاملة الحقوق و السبب في هذا يرجع إلى زيادة وعيها و ارتفاع مستواها الثقافي والتعليمي , فأصبحنا نجدها في الإدارة و في الجيش و في الصناعة و التعليم و الصحة و التجارة وهي اليوم مقاولة تقتحم هذا الميدان الأصيل للرجل دون أن تهمل محيطها العائلي .

1-واقع المرأة المقاولة في الجزائر:

تعتبر المرأة نواة المجتمع و ركيزته الأساسية و حاضنة أجيالا المستقبل و الحديث عن واقعها في الجزائر يفتح بابا واسعا للطرح و النقاش, فالأوضاع التي مرت بها الجزائر قد لا تختلف كثيرا عن اوضاع باقي اقطار الوطن العربي و الاسلامي , فقد كانت المرأة الجزائرية في وقت الاستعمار تعاني من الحرمان المطلق و حتى بعد الاستقلال سنة **1962** تواصلت حالات الحرمان مع اختلاف المسببات لكن الاوضاع تغيرت مع الزمن و توفرت بعض الإمكانيات , ففتح المجال واسعا للمرأة الجزائرية في مختلف مجالات الحياة العامة فأضحت متواجدة في جميع القطاعات , و مع هذا يضل التساؤل المطروح هل نجحت المرأة المقاولة الجزائرية في الانفتاح و تحسين اوضاعها ؟

أ- الواقع الاجتماعي:

في السنوات القليلة الماضية كانت تخرج المرأة للعمل لضرورة معاشيه أو نتيجة لضغط اجتماعي أو اقتصادي ،أي من أجل مواجهة أمور الحياة و متطلباتها المتنوعة و المتغيرة ومساعدة الأسرة التي تتجه نحو الاستهلاك بصورة عالية.

أما اليوم فقد أصبحت المرأة تخرج للعمل ليس فقط من أجل كسب العيش في حالة عدم وجود من يعيلها أو عجز عن الإنفاق عليها لسبب أو لأخر و إنما لرغبتها في العمل أيضا من أجل تنمية مهارتها و المساهمة في عملية التنمية لتثبت لنفسها و لمن حولها أنها تستطيع أن تجاري الزمن و بالتالي تكسب التقدير الاجتماعي الذي تستحقه.

و في هذا تقول كاميليا إبراهيم عبد الفتاح : (إن الحاجة إلى تأكيد الذات و الإحساس بالقيمة الإنسانية جاءت في الرتبة الأولى يليها مباشرة الحاجة الاقتصادية لرفع المستوى الاقتصادي و الشعور بالأمن حيال ظروف الحياة).[1]

فتأكيد الذات و الشعور بالقيمة الاجتماعية يستلزم بالضرورة الاستقلال الاقتصادي ،وقد كان العمل عموما محصورا في الطبقات الفقيرة من المجتمع التي دفع بها الفقر إلى السماح للنساء بالعمل ،أما نساء الطبقات المتوسطة و العليا فلم يكن بحاجة إلى العمل لأن خروج النساء للعمل كان مرتبط بالفقر و لم يكن مرتبط بالطموح و إثبات الذات،في نفس الوقت هناك اختلاف في الوضع الاجتماعي بالنسبة لنساء الطبقة العليا اللواتي ينتمين إلى أسر غنية ،فهن يحضين بامتيازات الثروة والمكانة و يتمتعن بكل التسهيلات الموجودة في , المجتمع و خروجهن للعمل قد يكون لمجرد الإحساس بالملل والحاجة إلى شيء جديد يغيرن به روتين الحياة الاجتماعية التي يعشنها لكن هدا لا يميزهن كثيرا عن نساء الطبقة الدنيا ،لأن كليهما يعانيان من القهر الاجتماعي الذي يضع المرأة في المرتبة الثانية بعد الرجل الذي يحتمي وراء حقوقه التاريخية و ما تعطيه من سلطة على المرأة , كما نجد أن الحرية الممنوحة للمرأة هي ما تسمح به الأسرة ،هو أن تضيف إلى ملكية الأسرة رصيدا من المال و الجاه ،و قد ضلت هذه الأفكار و التقاليد جامدة لفترة طويلة ،و أصبحت المرأة تؤدي دورا جديدا في المجتمع بالإضافة لدورها في الأسرة ،لهذا وجدت صعوبة في التوفيق بين العملين .[2]

و منه اصبحت المرأة تبحث عن مجالات تستحق استثمار وقتها و في نفس الوقت تستفيد و تفيد . فالعمل اصبح ضرورة لابد منها بالنسبة للمرأة , ليس فقط من اجل اعالة نفسها و اسرتها فقط , بل من اجل تغيير واقعها الاجتماعي المفروض عليها الذي يعتمد على خضوع و تسلط الرجال على النساء .

ب- الواقع التعليمي:

لقد أصبح من المعروف أن التعليم هو أكثر الوسائل استخداما للتقدم الاجتماعي و الاقتصادي، وهو ضرورة للانتقال نحو مهنة ذات قيمة اجتماعية واقتصادية، ومهما كانت الخبرة مطلوبة ومستحبة إلا أنها لا تكفي فالتعليم هو ركيزتها.[3]

وقد أدركت الجزائر هذا بعد استقلالها مباشرة عام 1962 , فشددت كثيرا على المساواة في التعليم من أجل التغلب على مستويات الأمية العالية للغاية , لاسيما في أوساط المرأة , و الموروثة من الحكم الاستعماري الفرنسي , و نتيجة لذلك , أحرز تقدما كبيرا في مجال تحقيق المساواة في الوصول إلى التعليم بالنسبة إلى النساء و البنات , إذ جعلت الالتحاق بالمدارس بالنسبة على البنات و البنين إلزاميا و مجانيا ما بين سن السادسة و السادسة عشرة و قد تحقق تقريبا التوازن بين الجنسين في التعليم الابتدائي , فحسب المسح الوطني متعدد المؤشرات بشأن الأطفال و النساء الذي أجري عام 2006 حيث بلغ معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي 96.3 في المائة بالنسبة للبنات و 96.9 في المائة بالنسبة للبنين ,لكن هذه المعدلات تعد أدنى بكثير في بعض

[1] كامليا إبراهيم عبد الفتاح ، سيكولوجية المرأة العاملة , دار النهضة العربية للطباعة و النشر , بيروت,1984,ص269
[2] حسن السعاتي,علم الاجتماع الصناعي , دار النهضة العربية، بيروت , ط 3, 1986 , ص 176
[3] د :محمد فؤاد حجازي, الأسرة و التصنيع ,مطبعة التقدم, ط3, 1975, ص322

المناطق ,و ذلك راجع إلى استمرارية مقاومة تعليم البنات. ويرجع هذا بالأساس إلى العادات و التقاليد إذ مازال يفضل تعليم الذكور على الإناث و النظرة التقليدية إلى الفتاة و خاصة الريفية التي تعتبر كزائرة في بيت والدها لا غير[1].

و تعبر عن هذا النسبة العالية للأمية التي تعاني منها الجزائر إذ قدر عدد النساء الأميات في الجزائر حسب آخر الإحصائيات لسنة 2008 ب (7.859.545) امرأة أمية.

وللتخلص من هذه الظاهرة خصصت الحكومة الجزائرية 45 مليار دينار جزائري لإستراتيجية وطنية لتعليم الكتابة و القراءة, بهدف القضاء على الأمية بحلول عام2015 .[2]

و قد كان لهذا اثر كبير على عطاء المرأة و طموحها لإثبات ذاتها , فالمرأة الامية لا يمكنها ان تسير اموالها بطريقة علمية مدروسة كما يصعب عليها ان تترجم افكارها الى مشروع اقتصادي دون ان تواجه صعوبات اضافية الى الصعوبات التي تواجهها المرأة المتعلمة , لان فقدانها للتعليم يجعلها عرضة للاستغلال ,اذ تصبح معرضة اكثر الى خطر التلاعب بمصالحها ناصة في الأمور المتعلقة بالمعاملات والحسابات , لهذا غالبا ما تبتعد المرأة الأمية المقاولة عن المشاريع الضخمة و المعقدة , فهي تكتفي بالمقاولة التقليدية التي تعتمد على الادوات البسيطة الممكن التحكم فيها بسهولة. وهذا لا يرجع الى قلة طموحها بقدر ما يخضع الى مستواها التعليمي الذي يحد من تقدمها في كثير من الاحيان .بالمقابل نجد المرأة المقاولة المتعلمة شديدة الطموح ، مبادرة دائما نحو التجديد , و مسايرة للتطور التكنولوجي لأنها تعتمد على مؤهلاتها العلمية التي تدعمها في ابتكاراتها و ابداعاتها و تطلعاتها المستقبلية .

لهذا تسعى العديد من البنات و النساء سعيا حثيثا من أجل اغتنام فرص التعليم بعد مرحلته و مع العلم أن الفتيات يتواجدن في كل الشعب و في كل التخصصات، وقد اقتحمن مجالات كانت حكرا على الطلاب الذكور.

هذا ما يوضح لنا أن المرأة في الجزائر فهمت و أصبحت واعية أنه كلما كان مستواها التعليمي أعلى كلما كان حظها في البروز والنجاح أوفر مع ذلك لا تزال أمية المرأة مصدر قلق خطير لاسيما في أوساط النساء الريفيات و الفقيرات..

أما فيما يخص التعليم المهني و التقني, فتنخفض نسب التحاق الإناث مقارنة مع الذكور ، و يبقى هذا النوع من التعليم يركز على تقسيم العمل الجنسي مكرسا بذلك الفوارق الاجتماعية و التمييز بين الجنسين و أتساع فجوة النوع الاجتماعي ،حيث توجه الفتيات إلى مجال الخدمات المترلية و التمريض و التجميل بينما يوجه الذكور إلى المجال الصناعي و الحرفي و الزراعي.[3]

[1] Situation des enfants et des femmes: enquête nationale à indicateurs multiples, rapport préliminaire",2007.

[2] ندوة الأستاذ شعبان لحيلح : مدير الديوان الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار , 2009

[3] أ د عائشة بلعربي : دور صاحبات الأعمال العربيات في التنمية الاقتصادية , جامعة محمد الخامس , الرباط , مقدمة إلى منظمة العمل العربية

ج – الواقع التربوي:

يقول الكواكبي " إن التربية عملية كبرى تشارك فيها الأسرة والمدرسة والزوجان والظروف الاجتماعية والقانون والسلوك السياسي السائد في المجتمع الذي تعلم فيها الإنسان "[1]

فالتربية هي تعبير عن المستوي العام للأمة , ومتأثرة بالبنى القائمة عليها , فعبر عملية التربية يتعلم الأفراد الأدوار الاجتماعية ، التي يتوقع أن يحققها الفرد في أوضاع اجتماعية محددة , والدور الاجتماعي للمرأة يتضمن منظومة من أنماط السلوك التي تمارسها المرأة في العادة بغض النظر عما تجهله هي من آراء وتوجهات شخصية.[2]

ولأن دور المرأة حقيقة اجتماعية , فإن المجتمع بكل أجزاءه المتكونة من الأسرة والمدرسة والشارع يشاركون في تقديم وصفات واضحة لاحتواء سلوكها وتوجيهه فالمرأة في الجزائر تتعرض خلال المراحل الأولى لحياتها الأسرية أو الدراسة إلى إشعارها بأن ثمة حدودا لا يمكنها أن تتجاوزها في حياتها العملية والمهنية في المستقبل ,اقتصادية هذا ما كان يحدث قبل سنوات قليلة , فحتى الرجل عندما يريد الزواج يشترط أن يكون عمل زوجته معلمة أو طبيبة ولا يحب ولا يفضل أن تكون زوجته مقاولة لأنها تسلبه سلطته في البيت فهي تمتلك الخصائص التي تجعلها مسؤولة , قوية وجريئة وبالتالي تتمكن من فرض سلطتها وقوتها ويفقد هو موهبته داخل البيت , هذا التفكير جعل المجتمع يرى المرأة المقاولة بمنظور خاطئ , فالإنسان الذي تربي على أن الرجل يمتلك قدرات تفتقدها المرأة , فلا يمكن أن يتقبل بصورة موضوعية اشتراك المرأة معه في عمل كان المجتمع ينسبه للرجل فقط . وبالتالي لا يمكن أن ينظر إليها نظرته الموازية لنفسه , فعندما ترسخ فكرة تفوق الرجال لا يمكن أن تكون النظرة عادية إلى إنتاجية آل واحد منهما بالرغم من انعدام الفوارق , فالبنت تعامل بطريقة تختلف عن كيفيات التصرف اتجاه الولد الذكر.

مع هذا تبقي المرأة لديها شخصيتها المستقلة وخصائصها المتفردة , التي تنمي لديها القدرة على الاستقلال في الفكر و الفعل , فهي تأبى ان تكون سلبية في دورها , تأمر و تبرمج لأداء مهام معينة لأنها تعي بأنه يمكنها ان يعطي نفسها و اسرتها ووطنها اشياء كثيرة اذا استطاعت ان تتجاوز بعض القيم التربوية المبنية على تحفيز دورها كفرد فعال في التنمية والتطور[3].

د– الواقع الاقتصادي:

يتجه اغلب النساء المقاولات نحو قطاع الخدمات ويركزن في الأنشطة التي تشكل امتداد لدورهن التقليدي في المجتمع من قبيل أنشطة الحياكة والخياطة والأنشطة الحلوانية والصناعة الغذائية ويعزى هذا التوجيه إلى الأسباب التالية:

-لا تصادف النساء بممارستهن هذه الأنشطة صعوبات كثيرة في قبولهن ضمن أوساط المقاولين والموردين والزبائن.

[1] تغاريد بيضون : المرأة و الحياة الاجتماعية في الإسلام , دار النهضة للطباعة و النشر , بيروت, لبنان , 1985 , ص166
[2] أنتوني غدنز, علم الاجتماع , ترجمة د :فايز الصياغ , مراكز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ط4 ,89-90
[3] تغاريد بيضون : مرجع سابق ,165 -166

-أغلبية النساء لا تتوفرن على إمكانيات مالية كبيرة لهذا يختزن الانخراط في هذه الأنشطة لأنهن لا يجدن عراقيل كثيرة في ولوجها بل يستطعن في الغالب ممارستها في البيت.

-تستطيع النساء وخاصة الشبات الجمع بين مسؤوليتهن المهنية والعائلية.

-كما تتجه المقاولات عادة الى الانشطة التي يمتلكن فيها امتيازا مطلقا بفضل معرفتهن لهذه الحاجات.

-كما تستمر النساء كذلك في الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة , إذ نلاحظ بروز جيل جديد من النساء اللاتي قمن بدراسات عليا تتجه نحو القطاعات العصرية كالإستراد والتصدير ومكاتب الدراسات الاستشارية والتكوين والسياحة.....الخ[1]

ذ- الواقع السياسي:

خلال العقدين الأخيرين زاد الاهتمام بالمقاولة النسائية سواء من طرف الحكومات أو من طرف الهيئات الإقليمية أو الدولية حيث كثرت المبادرات , و تنوعت إلى أن تجاوزت صبغتها الاقتصادية و أخذت طابعا سياسيا إذ توجهت السياسات الوطنية إلى الاهتمام بالمقاولة النسائية لتعزيز مكانة المرأة داخل النسيج الاقتصادي , كما دعمت المقاولة لكونها تشكل فاعلا اقتصاديا أساسيا و محركا رئيسيا لإرساء نظام سياسي ديمقراطي و يبرز هذا الاهتمام الفائق بشؤون المرأة , وخاصة المقاولة عبر السياسة الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط منذ خروج اتفاقية برشلونة إلى الوجود سنة 1995 , و التي ركزت على ثلاث محاور

-تحديد مجال مشترك للسلم و الاستقرار عن طريق تقوية الحوار السلمي و الأمني.

-إنشاء شراكة اقتصادية و مالية و إقرار تدريجي لمنطقة التبادل الحر.

-التقارب بين الشعوب من خلال شراكة اجتماعية و ثقافية و تدخل المسألة النسائية في المحور كما جاء في هذه الاتفاقية اعتراف بدور المرأة في التنمية و العمل من أجل النهوض بوضعية المرأة و الرفع من مساهمتها في المجال الاقتصادي.

و كان الهدف منها إنشاء و تعزيز العلاقات الاقتصادية بين نساء الأعمال شمال و جنوب المتوسط و خلق علاقات تضامن بين نساء ينتمين إلى مجموعات اقتصادية متباينة و يرتبطن بثقافات مختلفة.

في هذا الاطار صرحت الحكومة بالدور الذي تقوم به المرأة الجزائرية داخل المجتمع , و هذا يعتبر نوع من التشجيع و الإثراء للنساء المقاولات ،خاصة و أن الحكومة ترى أن الرهانات اليوم تقع خارج مجالات التعليم و العدالة و الصحة العمومية , و بالتالي ينبغي على المرأة الجزائرية أن لا تكتفي بالنتائج الباهرة التي تم تحقيقها في مجال التوظيف العمومي ,بل يجب عليها أن تقتحم الاقتصاد الحديث و هو اقتصاد الأعمال و المقاولة العالية الأداء و المعرفة الناجعة الفعالة , وترى أن لا نقيس مشاركة النساء بعدد المعلمات أو الطبيبات بل ينبغي أن تقاس بعدد المقاولات المنتجة للفائض و للثروة لفائدتهن و فائدة أسرهن و لفائدة بلادنا .

[1] المشاركة الاقتصادية للمرأة في بلدان شمال إفريقيا , أفريل , 2005 , طنجة (المغرب)

كما تؤكد في هدا السياق على ان الجزائريات بدأن يقتحمن هذا الميدان و يأخذنه غلابا .

ولدعم هذا المسار الجديد للمرأة تدعو المؤسسات المسؤولية عن القروض المصغرة بوجوب تعاونها و إسراء التشجيع لمبادرات الجزائريات .كل هذا التشجيع من الحكومة لم يأتي من العدم بل هو نتاج الواقع الإيجابي في الميدان المقاولاتي, فحسب الإحصائيات الأخيرة وجد أن إحدى عشر بطالة نجحن في إنشاء مؤسستهن المصغرة بفضل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و هذا دليل واضح على نجاح الرهان رغم هذا لازالت الطريق طويلة لأنه لا يجب أن نقيس على العالم الحضري فقط لأن الرهانات الأساسية للمرحلة الجديدة تتمثل في تحديث العالم الريفي و هذا لن يتأتى إلا بتحويل النساء فيه إلى عاملات فعالات في النهوض بأريافنا .

و جاء تصريح ايضا أن المجتمع مقبل على تغيير عميق و مشاركة المرأة الجزائرية في تنمية (البلاد اجتماعيا و اقتصاديا أصبحت ضرورة لا مناص منها لأن هذا التطور يعنينا جميعا .[1]

2-الصعوبات التي تواجهها المرأة المقاولة:

إن الصعوبات التي تعاني منها المرأة المقاولة في الجزائر لا تختلف بكثير عن التي تعاني منها النساء المقاولات على المستوى الدولي و كذا بعض رجال الأعمال , غير أنها في الجزائر تأخذ طابعا خاصا , يرجع إلى مستوى التنمية و تطور القطاع الخاص و قدراته على إدماج قوى جديدة نسائية أو ذكورية.

كما أنها تعاني من نوعين من المشاكل الأول مرتبطة بممارستها لمهنة حرة و الثانية ذات طابع سوسيوثقافي مازال مرهون بمعتقدات خاطئة ا تنسب للدين تارة و للعادات و التقاليد تارة أخرى.[2]

فالعادات و التقاليد تلعب دورا أساسيا في تحديد من يمكنه ان يصبح مقاولا داخل المجتمع لان سلطة الرجال تؤثر بشكل كبير على القرارات المهنية للنساء.

بالإضافة إلى هذه الصعوبات تواجه المرأة المتزوجة عبأ ثقيل في حالة وجود أطفال صغار فضعف التكفل بالطفولة في الجزائر يمنع من تكريس المرأة لنفسها كلية لنشاطها المهني , حيث تغفل القيام بدور الأم الذي خصها به المجتمع و العادات و التقاليد كما أن قيامها بدورين مختلفين و كلاهما لديه من المسؤولية ما يكفي ,و كونها مطالبة في نفس الوقت بإتقان الدورين و إلا فهي محيرة بين حياتها الزوجية ووظيفتها التربوية الرعوية و بين طموحها وتحقيق ذاتها، هذا ما يجعل الكثير من النساء العاملات اليوم يفضلن تأجيل الإنجاب أو الاقتصار على طفل أو طفلين لأن المرأة المنهكة من العمل في الخارج و الداخل تصبح غير صبورة و لا تحسن تربية أطفالها مما يجعلها تميل للإقلال منهم .

[1] عن خطاب الرئيس الجزائري : السيد عبد العزيز بوتفليقة في اليوم العالمي للمرأة 08 مارس 2007
http://193.194.78.233/ma-ar/stories.php?story=07/03/101

[2] عائشة بلعربي : أي دور لصاحبات الأعمال العربيات في التنمية الاقتصادية , المنتدي العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية و التشغيل، جامعة محمد الخامس، الرباط, المملكة المغربية, 2008

كما ان مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي ترسخ العادات و التقاليد الاجتماعية التي لا تحبذ و لا تتقبل ولوج المرآة الى مراكز القرار .

هذه العوائق الاجتماعية تقابلها عوائق اقتصادية لا تقل أهمية عنها ، أولها تواضع خبرتها في مجال المعاملات المالية و ما يتطلبه من ضرورة الإلمام بمختلف الخدمات المالية و أنظمة التعامل من خلال البنوك كما تعاني المرأة المقاولة من صعوبة التمويل الذي يحول دون اقتحامها و بقوة لهذا أالمجال كما أنه يعوق التي لها نشاط تريد تطويره و توسيعه فيضل مقصورا على المجالات الصغيرة و المتوسطة ذات رأس المال البسيط لأن الحصول على تمويل مهم يخضع إلى ضمانات تعجيزية خصوصا عندما يتعلق بسيدة لا يوجد وراءها أب أو زوج له اسم تجاري معروف في التعاملات البنكية و في هذه الحالة ينحصر مصدر التمويل في القروض الصغيرة و العائلات لذلك فإن معظم أنشطة النساء في الجزائر تتركز حول التجارة والصناعة التقليدية[1].

كما تعاني المرأة المقاولة من عدم حصولها على فرص تدريبية مساوية للرجل و عدم تمتعها بالمزايا التي يتمتع بها الرجل مثل سهولة التنقل و الجهل بإمكانات المنافسين و عدم معرفة الأسعار المنافسة بالسوق و قلة الدورات التدريبية التي تهدف إلى نشر الفكر المقاولاتي عند النساء.[2]

و يبقى إبعاد المرأة عن مراكز القرار، إحدى العوائق الأساسية التي تجعل من المرأة المقاولة عنصراً ينفذ أكثر مما يقرر.

3-العوامل المؤثرة على المرأة المقاولة:

يتأثر عمل المرأة بعوامل عدة منها اجتماعية و ثقافية و دينية و اقتصادية فقد كانت مشاركة المرأة في البداية تنحصر على الأعمال اليدوية و مشاركة زوجها العمل في الحقول الزراعية و لكن مع تغير الأحوال الاجتماعية و الاقتصادية و زيادة أعباء الحياة و رغبة المرأة في أن تشعر بذاتها و كينونتها، نزلت إلى سوق العمل و بدأت العمل في التربية و التعليم و التمريض و تنوعت الوظائف التي شغلتها و ظلت بعض أنواع الوظائف و الأعمال حكرا على الرجل إما لأن مهامها و الوظائف التي شغلتها و ظلت بعض أنواع الوظائف و الأعمال حكرا على الرجل إما لأن مهامها و مسؤولياتها تتطلب قدرات بدنية لا تتوفر في المرأة أو لأن المجتمع يحد من إشراك المرأة فيه.[3]

أ- العوامل الذاتية:

و تتعلق بشخصية المرأة و طبيعة تكوينها من النواحي السيكولوجية و الجسمية والعقلية ، فالمرأة بحكم طبيعتها تحتاج إلى التواصل النفسي و التشجيع و التعاطف فإذا فقدت هذه المشاعر أصيبت حالتها النفسية بالجفاف و أنعكس ذلك في قدرتها

[1] عادل أقليعي : المقاولات عوائق عابرة للحدود , بإدارة أم فراس www.fursan.com تاريخ زيارة الموقع 02/05/2014
[2] أماني عصفور : المقاولات النسائية عوائق عابرة للحدود ,بإدارة ام فراس, www.fursan.com تاريخ زيارة الموقع 06/04/2014
[3] د -عائشة بلعربي : أي دور لصاحبات الأعمال العربيات في التنمية الاقتصادية , المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية و التشغيل , جامعة محمد الخامس ،الرباط , المملكة المغربية ،2008

على الإبداع و الابتكار إلى جانب أنها تكون منقسمة على ذاتها بين مشاعرها كأم أو زوجة وبين إثبات ذاتها عن طريق العمل الذي تختاره بإرادتها وتفرض وجودها الاجتماعي من خلاله.[1]

ب- العوامل الدينية:

لقد حفظت جميع الأديان السماوية حقوق المرأة و كرامتها فهي الأم , و الأخت و الزوجة و الابنة و رغم أن الدين الإسلامي دين عظيم بحسبه خاتم الأديان و مجمع كمالاته , لا يمكن أن يكون معوقا لحركة المرأة الاجتماعية و التنموية، و لكن العلل يكمن في الإفهام , فالإسلام أوجب على المرأة القادرة المؤهلة أن تخدم مجتمعها و إسهامها الاجتماعي و الاقتصادي مشروعين و ضروريين إلا أن البعض يرى في خروجها للعمل و تمكنها من مواقع السلطة و التأثير في المجتمع بمثابة تمرد على القيم الدينية لأنه في هذه الحالة ستكون معرضة للاختلاط بالرجال لأن عملها يتطلب ذلك و هذا في نظرهم تحرر و التحرر من مفاهيم اليهودية و النصرانية و الشيوعية و هو مخالف لمقتضيات الشريعة الإسلامية لذا يجب محاربته . و بما أن الكثير لا زالوا يعتبرون المرأة تابعة للرجل ومجبرة على طاعته في كل الأمور و هو لديه الحق في تقويم سلوكها، و هذا يجعل من المرأة داخل المجتمع تعامل على أنها ناقصة و قد تبرر هذه الفكرة لعدم أهليتها في الشهادة و الولاية و الإرث و بالتالي فهي غير قادرة على تحمل مسؤولية العمل الخارجي الذي يتطلب القوة و الرصانة و العقل الراجح .[2]

ت- العوامل الأسرية:

تمثل العائلة الساحة الرئيسية التي تتم فيها تنمية الشخصية البشرية وهي تمثل لأكثر الناس نبعا حيويا للراحة والأمان والحب غير أنها قد تكون في الوقت نفسه مصدرا للاستغلال و اللامساواة. وكون العائلة الجزائرية اليوم تطمح إلى العصرنة وإلى الحضرية , فإن البنية التقليدية وكأنها في طريق الزوال , إذ فقد النظام الاجتماعي التقليدي المبني على شيوع الميراث وعلى الاكتفاء الذاتي تحت إدارة الأب الكثير من قوته , إلا ان العائلة الجزائرية مازالت محكومة بمقاييس المحرمات الجنسية والدينية , فهناك أسر تكون فيها السيطرة على النساء بيد رجل وتكمن في هذه الإستراتيجية نزعة إقصائية تتمثل في الحيلولة بين المرأة وبين المشاراة في الحياة العامة, من جانب آخر فهي جماعية في طابعها , إذ تنخرط فيها النساء في العمل في المجال العام مثل النشاط السياسي وسوق العم ,غير أن ثمة حدودا تصلهن عن الثروة والقوة والمكان.[3]

ويعود السبب إلى خوف الرجل عن مكانته من الضياع , فعندما تحقق المرأة استقلالها اقتصاديا , وتثبت وجودها الاجتماعي تصبح تشمل تهديدا لسلطة الرجل , والقرارات والالتزامات المترلية تقسم قسمة عادلة بفعل توازن القوي ألأسري عندها يظن الرجل أن المرأة ستسلبه خضوع الأسرة له كرب لها ، والاعتقاد انها ستمارس نفس الصلاحيات التي يمارسها هو يجعل الإطار

[1] مصطفى الخشاب, دراسات في علم الاجتماع العائلي ,دار النهضة العربية للطباعة و النشر ,بيروت , لبنان,1981,ص216
[2] د. عبد الحميد إسماعيل الأنصاري : قضايا المرأة من تعاليم الإسلام و تقاليد المجتمع .دار النشر العربي , القاهرة ط 1, 2000 .ص 1
[3] غدنز أنتوني : مرجع سابق , ص19

الأسري إطار المادي للدرجة الأولى وتذوب المقومات الأساسية التي تتمثل في العاطفة والمقومات المعنوية للحياة الزوجية والأسرية.[1]

كما أنه لا بد أن نذكر أن هناك عائلات كانت السبب في دفع المرأة إلى مواقع السلطة والتأثير في المجتمع , فالعائلات التي تملك مقاولات وشركات يكون هدفها في الغالب تنمية ثروتها وزيادتها ويكون ذلك بإشراك آل أفرادها لأن المهم في هذه الحالة ليس جنس الفرد و لكن قدرته و كفاءته وما يمكنه أن يضيف إلى المشروع وقد فسحت هذه العائلات المجال المقاولاتي أمام النساء ليكن سيدات أعمال يمارسن المقاولة برغبتهن في بعض الاحيان و بسبب رغبة العائلة في احيان اخرى.[2]

ث- العوامل الثقافية:

رغم ما عرفه المجتمع الجزائري من تطور ملحوظ نتج أساسا عن تحسن المستوى الثقافي و الفكري للمرأة إلا أن بعض العادات و التقاليد البالية التي لا تمت لا لديننا و لا لثقافتنا بصلة ، لها قو ة لا تقل قوة عن القوانين التشريعية ، إذ تلعب دورا أساسيا في تحديد حياة الأفراد داخل المجتمع فسلطة الرجل لها التأثير الكبير على القرارات المهنية للنساء و قد أثبتت أغلب الدراسات و البحوث أن الآباء يختارون مهنة بناتهم على أساس بعض القيم و العادات و الوسط الاجتماعي و الثقافي .

و حتى اختيار الفتاة لعملها يراعى فيه عدم الاعتراض مع دورها في البيت لهذا نجدها تتجه نحو التدريس و التمريض و الإدارة و يحسب ألف حساب للأعمال التي تكون فيها سلطة وتسيير ومسؤولية , لأن التلاعب على إشكالات الثقافة و الجنس , أدى دوره كاملا في تأخير الانفتاح النسائي على مواجهة الخطر و تحمل نتائجه كما فرض على الثقافة في مستوى من مستوياتها أن تنشطر بين ثقافة الذكر و ثقافة الأنثى فمما لا شك فيه أن معتقدات الوالدين و الأهل و المجتمع تلعب أدوارا محددة في تعيين أخلاق و سلوك و اهتمام الذكر و الأنثى.[3]

المطلب الثالث : اهم الخصائص التي يجب ان تتوفر في المرأة المقاولة

تعتبر المرأة المقاولة تلك المرأة التي تنظم و تملك و تدير و تتحمل مخاطر مشروعها التي تديره، و بالتالي لابد أن يتوفر في شخصها خصائص و مميزات تمكنها من التوفيق في إدارة أعمالها، و من أهم هذه الخصائص:

ا- الخصائص الاجتماعية:

-توفر بيئة أسرية تشجعها على الاستمرار.

-القدرة الكبيرة على التوفيق بين حياتها الخاصة و مسؤوليتها اتجاه المقاولة.

---

[1] مصطفى الخشاب, مرجع سابق ,ص 114-115

[2] مريم : الليبرالية و قضايا النساء : مجلة المساواة النسائية , عدد مارس 2005 www.pcwesr.org/ar/show.art -2

[3] خليل أحمد خليل, المرأة العربية و قضايا التغيير, دار الطليعة للطباعة و النشر, بيروت, لبنان, ط 3, 1985، ص107

-المرونة في التعامل مع العنصر البشري : باعتبار المورد البشري أهم مورد في المقاولات فلابد ان تتوفر في المرأة المقاولة خاصية القدرة على التعرف على مواطن القوة لكل عامل ثم استخدامها لتحفيزه و توجيهها في خدمة اهداف المقاولة , هذا في الصعيد الداخلي اما على الصعيد الخارجي فلابد ان تتوفر فيها صفة المنسق بين الموردين و الزبائن و المجتمع المحيط بها , أي لابد من اتقان اساليب الاتصال مع الاطراف المتعامل معها و تحفيزهم و اقناعهم و قيادتهم لإنجاح اهداف المقاولة .[1]

ب- الخصائص الذاتية :

-القدرة على تحقيق النجاح أي لابد أن يتوفر عامل التفاؤل المدعم بأسس واقعية مدروسة

-توفر روح المبادرة و نقصد به أن المرأة المقاولة إذا أرادت أن تبرز في عملها لابد أن تكون تمتلك صفة البحث عن الفرص الجديدة و ما تقدمه من إضافات.

-**التميز و الكفاءة في مجال العمل** :فمن المهم أن تمتلك المرأة المقاولة عنصر الثقة في قدراتها و إمكانياتها وأن يكون لها إلمام كافي بالعمل الذي تنشط فيه المقاولة لأن عدم توفر هذا العنصر سيؤدي بالضرورة إلى الفشل و زوال المقاولة في بدايتها.

-**توفر روح المخاطرة** : الرغبة في المخاطرة المعقولة , و نعني بها امتلاك القدرة على المخاطرة لكن بشرط أن تكون مبنية على أسس مدروسة قد لا تقنع الآخرين لكنها ترى أن أهدافها معقولة ومقنعة و ممكنة التحقيق، ذلك أن في أغلب الأحيان يكون استثمارها في مجال معرفتها و خلفيتها و خبرتها مما يؤدي إلى زيادة نجاحها .

-القدرة على تحمل المسؤولية و الرغبة في الحصول عليها :لأن المرأة المقاولة تشعر بالمسؤولية الشخصية عن النتائج المحصل عليها كما أنها تفضل استثمار مواردها بالشكل الذي يخدم أهدافها الشخصية .

حسن استغلال الفرص.[2]

ج- الخصائص التنظيمية:

-امتلاك خاصية القدرة على التحكم في الوقت و إدارته.

-المهارة في التنظيم :لكي تحقق المرأة المقاولة النجاح لابد أن تأخذ بعين الاعتبار التوافق الذي يجب أن يحدث بين مهارتها و مواصفات العمل و نوعية النشاط ومستلزماته المناسبة كما و نوعا.

د- الخصائص الذهنية:

-**سرعة الفهم و الإستيعاب** : بما أن صاحبة المقاولة هي من تضع خططا تنافسية لمقاولتها , إذ تعتبر منبع الأفكار الجديدة, مما يتطلب قدرة كبيرة على رؤية المشروع ككل من أعلى فإذا كان التميز في العمل يساعدها على التعرف على كيفية أداء كل نشاط فإن القدرة العقلية و الفكرية يساعدها على الربط بين الأنشطة و الوظائف ضمن كيان المقاولة.

[1] كليفورد بومبك : ترجمة رائد السمرة : أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة،مراكز الكتاب الأردني , 1989 , ص29
[2] د عبد الحميد مصطفى أبو ناعم :إدارة المشروعات الصغيرة ,دار الفجر للنشر و التوزيع ,2002 ,ص32

د-الخصائص التعليمية:

-مستوى تعليمي مقبول لأن الأمية تعتبر من العوائق المهمة التي تحول دون تحقيق الهدف كما تعرض المرأة إلى الاستغلال.

-الالمام بكل الثقافات و المعارف .[1]

[1] كليفورد بومباك , مرجع سابق , ص 31

خلاصة الفصل :

إن اشتداد التوجه نحو اقتصاد السوق مع تفاقم المناداة الدولية بالدعوة إلى التوجه نحو المقاولات و الاندماج في النسيج الاقتصادي الدولي , دفع و حتم على حكومات الدول النامية و منها الجزائر العناية بالمقاولة على العموم والمرأة على الخصوص و ادماجها في عالم الشغل , حيث تعتبر المقاولة العامل الاساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني والقضاء على مشكلتي الفقر والبطالة من جهة و استغلال الموارد والثروات الطبيعية من جهة اخرى و توفير الخدمات الضرورية للحياة بصفة عامة .

تمهيد:

ادركت العديد من الدول باختلاف درجة نموها الاقتصادي اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها الفعال في تحقيق اهدافها التنموية, لذلك اولت لها اهتماما متزايدا بتقديم الدعم و المساعدة للنهوض بهذا القطاع و تحقيق الاقلاع الاقتصادي.

لقد سمح التوجه الاقتصادي الجديد الذي تبنته الجزائر منذ بداية التسعينات و المتمثل في الاعتماد على نظام اقتصاد السوق لفتح المجال الواسع لترقية و تدعيم الانشطة المقاولاتية و دمج المرأة في هذا المجال و ذلك عن طريق اصدار مجموعة من القوانين لتوفير الاطار التشريعي المناسب الذي يضمن حرية الاستثمار و التخفيف من المعوقات التي يواجهها المقاول عند انشاءه لمؤسسته .

لذا سنتطرق في هذا الفصل الى ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اساليب تمويلها و الدعم لها .

المبحث الاول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الاول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

اكدت الدراسات بان الناس اصبحوا يطمحون لإنشاء مشروع خاص بهم للاستفادة من ثمرة جهدهم و تحقيق الاستقلالية و المرونة في العمل.[1] و منه يشكل مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جوهر الاختلاف بين اقتصاديات الدول,اذ انه بات في حكم المؤكد انه لا يمكن التوصل الى تعريف محدد و موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة,بالإضافة الى ان كلمة "صغيرة و متوسطة" هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة الى اخرى و من قطاع الى اخر في ذات الدولة.[2]

تجدر الاشارة الى ان اول تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد وضعته الكونفدرالية الشاملة في 1945 (CGPME) فعرفتها بأنها " تلك المؤسسات التي تكون فيها الادارة مخولة لمسيريها شخصيا و يزاولون المسؤولية المالية و التقنية مهما كانت صفتها القانونية"[3]

و منه تنفرد كل دولة بتعريف خاص للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة, بالشكل الذي يتماشى مع حجم نموها الاقتصادي و المعايير الذاتية المعتمدة من قبل اقتصادياتها.[4]

ا- المفهوم الاقتصادي المؤسسة:

هي وحدة انتاج سلع و خدمات او انتاج مواد بسيطة تستخدمها مؤسسات اخرى,و يتمثل دور المؤسسة في الحياة الاقتصادية في تحويل المدخلات (مواد اولية,بضائع,خدمات,رؤوس اموال,العمل,المعلومات) الى مخرجات (سلع و منتجات تامة الصنع , خدمات, معلومات) فهي بذلك تساهم في خلق القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الكلي, كما تتولى المؤسسة على هذا المستوى توزيع الدخل على عدة اطراف:

- ✓ الادارة العمومية :و التي تتحصل على الضرائب و الرسوم,مصاريف التامين و الضمان الاجتماعي.
- ✓ العمال المستخدمين: يحصلون على الاجور و المكافئات و الاعانات.

---

[1] البيرنوطي سعاد نايف,ادارة الاعمال الصغيرة,ابعاد الريادة,الطبعة الاولى,دار وائل,الاردن,2005,ص69-70

[2] عمران عبد الحكيم, استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة,دراسة حالة البنوك العمومية,ولاية مسيلة,مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية:فرع الاستراتيجية, جامعة محمد بوضياف بالمسيلة,2007,ص3

[3] WTTERWULGHE Robert,la PME une entreprise humaine, département de Boeck, Bruxelles ,1998,p15

[4] احمد طرطار,سارة حليمي,حاضنات الاعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة,الملتقى الدولي حول المقاولاتية و فرص الاعمال,جامعة محمد خضير,بسكرة,2006,ص11

- ✓ رؤوس الاموال: يتمثل العائد المحقق من قبلهم في الفوائد و التوزيعات.
- ✓ المؤسسة: تضاف في حد ذاتها كطرف يمكن له ان يتحصل على جزء من الارباح المحققة في شكل اقتطاعات من نتائج الدورات السابقة لاستخدامها في التمويل الذاتي.[1]

ب- المفهوم القانوني للمؤسسة:

تعدى مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة النطاق الاقتصادي,الذي دفع برجال القانون للبحث عن اساليب لبلورة مفهومها القانوني,ومنه عرف المشرع الجزائري و بالرجوع الى نص المادة 4 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغض النظر عن طبيعتها القانونية " انها مؤسسة انتاج سلع و خدمات"[2]

- ✓ تشغل من 01 الى 250 عامل.
- ✓ لا يتجاوز رقم اعمالها مليارين دينار او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليار دينار.
- ✓ تتمتع باستقلال في الذمة المالية.

الجدول رقم 01: تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري

البيان / المؤسسة	حجم العمالة	راس المال	مجموع الاصول
الصغرى	من 1 الى 10	اقل من 20مليون دينار	لايتجاوز10مليون دينار
الصغيرة	من 10 الى 50	اقل من 200 مليون دينار	بين 10 و 100 مليون دينار
المتوسطة	من 50 الى 250	بين 200 مليون و 2 مليار دينار	بين 100 و 500 مليون دينار

المصدر: القانون رقم 18/01 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

[1] بلعزوز بن علي,اليفي محمد ,اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, الملتقى الدولي حول متطلبات المؤسسات.جامعة شلف,ص493

[2] قانون رقم 01-18 مؤرخ في 2001/12/12 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, ج.ر عدد 77 الصادر في 2001/12/15

ج – المفهوم الاجتماعي:

ينظر للمؤسسة انها المكان الذي يجمع بين عدة اطراف مختلفة الأهداف فحملة رؤوس الاموال تتمثل استراتيجيتهم في البحث عن انسب توظيف يحقق اعلى مرد ودية للأموال الخاصة, و يعبر حملة رؤوس الاموال عن الجهة التي تمثل السلطة بدرجة نسبة المساهمة في راس المال . بينما يهدف المسيرون قبل كل شئ الى الحفاظ على مناصب شغلهم, من خلال محاولة رفع ثقة المساهمين فيهم و زيادة حصة المؤسسة في السوق, خاصة ان كان الاجر مرتبط بالأداء المحقق من طرف المؤسسة. اما الطرف الثالث في المؤسسة فيتمثل في العمال الذين يسعون بدورهم الى الاحتفاظ بمناصبهم لأكبر وقت ممكن,و ضمان استمرارية نشاط المؤسسة,و توفير العناصر اللازمة للحصول على المكافئات و الترقيات.[1]

د– المفهوم التنظيمي:

يعرف المؤسسة انها مجموعة من العناصر المنظمة,و تتكون من وظائف و انشطة مختلفة الاهداف و متداخلة فيما بينها,تتميز بالتفاعل المستمر بهدف نمذجة الحلول الملائمة للتسيير,و المؤسسة كنظام تكون مفتوحة على المحيط الخارجي,هذا الاخير يفرض عليها التفاعل معه ايضا للاستفادة من الفرص التي يوفرها,و تجنب المخاطر التي يفرزها.[2]

- و هناك من يرى ان المؤسسة هي **نتيجة لتحقيق فكرة لمشروع** ,و المشروع بمعناه الواسع هو كناية عن مهمة محددة له نقطة البداية و نقطة النهاية محددتان ايضا,بحيث ان المهمة عادة ما تسبقها حاجة معينة يتطلب اشباعها اجراء مجموعة من الاعمال او الانشطة المترابطة و المتناسقة,و بمقدار ما يتم تنفيذ مستلزمات و رغبات هذه الحاجة بطريقة منظمة و مبرمجة بمقدار ما تحقق الحاجة الاشباع الذي رغبت فيه[3]

[1] TOUSSAINT J.P, BROND G, DUCLAUD E, l'entreprise horticole : approche globale et environnement, EDUCAGRI, Dijon, 2eme ED, 2004, p40

[2] BRIEN J., MARION G, le système d'information de gestion, DE BOECK UNIVERSITE, BRUXELLES, 1997, p70

[3] د.عبد العزيز مصطفى عيد الكريم,دراسة الجدوى و تقييم المشروعات,الحميدي للنشر,1999,ص14

اما في تعريف اخر فالمشروع هو"فكرة محددة لاستخدام بعض الموارد الاقتصادية بطريقة معينة و لفترة معينة للوصول الى هدف معين او عدة اهداف على ان تزيد ارادات المشروع على تكاليف انشائه و تشغيله و عليه يمكن استخلاص بعض الصفات المشتركة بين المؤسسة و المشروع[1]

2- علاقة المقاولة بالأعمال الصغيرة و المتوسطة :

من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة تم استخدام مفهوم الاعمال المقاولاتية و ربطه بمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يمكننا التفريق بين المقاولاتية و الاعمال الصغيرة من خلال ثلاث خصائص اساسية هي : (الابداع , امكانية النمو, الاهداف الاستراتيجية) عن طريق الجدول التالي:

الجدول2: علاقة المقاولة بالأعمال الصغيرة و المتوسطة:

الخاصية	الاعمال المقاولاتية	الاعمال الصغيرة و المتوسطة
الابداع	يعتمد على الابداع بشكل معنوي أي يركز معنويا على طريقة جديدة في عمل الاشياء	اقل ابداعا,تميل الى المحلية في توجيهها ولا تعمل على تأسيس شئ جديد بتوجه و شعور عالمي
امكانية النمو	غير محدود في امكانية النمو	محدود في امكانية النمو
الاهداف الاستراتيجية	تذهب الى ابعد مدى اذ ترتبط بالنمو المستهدف,تطوير السوق	اهداف استراتيجية ترتبط عادة بتحديد الاسواق المستهدفة للمبيعات او بعض الاهداف المالية

المصدر:النجارفايز جمعة صالح,الريادة في الاعمال الصغيرة,الطبعة2,دار الحامد,عمان,الاردن,2008

مما سبق ذكره من الجدول نستنتج ان المقاولاتية ما هي إلا خاصية او متطلب اساسي لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل ضمان بقاء و استمرارية هذه المؤسسات و لمواجهة ضغوطات المنافسة.

[1] بلوط حسن ابراهيم,إدارة المشاريع و دراسة جدواها الاقتصادية,دار النهضة العربية,لبنان,2002,ص21

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات

اولا: العمالة:

اعتمدت غالبية البلدان على معيار حجم العمالة كمقياس للتمييز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اعتبر اكثر المعايير انتشارا و شيوعا,و هذا نظرا لما يتسم به عمليا من سهولة قياس حجم العاملين في المؤسسات المختلفة.

ركز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على معيار العمالة فقط و لم يأخذ بعين الاعتبار المعايير الاخرى اذ يعتبر المؤسسة صغيرة اذا كانت توظف 50 عاملا.

يعتبر هذا المعيار "مرن" يختلف من بلد لاخر و من قطاع لأخر فالمؤسسة الكبيرة في الجزائر ستكون حتما صغيرة في بلد اخر.[1]

ثانيا:معيار راس المال:

يعتمد هذا المعيار للتمييز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على حجم راس المال حيث تتصف هذه المؤسسات بمحدودية راس المال المستثمر فيها فضلا عن اختلاف حجمه من دولة الى اخرى حسب النمو الاقتصادي السائد فيها و حسب نشاط المؤسسة.[2]

يعتبر هذا المعيار معيارا نقديا ما جعله يتسم باختلاف تقييمه,لارتباطه ارتباطا وثيقا بتغييرات الاسعار و اختلافها و تغيرات اسعار الصرف.

كما انه يتعلق خاصة بموجودات و مبيعات المؤسسة لهذا يجب اعادة تقييمه خاصة في اوقات التضخم.[3]

ثالثا:معيار العمالة و راس المال معا

يعتمد هذا المعيار على الدمج بين المعيارين الاول و الثاني,و ذلك عن طريق وضع حد اقصى للعمالة بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية في المؤسسات الصناعية الصغيرة.[4]

---

[1] ماهر حسن المحروق,المشروعات الصغيرة و المتوسطة اهميتها و معوقاتها,عمان,الاردن,2006,ص2

[2] هلال ادريس مجيد,معن ثابت عارف,دور الحاضنات الانتاجية في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة,الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية,معهد الادارة الرصافية,بغداد,العراق.2006,ص1015

[3] بلعزوز بن علي,اليفي محمد,مرجع سابق,ص 494

[4] اقلولي ولد رابح صافية,تكريس القانون الجزائري لمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة,المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية,جامعة الجزائر,كلية الحقوق,العدد01, 2009,ص111

2- مميزات المشاريع الصغيرة:

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية,ارتأينا جمع و حصر مختلف الخصائص و المميزات التي تمنح هذه المؤسسات هذا القدر الكبير من الاهتمام من قبل الهيئات و الحكومات في مختف الدول.

ولعل اهم ما اورده الباحثون حول الخصائص التي تمتاز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نذكر ما يلي :[1]

- ✓ صغر الحجم و قلة التخصص في العمل مما يساعد على المرونة العالية و التكيف مع كافة الاوضاع.

العوائد المالية الكبيرة.

- ✓ سهولة و بساطة متطلبات التأسيس.
- ✓ الاستقلالية في الادارة و تمنح حرية لصاحب المشروع.
- ✓ مركز للتدريب الذاتي.
- ✓ كثافة العمالة.
- ✓ التجاوب مع السوق الصغير و الحاجة القليلة الى دراسة السوق.
- ✓ جودة الانتاج.

كما يمكننا الاشارة الى وجود خصائص اخرى مرتبطة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نذكر منها:[2]

- ✓ تمنح الافراد المقبلين على انشاء حرية اختيار النشاط مما يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية للافراد و ترقية المبادرات الفردية و ادماج كل ارادة في الابداع منعتها قلة القدرات المالية للاندماج في النشاط .
- ✓ سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات يزيد من الرغبة في التشغيل الذاتي و ترقية الاقتصاد العائلي.
- ✓ قلة التدرج الوظيفي و تمركز القرار في يد صاحب المشروع داخل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يسرع في عملية اتخاذ القرار,مما يسهل معالجة المشاكل التي يمكن ان تواجه المشروع.
- ✓ سرعة الاعلام و سهولة انتشار المعلومة داخل المؤسسة مما يسهل عليها التكيف مع الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

و هناك من لخصها في الخصائص التالية:[3]

- ✓ راس مال معقول,الامر الذي يجلب الافراد اللذين يميلون الى الابداع و الابتكار و يرغبون في الاشراف المباشر على امواهم.

[1] سناء عبد الكريم,مداخلة بعنوان المتطلبات الشخصية لاصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لواجهة المنافسة مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية,الشلف,الجزائر,17 افريل 2006,ص 781-782

[2] يعقوب محمد,مداخلة بعنوان مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية,الشلف,الجزائر,2010

[3] شلوف فريدة,المراة المقاولة في الجزائر,مذكرة ماجستير,جامعة الاخوة منتوري,قسنطينة,الجزائر,2009

- ✓ الملكية الفردية او العائلية او الشراكة المحدودة,فكلما كان راس المال منخفضا كلما كان بإمكان الشخص امتلاك مشروع يتماشى و قدراته و مهاراته.
- ✓ استقلالية الادارة بحيث يكون صاحب المقاولة هو مديرها.
- ✓ سرعة التكيف مع الاوضاع الاجتماعية الاقتصادية.

3- أنواع المشروعات الصغيرة:

يمكن تصنيف أنواع المشروعات الصغيرة ضمن عدة تصنيفات فأحدها يقسم المشروعات الصغيرة إلى ثلاث مجموعات:

أولا: الأعمال الأولية وتشمل مختلف الأعمال الزراعية والإنتاج الحيواني.

ثانيا: الصناعات التحويلية وتشمل المشاريع التي تستخدم المواد الأولية لتحويلها إلى سلع ومنتجات نهائية أو وسطية (أي تصبح ذات قيمة مضافة) بالاعتماد على الآلات والمعدات التي لديها.

ثالثا: مشروعات الخدمات والتي تشمل القيام بتقديم خدمات وأعمال الأشخاص غير الراغبين أو القادرين على القيام بها بأنفسهم كخدمات الصحة والترفيه والتدريب والتعليم وغيرها.

وهناك تصنيف آخر يقسم المشروعات الصغيرة من حيث النشاط إلى ثلاث أقسام:

1. **المشاريع الإنتاجية:** هي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة بعد تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط وتنقسم بدورها إلى قسمين:

- ✓ المشروعات التي تنتج سلعا استهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم المواد المحلية.
- ✓ المشاريع التي تنتج سلعا إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات أو الصناعات الغذائية.

2. **المشروعات الخدمية:** وهي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر.
3. **المشروعات التجارية:** أساسها شراء و بيع وتوزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة مثل التجارة بالجملة أو التجزئة.

وهنا نشير إلى أن المشروعات الخدمية هي بطبيعتها تجارية, وإن كانت تجارة خدمات لا تجارة سلع.

وبشكل عام فإن هناك تصنيف يفند المشروعات الصغيرة في مجال الصناعة فقط تحت مسمى الصناعات الصغيرة في معظم دول العالم وهي:

الصناعات التقليدية الحرفية التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي احتياجات المجتمع المحلي البسيط.

الصناعات التي تستخدم طرق الإنتاج ما بين الحديثة والتقليدية وتتميز بإنتاج منتجات يكون الطلب عليها أكثر مثل المنتجات الجلدية والأثاث... الخ

الصناعات التي تنتج منتجات متطورة وبمختلف المجالات (الهندسية, الكيماوية, الطبية...الخ) والتي تعمل في بعض الأحيان بعقود من الباطن مع الشركات الكبيرة.[1]

4- الاثار الاقتصادية و الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية :[2]

- ✓ ايجاد فرص عمل جديدة و امتصاص البطالة.
- ✓ نشر المعرفة و التوعية .
- ✓ نواة للمشروعات الكبيرة و الدعم لها من خلال انتاج بعض متطلباتها.
- ✓ تقليل حجم المغامرة و التجاوب السريع مع المتغيرات.
- ✓ اعادة استثمار مخلفات المشروعات الكبيرة.

اضافة الى:[3]

- ✓ تشجيع التشغيل الذاتي.
- ✓ زيادة متوسط دخل الفرد,و التغيير في هياكل الاعمال و المجتمع.
- ✓ الحد من الهجرة من الريف الى المدن.
- ✓ التجديد و الابتكار و القدرة على ملء الفراغ بين المعرفة و حاجات السوق.
- ✓ العمل على تطور البلاد.
- ✓ تعظيم العائد الاقتصادي.

المطلب الثالث: مراحل انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ان عملية انشاء مؤسسة تمر بالعديد من الخطوات و المراحل التحضيرية التي تسبق انطلاقها , خطوات يعتبر الاطلاع عليها امر غاية في الاهمية خاصة بالنسبة للمقاول الذي ينوي انشاء مؤسسته لأول مرة و بدون امتلاك تجربة سابقة في المجال , و منه سنتطرق لأهم هذه المراحل :

اولا : من فكرة العمل الى الفرصة

بالرغم من امتلاك العديد من الاشخاص الرغبة في انشاء مؤسسات جديدة إلا انهم قد يفتقرون الى الفكرة التي سيتمحور حولها نشاط المؤسسة و لكن لا يمكن اعتبار هذا الامر عائقا , فامتلاك فكرة شخصية لا يعد الشرط الاساسي لإنشاء مؤسسة في ظل وجود العديد من المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في تطوير الافكار ذات الصلة بالأنشطة المقاولاتية و التي نذكر منها :[4]

[1] بوزيدي سعاد, المقاولة و التنمية الاقتصادية حالة المؤسسة المصغرة و الصغيرة، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد تنمية, تلمسان, جامعة أبو بكر بلقايد, 2007/2006، ص38.

[2] احمد مروة,برهم نسيم,مرجع سابق,ص 92-93

[3] النجار فايز جمعة صالح,مرجع سابق,ص 25-29

[4] Agence pour la création d'entreprise, créer ou reprendre une entreprise, éditions Apce, France, 2009, P 36-45.

- الابتكارات التقنية الناتجة عن الابحاث العلمية و التكنولوجية و التي غالبا ما تتم على المستوى المخابر,مراكز البحث,مراكز الابتكار على مستوى المؤسسات الكبيرة ...الخ
- التطبيقات الجديدة للتقنيات معروفة مثل استعمال منتج معروف في مجالات مختلفة عن مجال استعماله الاصلي او ادخال تقنية حديثة في نشاطات تقليدية.
- اكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوق او طلبات جديدة غير مشبعة.
- الافكار الناتجة عن مراقبة الحياة اليومية و الواقع الذي يعيش فيه المقاول.
- تجربة المقاول في مؤسسة ما يسمح له كذلك باكتشاف بعض الافكار من خلال مراقبته لظروف العمل.
- الاعتماد على افكار الاخرين و معارفهم التقنية بإبرام عقد براءة اختراع او عقد امتياز.

ثانيا : الدراسة الاقتصادية و المالية للمشروع

تعتبر الدراسة الاقتصادية و المالية لمشروع المؤسسة المستقبلية من بين اهم الخطوات التي يجب عليه القيام بها قصد معرفة امكانية تحقيق مشروعه و المر دودية المنتظرة منه.

1- الدراسة الاقتصادية:

يمكن تقسيم هذه الدراسة الى اربع مراحل :[1]

ا- دراسة السوق :

تعتبر دراسة السوق مرحلة تحضيرية لانطلاق السوق حيث تهدف الى التقليل من اخطار احتمال فشلها كما تسمح للمقاول بمعرفة ما ذا كان المنتج الذي ينوي تقديمه يلى حاجات و توقعات المستهلكين و تتركز هذه الدراسة على تحليل المحاور التالية :

- السوق و ميولاته الرئيسية.
- الطلب.
- العرض.
- محيط المؤسسة .
- كما تسمح الاشارة هنا الى العملية الاساسية التي تقوم عليها دراسة السوق هي تجزئة السوق التي تسمح بتقسيم المستهلكين الى شرائح وفق مجموعة معايير معينة مثل السن , الجنس , الموقع الجغرافي ...الخ

ب- تحديد رقم الاعمال التقديري :

بعد الانتهاء من دراسة السوق و تحديد القطاعات السوقية المستهدفة يمكن حساب رقم الاعمال التقديري باستعمال عدة طرق منها طريقة الاهداف و طريقة الحصص السوقية .

[1] Agence pour la création d'entreprise, Op.Cit, Pp 85-95

ج- تحديد الاستراتيجية التسويقية :

تهدف الاستراتيجية التسويقية الى توضيح نقطتين مهمتين :

اولها : تتعلق بكيفية اختيار القطاع السوقي الذي سيستهدفه , و تعتبر هذه الخطوة بالغة الحساسية نظرا لتأثيرها الكبير على مستقبل و بقاء المؤسسة و حتى يتمكن المقاول من تحديد زبائنه الاساسيين .

ثانيا : في كيفية التموقع في السوق و الصورة التي سيقدمها المقاول عن مؤسسته للزبائن و المنافسين و هذه الخطوة تمكن المؤسسة من التميز بشكل دائم مقارنة مع منافسيها.

د- تحديد السياسة التجارية:

تتعلق هذه الخطوة بتحديد عناصر المزيج التسويقي و الذي يشمل خليطا من الانشطة الرئيسية يتم من خلالها دراسة السلعة بما يتناسب مع المستهلك , ثم دراسة و تحديد السعر المناسب لبيعها ثم الترويج لها لدى المستهلكين و من ثم توزيعها و ايصالها للمكان و في الزمان المناسبين من اجل اشباع حاجات المستهلك بأعلى مستوى ممكن و تحقيق الربح المناسب.

2- الدراسة المالية للمشروع :

بعد الاستقرار على الفكرة التي يتمحور حولها نشاط المؤسسة , و الانتهاء من اجراء دراسة السوق المتعلقة بها , يشرع المقاول في انجاز الدراسة المالية لمشروع مؤسسته و التي تعتبر مرحلة اساسية تمكنه من اكتشاف مدى جاهزيته للانطلاق في النشاط و ذلك بعد حصر مختلف الاحتياجات و الموارد المالية الضرورية .[1]

3- تحديد مصادر تمويل المؤسسة :

من بين اهم القرارات المالية اتي تواجه المقاول هي اختيار مصدر تمويل مؤسسته لذا لابد من دراسة مصادر التمويل المختلفة لاختيار مصدر التمويل المناسب .[2]

ثالثا: اختيار الشكل القانوني

يعتبر الشكل القانوني للمؤسسة من اهم القرارات الواجب اتخاذها من طرف المقاول نظرا لتأثيره الكبير على المؤسسة فهو يحدد علاقة المؤسسة بالغير و المسؤولية القانونية في مختلف المعاملات سواء الداخلية و الخارجية كما يوضح مدى التدخل الحكومي في المؤسسة .[3]

رابعا : اعداد مخطط الاعمال

هو عبارة عن وثيقة رسمية يحضرها المقاول قبل انشاء مؤسسته , تتكون من عدة عناصر يقوم من خلالها بوصف العمل الذي سيقوم به.[4]

---

[1] Agence pour la création d'entreprise, Op.cit., Pp 85-95
[2] Agence pour la création d'entreprise, Op.cit., Pp 100
[3] Agence pour la création d'entreprise, Op.cit., Pp 105
[4] Agence pour la création d'entreprise, Op.cit., Pp 120-119

المبحث الثاني: سياسة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المطلب الاول: اجهزة دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

يمكننا اعتبار سنة 1982 نقطة بداية اهتمام الدولة الجزائرية بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, حيث لم يحظى هذا القطاع بالقدر الكافي من الاهتمام منذ الاستقلال حيث كانت معظم المؤسسات عائلية صغيرة و مهمشة الى غاية سنة 1982 برز الدور الحقيقي لهذه المؤسسات في تسريع عملية التنمية و بدا الاهتمام بها , و ظهر ذلك من خلال السياسات و الخطط التنموية و كذلك اليات المرافقة التي اعتمدها الدولة و كل الاطراف المعنية بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

1 الاموال الخاصة :

و تتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة و الأصدقاء , إضافة إلى مساهمة الشركاء و يكون هذا الجزء من الاموال ضروري في مرحلة الانطلاق و النمو, و هو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه, كما تمكنه من الحصول على قرض بسهولة.[1]

2- دور الدولة في إنشاء و دعم المقاولات:

لعبت الدولة بهياكلها المختلفة الدور الأكبر في دعم وترقية المقاولات في الجزائر من خلال تجنيد كافة الوسائل الممكنة لتوفير البيئة المناسبة لنشاط هذه المقاولات.

1- الهيئات المساعدة:

تعتبر عملية إنشاء مؤسسة جديدة عملية محفوفة بالمخاطر نظرا لارتفاع نسبة الفشل التي تصاحبها, سواء الفشل في إنشاء المؤسسة في حد ذاتها, أو في عدم قدرة المؤسسة المقامة حديثا على الاستمرار والبقاء في السوق خاصة في سنواتها الأولى من النشاط, هذا الأمر أدى إلى ازدياد الوعي حول أهمية المرافقة نظرا للخدمات التي تقدمها للمقاول خلال مرحلة إنشاء المؤسسة, والتي تستمر حتى بعدها لتشمل السنوات الأولى من حياتها.

[1] Institut du développement Marseille, Le financement de la petite entreprise en Afrique, L'Hamattan Edition, Paris, 1995, Pp 35.

الجدول3: الهيئات المساعدة

اسم الهيئة	مجال العمل
الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب المرسوم التنفيذي رقم 96-269	-تقديم الدعم والاستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة -متابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع. -تضع تحت تصرف مستحدثي المؤسسات المصغرة آل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم. -تحدث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.
وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات المرسوم التشريعي رقم12 -93	-تعمل الوكالة على تقييم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات بشأنها سواء كان بالقبول أو بالرفض.
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المرسوم رقم0 -14	-تم إنشاؤها بموجب المرسوم رقم04 -14 -تقديم القروض بدون فائدة والاستشارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم لقرض المصغر. -إقامة وتوطد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.
صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة المرسوم التنفيذي رقم04 -16	- يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85 % من الديون المستحقة وفوائدها في حالة فشل المشروعات الممولة
البنوك التجارية	- تدخل البنوك فيما يخص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع للقاعد التجارية المعمول بها مع بقية المتعاملين.
صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرسوم التنفيذي رقم02 -373	- يعالج هذا الصندوق مشكل الضمانات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند حصولها على القروض البنكية.

المصدر : محمد بوقموم – الملتقى الثاني للمشروعات الصغيرة – تونس2007

الجدول 4: المصادر الخارجية

شكل التمويل	مصادر التمويل
مساعدات	– الدولة (تشجيع إنشاء مؤسسات). – الهيئات المحلية
قروض دون ضمانات و قروض تضامنية	– الهيئات المحلية. – شبكات المقاولة. – تنظيمات أخرى مثل صناديق التقاعد
قروض بنكية	– بعض البنوك التجارية و التي عادة ما تمنح قروض مقابل ضمانات و لفترة قصيرة أو متوسطة الأجل.
مساهمة في راس المال	– رأس المال المخاطر: هو عبارة عن قيام مؤسسات مالية متخصصة بتقديم الاموال تأتي من المحيط الخارجي لمؤسسات جديدة تحتاج الى اموال من اجل ان تنمو. وهدف مؤسسات رأس المال المخاطر هو المساهمة بجزء من رأس المال, و بيع هذه المنافسة بقيمة اكبر عندما قيمة المؤسسة اكبر (غالبا ما تكون المؤسسة في البورصة).
قروض متوسطة و قصيرة الاجل	– هيئات القروض المتخصصة
القرض الايجاري	– البنوك. – التنظيمات المختصة

المصدر:صندرة سايبي,سبرورة خلق مؤسسة ,2009,ص19

ا- دور الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب: ANSEJ

تم انشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 1996 ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ,ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة نشاطها , تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ولها فروع جهوية و محلية[1] ,تطلع المهام التالية:

- ✓ تقديم الدعم و الاستشارة و المتابعة و ترافق الشباب في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- ✓ -تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشحت مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك و المؤسسات المالية,بمختلف الاعانات التي يمنحها الصندوق.
- ✓ -التسيير وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما ,تخصيصات الصندوق لاسيما منها الاعانات و تخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.

متابعة المشاريع التي ينجزها الشباب.

- ✓ تضع تحت تصرف الشباب أصحاب المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني و التشريعي و التنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم.
- ✓ تعد بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا و اجتماعيا.
- ✓ تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية, في اطار التركيب المالي للمشاريع تطبيق خطة التمويل او متابعة انجاز المشاريع و استغلالها.
- ✓ -تبرم اتفاقات مع كل هيئة او مقاولة او مؤسسة ادارية عمومية .

و بالتالي فالوكالة تقدم مختلف انواع الدعم و تسهر على كون المشاريع مربحة و تضمن الاستمرار ،ضمان الشغل ،و تحقيق المداخيل لأصحابها ،فهي تقوم بخلق مناصب شغل للشباب البطال و فتح أفاق جديدة لتحقيق طموحاتهم و ابتكاراتهم و مختلف تطلعاتهم مع ضمان استرداد ديونها خلال الآجال المحددة من خلال القوانين التي تنتهجها في سياستها.[2]

ب- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة : CNAC

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6جويلية 1994, تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94-1 المؤرخ في 11 ماي 1994 [3] و يعتبر الركيزة الاساسية لحماية المهددين بفقدان مناصب العمل

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96-296 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد52, الصادر في 11سبتمبر1996, ص 12
[2] رضا قويعة , دور المؤسسة الصغيرة في الإنتاج الاقتصادي و الاجتماعي , مجلة بحوث اقتصادية , العدد 8,القاهرة , 1997 , ص 3
[3] المرسوم التنفيذي رقم 94_188,الجريدة الرسمية الجزائرية,العدد 44, 27 جويلية ,ص 5-9

بطريقة غير اراضية لأغراض اقتصادية ويساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية و الصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير و إحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه , وذلك من خلال:

- ✓ التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل و الأجور و تشخيص مجالات التشغيل و مكامنه.
- ✓ التكفل بالدراسات التقنو اقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم.
- ✓ تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل.
- ✓ دعم البطالة و ذلك بضمان الدخل لمدة 3 سنوات للرد على الاحتجاج بطريقة مباشرة و المساعدة في تغطية الحاجات الاجتماعية و الطبية.
- ✓ في حال حصول المؤمن على هذا الامتياز يمكن للعامل الذي يعاني من البطالة ان يساعده الصندوق في البحث عن شغل في سوق العمل.
- ✓ الاستفادة من التكوين من اجل زيادة قدراته و مؤهلاته و الرفع من المستوى المهني

ونلاحظ أن مهمة هذا الجهاز في مجال دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة كانت جزئية وليست مستهدفة, لكن ومع بداية سنة 2004 جاءت تعديلات جديدة, عملت الجهات المعنية من خلالها على ترقية أكبر لهذا الجهاز فيما يخص إنشاء المؤسسات لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين مابين 35و 40 سنة[1]. وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03 جانفي 2004 المتمم و المعدل للمرسوم التنفيذي السابق.

ج- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :ANDI

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري, تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي, أنشئت بموجب الامر التشريعي رقم 01-03 في 20 اوت سنة 2001 في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن.

وتخول الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار, التي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة, أو توسيع قدرات الإنتاج, أو إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات.ويستفيد المستثمر في إطار هذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على التجهيزات المستوردة, وكذا تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار.

الاعفاء من رسوم نقل ملكية العقارات اللازمة لانجاز مشروع استثماري.

تطبيق النسبة المنخفضة للرسوم الجمركية بشان الاجهزة المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع الاستثماري.[2]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية, العدد 03, الصادرة في 11 جانفي 2004، المادة الأولى, ص06.

[2] الامر التشريعي وقم 01-03, الجريدة الرسمية الجزائرية,العدد 47,الصادر في 22 اوت 2001,ص41

د- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

انشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة Fond de garantie des crédits aux PME بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الاساسي ل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة, انطلق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004 و يهدف الى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الاجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات و ذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.[1]

ذ- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03_80 المؤرخ في 25-02-2003, يعمل هذا الجهاز الذي يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي, على عدة مهام منها:

- ضمان الحوار الدائم و التشاور بين السلطات و الشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات و استراتيجيات لتطوير القطاع.
- تشجيع و ترقية انشاء الجمعيات المهنية و جمع المعلومات المتعلقة بمنظمات ارباب العمل و الجمعيات المهنية.[2]

ه- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: ANJEM

انشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04/ 14المؤرخ في 22 جانفي 2004, تشكل هذه الوكالة اداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر , و تتمثل مهامه في :[3]

- ✓ تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بها .
- ✓ تدعم المستفيدين و تقدم لهم الاستشارة و ترافقهم في تنفيذ انشطتهم .
- ✓ تبلغ المستفيدين اصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الاعانات التي تمنح لهم .
- ✓ تضمن متابعة الانشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة .

[1] المرسوم التنفيذي رقم02-373, الجريدة الرسمية الجزائرية, العدد74, 13نوفمبر2002, ص 13
[2] المرسوم التنفيذي رقم03_08,الجريدة الرسمية الجزائرية,العدد06 27جانفي2004 ,ص 08
[3] المرسوم التنفيذي رقم 04-14 , الجريدة الرسمية الجزائرية,العدد 06,الصادر في 25 جانفي 2004,ص 08

- ✓ تساعد المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- ✓ تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في اطار التركيب المالي للمشاريع و تنفيذ خطة التمويل.

ه- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : AND-PME

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005 اذ تهتم ب:[1]

- ✓ تنفيذ استراتيجية القطاع في تعزيز و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ متابعة ديموغرافية المؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث الانشاء و التوقيف و تغيير النشاط.
- ✓ انجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية .
- ✓ جمع و استغلال و نشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و- الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية: ADS

أنشئت الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية بموجب القرار 96-232 المؤرخ في29 جوان سنة 1996, وتتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية. ولهذه الوكالة عدة مهام يمكن أن تتحدد أساسا في القيام بالتدخلات لفائدة التنمية الاجتماعية ,دعم كل مشروع إنتاجي أو خدمي ذي منفعة اقتصادية واجتماعية أكيدة, وكذا تنمية المؤسسات الصغيرة , من خلال منح القروض المصغرة لفائدة الأشخاص الذين لا يملكون الإمكانات الكافية من أجل خلق الشغل الخاص بهم, والعمل على تشجيع العمل المحلي وتدعيم المهن الصغيرة.[2]

2- إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

-أنشئت هده الوزارة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 211 -94 المؤرخ في 18 جويلية سنة 1994 والتي حددت أهدافها بداية ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،غير أنه وسعت صلاحيتها طبقا للمرسوم رقم 190-2000 المؤرخ في 11 جويلية 2000 و الذي يحدد صلاحيات وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

-يتولى وزير المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إطار سياسة الحكومة و برنامج عملها إعداد عناصر السياسة الوطنية في ميدان المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها:

- ترقية الإستمارات النشأة و الموسعة والمطورة

[1] المرسوم التنفيذي رقم 05-165 , الجريدة الرسمية الجزائرية , العدد 47, الصادر في 03 ماي 2005,ص 12
[2] المرسوم التنفيذي رقم 211-94 , الجريدة الرسمية الجزائرية,العدد 23, الصادر في 18 جويلية 1994, ص 09

-ترقية إشمارات الشراكة ضمن قطاع المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

-إعداد إستراتيجيات لتطوير.

-ترقية وسائل تمويل الوسائل و الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

-تحسن فرص الاستفادة من العقار الموجه لنشطات الإنتاج و الخدمات.

-إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هدا القطاع.

-تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

-تنسيق النشاطات مع الولايات.

-ترقية التشاور مع الحركة الجهوية للمؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

-التعاون الدولي و الإقليمي و الجهوي في هدا المجال.

وخارج الإطار القانوني التشريعي تجهز وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إدخال نماذج وطرق جديدة في السير و اتخاذ إجراءات إستعجالية لتحسن المحيط الاقتصادي (الإداري ،القانوني ،الضرائب،المالي...) ونلخصها فيما يلي:

أ- تشجيع عمليات المقاولة من الباطن:

تعد المقاولة من الباطن نشاطا اقتصاديا ترتبط نشأتها و تطورها ارتباطا وثيقا بوجود و حركة المؤسسات الكبيرة و المتوسطة و الصغيرة و المصغرة ،حيث أن مجال التخصص هو الذي يولد وظيفة المقاول من الباطن ويعطي الإمكانية للمقاولة من الباطن أن تندمج في برنامج إنتاج مؤسسة أكبر مع بقائها مستقلة. و تستهدف المقاولة من الباطن أهميتها من دورها في المنافسة بتخفيض التكاليف بنسبة كبيرة وبسرعة أكبر إضافة إلى أن المقاول من الباطن يستفيد إلى أقصى حد من الانعكاسات التي تحدثها المقاولة لتطويرها و تخصصها ،و أمام الانفتاح الاقتصادي نحو منطقة التبادل الحر فالمقاولة من الباطن ستحتل مكانة هامة في عملية التنمية.

و مع التطور المستمر للنسيج ألصناعي فللمقاولة من الباطن دور في بروز أقطاب جديدة تحدث فرص عمل و إبداع تكنولوجي و يعد هذا الشرط أساسيا في مكافحة الفقر و البطالة.

لهذا جاء القانون التوجيهي للمؤسسات المصغرة لإرساء إستراتيجية تطوير و ترقية المؤسسات المصغرة و المتوسطة ، إضافة إلى العمل على إنشاء مجلس وطني مكلف بترقية المقاولة من الباطن ، وقبل ذلك و في مرحلة التسعينات تم إنشاء بورصة المقاولة من الباطن بمساعدة دول منتمية إلى برنامج الأمم المتحدة.

و تأخذ المقاولة من الباطن أشكالا مختلفة تنتج عنها شراكة متنوعة و لا تعد المقاولة من الباطن أسلوبا ممكنا و مناسبا إلا للتنمية في حالة امتلاك المؤسسة مؤهلات و كفاءات تستعملها كمحور لإنشاء الغير مفضلة بذلك المر دودية و النمو.[1]

ب- دور الدولة في دعم المقاول:

تقوم الدولة بتهيئة مناخ مناسب للمستثمرين و خاصة منهم المبتدئين و تزداد هذه المسؤولية في ويني ظل ظروف المنافسة الجديدة التي فرضتها العولمة ,و هكذا فان الدعم المعنوي و التكويني يعد البنية الاولى لتثبيت روح المقاولة في المجتمع و بعد ذلك تأتي مختلف اشكال الدعم الأخرى التي تشجع عمليات الإنشاء و تساعد على تحقيق الاستمرارية و النمو و التوسع.

أشكال الدعم:

ينتظر المقاول دعما يشمل عدة مجالات:

1- الدعم الفني : و يتضمن دراسة جدوى المشروع ، اختيار الموقع و اختيار الالات و مواد دعم المشروع فيما يتعلق بأساليب الانتاج...الخ

2- الدعم الإداري : و يتمثل في التسهيلات المتعلقة بالإجراءات الإدارية كتبسيط الوثائق الإدارية

3- الدعم المالي : هو أهم ما تنتظره المنشئات و هو يشمل الدعم المتعلق بالتمويل خاصة منه ما يتعلق بالمساهمة في ضمان جزء من القروض و الإعفاء الكلي او الجزئي و لفترة محددة من الضرائب و الرسوم الجمركية و كذا منح مساعدات مباشرة خاصة لبعض المشروعات كمشروعات التجديد أو تلك التي تساهم في تشغيل عدد ما من العمال او المشروعات التي تقام في المناطق النائية .

4- دعم التدريب و التكوين : يرتبط هذا النوع من الدعم بضرورة تشكيل اقتصاد قائم على الكفاءات ,وهذا التدريب و التكوين مستمر باستمرار المؤسسة ,و هذا الدعم يتم من خلال توفير دورات للتكوين او التدريب بأسعار معقولة و تشجيع عقد الملتقيات و الندوات المتخصصة و كذا تشجيع و دعم اقتناء الكتب و المجلات العلمية .

5- الدعم التكنولوجي : يتم من خلال تشجيع المؤسسات في مجال الحصول على التكنولوجيا و استخدامها, و ذلك من خلال توجيهها الى التكنولوجيات الحديثة و دعم اسعارها.

6- الدعم الإعلامي و الاتصالي : و يتضمن هذا النوع من الدعم مجال التسويق كالدعم في مجال الإشهار و الترويج لمنتجات أو خدمات المقاولة.[2]

---

[1] طلبة صبرينة , إنشاء و ترقية المؤسسة المصغرة في الجزائر ، رسالة ماجستير في علم الاقتصاد , جامعة قسنطينة , 2005 , ص 108_107

[2] حسين رحيم : نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر,مجلة الاقتصاد و المجتمع,مخبر المغرب العربي الكبير , العدد 3, دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع , عين مليلة , 2005 , ص41 -42

ج- دور حاضنات الاعمال:

يعتبر مفهوم حاضنات الاعمال حديث العهد بالنسبة لبلد مثل الجزائر كونها تلك المؤسسات التنموية التي تعمل على دعم المبادرين من أصحاب المشروعات الطموحة والذين لا تتوافر لديهم امكانية تحقيق طموحهم و ذلك من خلال توفير بيئة متكاملة من الدعم و الخدمات الاساسية ,لتأسيس المشروعات ومتابعتها لتصل إلى نقطة الانطلاق بثبات دون الحاجة الى مساعدة خارجية, حيث ينظر عادة للمشروع الصغير وكأنه مولود جديد في حاجة الى الرعاية و الاهتمام من قبل هذه المؤسسات .

و تعدد اهداف الحاضنات لتشمل البعدين الاجتماعي و الاقتصادي و ذلك من خلال تمكين أصحاب المشروعات الصغيرة من المبادرين من اكتشاف الابداعية و ترجمة افكارهم إلى مشاريع إنتاجية والتعامل معها وتوسيعها وتطويرها وخلق المزيد من فرص العمل المنتج.[1]

د دور المؤسسات المالية :

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات المالية التي تقوم بتزويد المقاولات بالموارد المالية الضرورية لعملية الإناء و الانطلاق في النشاط أو توسيعه, ويتم ذلك في شكل قروض.

يعد عنصر التمويل ان لم نقل اهم عنصر في عملية انشاء أي مقاولة ,و تحتل البنوك الجزائرية أهمية كبيرة في تزويد المقاولات المصغرة و المتوسطة بالمواد المالية الضرورية لعملية الانشاء و الانطلاق في النشاط و إن معظم تدخلاتها التمويلية تتم في شكل قروض.[2]

ذ- الهيئات المحلية:

تتمثل هذه الهيئات في الولايات و الدوائر و البلديات التي يلجأ إليها المقاول عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أجل الحصول على أراضي , مباني , محلات ,و ذلك لأغراض الاستثمار .[3]

المطلب الثاني: تدابير المرافقة و المساندة المرافقة

1- تعريف المرافقة : يعتبر تعريف المرافقة , وخاصة مرافقة المؤسسة الصغيرة أمر معقد لحد ما , و يرجع سبب التعقيد الى:

- تعدد الفاعلين في هذا المجال وتشعبهم.

1 http://www.alolabor.org

2 صبحي تادريس قريصة, محمود يونس , مقدمة في الاقتصاد , دار النهضة العربية , بيروت , ص 367

3 رضا قويعة مرجع سابق, ص36

- تنوع أشكال المرافقة, و إجراءات تنفيذها.[1]

و منه تعرف المرافقة " هي محاولة لتجنيد الهياكل و الاتصالات و الوقت من اجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تواجه المؤسسة, ومحاولة تكييفها مع ثقافة و شخصية المقاول"[2]

تهتم المرافقة ب:

- استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة.

- تقديم خدمات تتناسب و شخصية كل فرد.

-متابعة مالية, وشخصية و تسيير.

"المرافقة هي طريقة للتكوين يتم من خلالها تحويل مهارات وتجارب شخص أو هيئة ما إلى شخص آخر, وذلك بمنحه نصائح و توجيه بعض الاقتراحات حول طريقة اتمام مهمة او تنظيم ما"[3]

وهذا ما يساعد على تخفيف العقبات و تذليلها للمقاول.

2- انماط المرافقة

مع نهاية الثمانينات جاءت قوانين عديدة تشجع على الخوصصة و العمل الحر, ومن بينها قوانين الاستثمار و القروض المصغرة...وغيرها, وهذا ما نتج عنه ظهور العديد من الهيئات التي تدعم عملية إنشاء المؤسسات و لاسيما الصغيرة منها .

[1] Sabondravolona Ragimson, « Les mesures d'assistance efficients », Cité in : La création D'entreprise en Afrique, Ouvrage collectif, sous la direction de Claude Albagli Consulté dans le Site : http:// www.bibliothèque.refer.org/html/cre_entr/chap9/htm, 13/06/2009.

[2] Christian Marbach, « L'appui à la création de PME, Point de vue du créateur », Cité in : Regard sur les PME, Agence des PME, 1ére édition, N° 02, Janvier 2003, P : 43.

[3] Http://www.granddictionnaire.com/btml/fra/r_motclef/index1024_1.asp, 13/06/2009.

الجدول5: اماط المرافقة

معايير التصنيف	نوع المرافقة
حسب مصدر المرافقة	مرافقة عمومية – الدولة. – الهيئات المحلية. مرافقون خواص الخبراء المرافقين الخواص (مكاتب الخبراء المحاسبين, البنكيون...) – المنظمات غير الحكومية. المرافقون الأجانب – المنظمات الدولية. – المرافقون الخواص الدوليون. – المنظمات غير الحكومية الدولية.
حسب طبيعة المرافقة	المرافقة المؤسسية – تحت شكل هيئات. – تحت شكل قوانين و قواعد. مرافقة أجنبية – تدخل مباشر. – تدخل غير مباشر. وساطة في مجال التجهيزات – التزويد بالتجهيزات. – وضع خبراء تحت التصرف. مرافقة في مجال التسيير – التكوين. –الاستشارة
حسب مستوى التدخل	مرافقة في التكوين و النظام التعليمي أو ما بعد التمدرس.

	مرافقة قصيرة الأجل. مرافقة في مرحلة الاستغلال.
حسب مدة التدخل	مرافقة منتظمة ذات فترة جد قصيرة. مرافقة قصيرة الأجل. مرافقة متوسطة الأجل.
حسب قطاع النشاط المتدخل فيه	مرافقة الصناعات الصغيرة و المتوسطة. مرافقة المؤسسات الزراعية الصغيرة و المتوسطة. مرافقة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في قطاع النقل. مرافقة المؤسسات الصغيرة في القطاع الرسمي. مرافقة المؤسسات الصغيرة في القطاع غير الرسمي.

المصدر: Sabondravolon Ragimson, Op.Cit. p173

نظرا لتفطنها بأهمية تنمية شبكات مرافقة المقاول ودورها الكبير في زيادة عدد المؤسسات المقامة بالإضافة إلى ضمان بقائها و استمرارها في السوق, قامت الجزائر في هذا الصدد بإنشاء العديد من الهيئات المختصة في هذا المجال, وتندرج كل من مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل ضمن هذا السياق.

أولا: مشاتل المؤسسات

لقد تم إنشاء مشاتل المؤسسات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003[1], طبقا لأحكام المادة 12 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة, يتمحور نشاطها حول مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعمها أما عن شكلها القانوني في مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي, موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. وتكون المشاتل في أحد الأشكال التالية:

ا- **المحضنة:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ب- **ورشة الربط:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, الجريدة الرسمية, العدد 13, الصادرة في 26 فيفري 2003, المادة 12, ص13.

ج–نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

وتتكفل المشاتل بالمهام التالية:

- ✓ استقبال و احتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.
- ✓ احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم يستفيدون منها بصيغة الإيجار, تسهر المشتلة على تسيير هذه المحلات التي تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاطات المشروع.
- ✓ تسهر على تقديم مجموعة من الخدمات للمؤسسات المحتضنة حيث تضع تحت تصرفهم تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي, زيادة على تقديم مجموعة من الخدمات المشتركة نذكر من بينها استهلاك الكهرباء و الغاز و الماء.
- ✓ تقديم إرشادات خاصة تتمثل في الاستشارة المقدمة للمؤسسات حيث تسهر على مرافقة و متابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم و بعدها. إضافة إلى ذلك تقدم دعما يتمثل في تلقينهم مبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة نضوج المؤسسة.

ثانيا: مراكز التسهيل

لقد تم إنشاء مراكز التسهيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003، وذلك طبقا لأحكام المادة 13 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة, وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أيضا بإعلام و توجيه ودعم ومرافقة حاملي المشاريع.[1]

أما عن الطبيعة القانونية لهذه المراكز فهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي, موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تهدف مراكز التسهيل إلى تطوير ثقافة التقاول من خلال الجمع بين العديد من الجوانب الضرورية لذلك كالعمل على توفير شباك يسهر على تلبية احتياجات المقاولين, وتقديم مختلف التسهيلات الكفيلة بتقليص آجال إنشاء المؤسسات, وإقامة مكان يلتقي فيه عالم الأعمال و المؤسسات و الإدارات المركزية أو المحلية, وكذلك الحث على تثمين البحث العلمي من خلال التقريب بين المقاولين و مراكز البحث وشركات الاستشارة و مؤسسات التكوين و الأقطاب التكنولوجية و الصناعة والمالية.

ومن مهامها: مرافقة المقاولين في ميداني التكوين و التسيير, تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الاتصال وتقديم الخدمات في مجال الاستشارة.

-كما استطعنا تلخيص جميع السياسات التي اتبعتها الدولة لترقية قطاع المؤسسات في الجدول التالي:

[1] نفس المرجع السابق، ص18

الجدول 6: يوضح اهم السياسات التي وضعتها الدولة الجزائرية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

السنة	السياسة و الاليات المعتمدة
1982	بعث تنظيم جديد للاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني من خلال القانون 82_11 الصادر 21-02-1982
1983	انشاء ديوان للتوجيه و المتابعة و التنسيق للاستثمارات الخاصة OSCIP
1987	فتح الغرفة الوطنية للتجارة للمستثمرين الخواص
1988	بداية الاصلاحات الاقتصادية و اعتماد اقتصاد السوق و اصدار قانون النقد و القرض من خلال القانون 90-10 الصادر في 14-04-1990
1991	تحرير التجارة الخارجية من خلال المرسوم : 37/91 الصادر في 17-02-1991
1993	تطوير الاستثمارات من خلال المرسوم 12/93 الصادر في 05-10-1993
1994	تأسيس الصندوق الوطني للتامين عن البطالة
1995	في 18 اوت تم انشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 تتكفل بتهيئة المحيط الملائم لترقية تشاط المؤسسات و تكثيف نسيجها الصناعي
1996	بداية تحرير التجارة العالمية و اعتماد قانون الخوصصة
2001	انشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ
2002	اصدار القانون التوجيهي رقم 01_18 المؤرخ في 12 -12 المتضمن القانون الاساسي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
2003	انشاء صندوق الضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR بموجب المرسوم التنفيذي 02-373 الصادر في 11-11 تأسيس المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25-02

2004	اقامة حاضنات الاعمال على شكل محاضن و مشاتل و مراكز التسهيل من خلال اصدار المرسوم التنفيذي 03-80 المؤرخ في 25-02 في افريل تم فتح مكاتب جهوية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 27-02-2003 انشاء نظام للإعلام الاقتصادي خاص ب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
2005	تم احصاء 400 عملية تأهيل و تشخيص و تكوين في اطار الدعم المباشر مع بعث جهاز لتغطية الضمانات المالية تنظيم الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ايام 14-15 جانفي أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM
2005 الى 2009	انشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في 03-05 بموجب المرسوم التنفيذي 05-165
2010	تم تخصيص 4 مليار دج لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن اطار البرنامج التكميلي لدعم النمو و هذا من اجل التكفل ب: انجاز و تجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطوير و دعم الصناعة التقليدية دراسة و انجاز متاحف انتاج الصناعة الحرفية التقليدية زيادة عدد المحاضن و المشاتل و مراكز التسهيل تم فصل قطاع الصناعة التقليدية عن لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المصدر : تومي ميلود,مداخلة بعنوان مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ,مقدمة من خلال الملتقى الدولي, متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ,الشلف,الجزائر,2006,ص99

و عليه تعتبر السياسات و الوكالات التي اعتمدتها الدولة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اساليب لتمويل و دعم و مرافقة هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ضمان نجاحها و استمراريتها .

خلاصة الفصل:

ادت موجة التحولات الاقتصادية الى تغيير وجهة النظر لكون ان المؤسسات الكبيرة الحجم هي المحرك الاساسي للاقتصاد و تزايد الاهتمام من قبل الدول و الحكومات بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي اصبح يلعب دورا استراتيجيا من خلال مساهمته الفعالة و الايجابية في تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي و توفير ملايين فرص العمل دافعا بذلك النمو الاقتصادي و التطور البشري الى الامام و في عدة مجالات كالتجارة و التكنولوجيا الحديثة و الخدمات و الاستثمارات الاجنبية و الاعلام و الاتصال حيث فتح ذلك المجال امام الراغبين في انشاء مؤسساتهم التي تمتاز بنوع من الخصوصية و التميز .

تمهيد:

يعتبر قطاع الخدمات من اهم القطاعات التي يعتمد عليها في توفير جميع احتياجات الافراد من خدمات يومية و في جميع المجالات كما يعتبر القطاع الاكثر شيوعا و انتشارا على المستوى المحلي لما له من اهمية كبرى و ضرورة قصوى .

و عليه فان مشروع مؤسستنا هو مشروع انجاز مؤسسة لتوفير خدمات الصيانة و التصليح لفائدة العائلات التي تشمل عدة مجالات مثل :السمكرة , الكهرباء ,النجارة ...الخ و الدراسة ستكون حسب مخطط اعمال متبع نعرضها في الفصل التالي .

المبحث الاول : عموميات عن الصيانة

المطلب الأول: مفهوم و اسباب الصيانة

من بين المشاكل التي تعترض الافراد في حياتهم اليومية الاعطال التي تحدث خلال نشاطهم اليومي في البيت اذ ان المشكل لا يرتبط فقط بالآلات و انما بكل الوسائل المستخدمة (وسائل الطاقة من كهرباء و الغاز, اثاث ...الخ) و هذه العناصر تشكل اهمية كبيرة و استثمارا خاصا للأفراد و نتيجة لاستعمالها فانه من العادي حدوث اعطال لأسباب مختلفة . و لهذا تعد الصيانة نشاطا حيويا يضمن السير الحسن للمعدات و اطالة العمر الانتاجي لها غير انه ليس هناك اهتمام كبير بها و تتم اعمالها دائما بعد تفاقم العيوب و ظل الكثيرون ينظرون اليها على انها نشاط غير منتج لا فائدة منه غير مدركين ما ينتج عن اهمالها .

1- مفهوم الصيانة:

الصيانة لغة : صيانة الشيء لغة تعني حفظه ,وقايته و تعهده بالعناية اللازمة .[1]

حسب معجم Larousse" الصيانة هي مجموع كل ما يسمح بحفظ او اعادة النظام الى الحالة التشغيلية "[2]

و اصطلاحا تعرف :

" مجموعة الاعمال التي تؤمن كفاءة تشغيلية عالية مع اعلى درجات السلامة و بأقل التكاليف "[3]

" تلك التي تؤدي الى تحقيق اقل عدد من الاعطال و بأقل التكاليف من جهة و التي تضمن اكبر اتاحة ممكنة لمعدات الانتاج و احسن جودة من جهة اخرى"[4]

و تعرفها الجمعية الفرنسية للتقييس Organisation française de normalisation AFNOR

"مجموعة الانشطة المعنى للمحافظة او اعادة اصل الى حالة او شروط معطاة من امان وظيفي لإتمام الوظيفة المطلوبة منه"[5]

---

[1] François Monchy « Maintenance méthode et organisation », Dunod.Paris, 2000, P : 04

[2] Dictionnaire Larousse

[3] رامي حكمت فؤاد,الاتجاهات الحديثة في ادارة الصيانة المبرمجة,دار وائل ,الطبعة الأولى .الاردن,2004,ص15

[4] Lavina.Y, ''audit de la maintenance'', les éditions d'organisation, Paris, 1994, P13

[5] Boucly.F, ''le management de la maintenance'', AFNOR ,2ème édition, France, 1998, P.09.

2- اسباب الصيانة :

ترتبط الصيانة ارتباكا وثيقا بالأعطال و التوقفات التي تواكب اداء الاعمال ,فكلما حدث عطب معين او تم التنبؤ بإمكانية حدوثه إلا و تطلب امر الصيانة ,لذلك يستوجب التفكير و البحث بعمق في اسباب الاعطال لتفاديها و تحدث الاعطال لأسباب عدة منها :[1]

ا- العوامل الناتجة عن الالة او الاداة :

يؤثر نوع الالة او الاداة على العطلات الناتجة بها و يرتبط هذا بمستوى الاوتوماتيكية و التعقيد حيث كلما كان تركيب الاداة بسيط كلما قات فرص العطب و كلما كانت الاداة معقدة و مركبة زادت امكانية تعرضها للعطب

ب- العوامل الناتجة عن العامل:

يرجع سببه الى ضعف مهارة العاملين على الصيانة و التي غالبا ما تنتج عن انتهاك قواعد العمل .

ج-العوامل الناتجة عن المواد و اللوازم المستعملة :

يرجع سببه الى المواد المستعملة في صنع و تركيبة الالات و الاداوات او الادوات المستعملة في عملية الصيانة كاستعمال نوعية رخيصة او غير ملائمة مما يؤدي الى انخفاض الطاقة الانتاجية و حدوث الاعطاب او التلف في بعض الاحيان .

د - العوامل الناتجة عن الافراد :

يكون الافراد سببا رئيسيا في حدوث العطلات عندما يقررون خفض تكاليف الصيانة او عدم القيام بها في الوقت المناسب دون الاخذ بعين الاعتبار النتائج على المدى البعيد مما يؤدي الى زيادة في تكاليف الصيانة او الاتلاف .

المطلب الثاني : اهمية و اهداف الصيانة

1- اهمية الصيانة :

ان التقدم المذهل في تكنولوجيا الالات و المعدات قد اعطى اهمية كبرى للصيانة و جعل منها نشاط ينبغي ان يدخل في اهتمام الافراد و المؤسسات لما له من اهمية كبرى تكمن في :[2]

- ✓ تساعد في تقليل التوقفات للآلات و المعدات مما يزيد من مستوى كفاءتها .
- ✓ المحافظة على تحقيق فاعلية الالات و المعدات بالشكل الذي يؤدي الى زيادة معايير الجودة .

[1] عاطف محمد عبيد,د.جندي فؤاد علي "التنظيم الصناعي و ادارة الإنتاج دار النهضة العربية , بيروت,1975,ص,291
[2] عبد الكريم محسن ,ادارة الانتاج و العمليات , مكتبة الذاكرة ,جامعة بغداد, الطبعة الثانية,2006,ص522

- ✓ تساعد على تقليل الخسائر .
- ✓ تضمن سيرورة حسنة للمعدات و تطيل في عمرها .

2- اهداف الصيانة :[1]

- ✓ تحقيق الانتاج المخطط له.
- ✓ الحفاظ على جودة المتوجات.
- ✓ تخفيض التكاليف.
- ✓ الحفاظ على المحيط.
- ✓ حماية الافراد و العمال و توفير شروط الامن.

[1] Groupe de réflexion et d'orientation en maintenance « Réussir sa maintenance « édition Mare Nostrum 1996.P :14

المطلب الثالث: تكاليف الصيانة

1 – التكاليف المباشرة:

تكلفة الاجور بالنسبة لعمال المؤسسات و تكاليف المواد و تكاليف الخدمات الخارجية .

2– التكاليف الغير مباشرة:

- التكاليف الادارية و التي تشمل العمال و المشرفين في قسم الصيانة و الذين لا يشاركون في اعمال الصيانة مباشرة .
- تكاليف الاضرار التي تكون نتيجة لأعطال خطيرة .
- تكاليف النقل اذ توجب نقل الالات و المعدات المراد صيانتها و القطع المعطوبة الى ورشات الصيانة او محلات التصليح.[1]

المبحث الثاني : مخطط اعمال المؤسسة

هو عبارة عن وثيقة تقديرية تحضر من طرف منشئ المؤسسة,و التي تدل بصفة تفصيلية على محتوى المشروع و استراتيجية تطويره,و النمو المرتقب لرقم الاعمال و النتائج المستقبلية و خاصة حاجات التمويل , اي ان مخطط الاعمال يظهر الرؤية الاقتصادية و المالية للمؤسسة و اعداده بالطريقة الصحيحة يضمن اهتمام و ثقة الشركاء,و الذين قد يكونوا مستثمرين او مساعدين او موردين.[2]

و من اجل اعداد هذا المخطط لابد من المرور عبر مراحل اساسية تتمثل في :

المطلب الاول : نشاط المؤسسة

1 – ملخص و هدف المؤسسة :

مشروعنا عبارة عن خلق مؤسسة متوسطة ذات مسؤولية محدودة لتوفير خدمات الصيانة و التصليح لفائدة العائلات و الاشخاص.

اخترنا لها اسم entreprise Brico_Belو هو اسم مركب يجمع بين الاسم الرئيسي لنوع الخدمة و اسم صاحب المؤسسة و اخترنا لها الكتابة التسويقية Brico_Belمع شعار pour un service rapide et garantie لتكون الكتابة النهائية للمؤسسة.

[1] د.عبد الكريم محسن, صباح مجيد النجار, مرجع سابق, ص533

[2] Claude Annie Duplat, Pour gérer une entreprise à croissance rapide, Les éditions d'Organisation, Paris, 2002, P: 164.

ا- فكرة المشروع:

- هي لتزويد السوق بهكذا نوع من الخدمات التي تعتبر مهمة و ضرورية و للتقليل من معاناة الافراد من عناء البحث عن عمال هذا النوع من الخدمات و توفير الخدمة في اوقات الضرورة و في اسرع وقت .

- التجربة الشخصية في عدم العثور على هذه الخدمة في الاوقات المناسبة و بالسرعة المطلوبة .

- عدم الراحة و الأمان و الاطمئنان في بعض الاحيان من مقدمي هذه الخدمات لعدم المعرفة بهم .

- الصعوبات المتواجدة في المحيط الذي نعيش فيها حيث ان العائلات تعاني من ايجاد تلك المؤسسات لتوفير مثل هذه الخدمات بالنوعية المطلوبة و في اطار قانوني.

- زيادة الطلب في السوق لهذه الخدمات ' الطلب اكبر من العرض بكثير '

ب- اسباب اختيار المشروع :

هناك اسباب عديدة دعتنا لاختيار المشروع منها :

الاسباب الموضوعية :

- التحفيزات التي وضعتها الدولة فيما يخص خلق المؤسسات.
- المساعدات المالية التي تقدمها البنوك و الوكالات التي أنشئت لهذا الغرض مهما كانت الطبقة الاجتماعية اصاحب المشروع.
- المساعدات في تطبيق المشروع من طرف هيئات المرافقة .
- تجارب سابقة للمشروع في بلدان اجنبية و نجاحها .
- مدينة تلمسان مدينة معاصرة.
- فكرة جريئة وفيها نسبة كبيرة من المخاطرة والإبداع وهما من ابرز الصفات في المقاول.

الاسباب الذاتية :

- علاقة البحث بمجال التخصص كطالبة في فرع المقاولاتية و خلق المؤسسات .
- استغلال الفرصة و محاولة تطبيقها على ارض الواقع.
- الرغبة في انشاء عمل خاص بي و ان يكون فريدا من نوعه حيث ان هذا العمل و هذا المجال مخصص للرجل فقط.
- خروج المراة للعمل و محاولة اقحامها في جميع المجالات و ابراز قدراتها على التحدي و القدرة على العمل في جميع المجالات.
- ميزة الدخول كأول امرأة مقاولة في هكذا مجال و حداثة هذا النوع من الخدمة.

ج- هدف المؤسسة :

- هو مساعدة الافراد على تلبية حاجاتهم بطريقة متطورة و شكل مضمون و وقت اسرع.

- القضاء على النشاطات الغير رسمية التي تفشت في الاقتصاد الجزائري .

- التحسين من خدمات الصيانة من حيث الامان , الراحة والمعاملة.

- الخدمة موجهة لكل فئات المجتمع بدون استثناء اضافة الى تنوع و تعدد الخدمات .

- تقديم اجود الخدمات لزبائننا.

- اعطاء صورة افضل عن النساء من جانب العمل مع الرجال.

- سعر معقول و مناسب للخدمات.

- مساعدة المرأة على العثور على الخدمة في حين كانت وحيدة و توفير الامن لها.

د- التحفيزات :

- تقديم خدمات مجانية عند الطلب للخدمة في المرة الاولى.
- منح خصم من حين لأخر.
- تقديم خدمات و اسعار خاصة للزبائن الاوفياء.
- التعويض في حالة سوء الخدمة من طرف المؤسسة.
- المؤسسة غير مسؤولة عن عملية صيانة تتم خارجها.

المطلب الثاني: مواصفات المؤسسة

نوع النشاط: تقديم خدمة.

اسم المؤسسة: مؤسسة Brico_Bel للصيانة .

الطابع القانوني: مؤسسة ذات مسؤولية محدودة ذات الشخص الواحد

الموقع الجغرافي: تلمسان – الجزائر

التمويل: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ

صاحب المشروع: بلغزالي فاطمة ,ماستر تخصص مقاولاتية وخلق مؤسسات

الجدول7: العرض العام للمشروع

فرع النشاط	خدماتي
تسمية المشروع	Brico_Bel
موضع و موقع الانشاء	تلمسان- الجزائر
طبيعة الاستثمار	تقديم خدمات عامة في مجال الصيانة
نوع الشركة	شركة ذات الشخص الواحد EURL
البريد الالكتروني	Eurl_brico_@hotmail.com Brico_bel@outlook.com/facebook www.bricobel.com
رقم الهاتف	**0771045751**

- **اقسام المؤسسة** :

- مكتب المدير .
- مكتب السكرتيرة للاستقبال.
- ورشات العمل.
- مخازن العتاد و الادوات.
- موقف للسيارات.

وصف الخدمات :

- خدمات السمكرة.
- خدمات الكهرباء العامة.
- خدمات النجارة و تصليح الاثاث.
- تصليح اجهزة الكهرباء و الغاز.

المبحث الثاني: سوق العمل و الاحتياجات

المطلب الاول : دراسة السوق

من أجل معرفة واقع الصيانة في مدينة تلمسان و ما اذ كان هناك مؤسسات على مستوى الولاية تقدم خدمات الصيانة لفائدة العائلات و مدى تقبلهم للخدمة ارتأينا اللجوء الى" **الاستبيان** " كأداة لدراسة هذا الوضع , و شمل هذا الاستبيان 08 اسئلة تم توزيعهم على عينة متكونة من 50 عائلة في مدينة تلمسان تم اختيارهم بطريقة عشوائية .

- تم تحليل الاستبيان باستخدام البرنامج الاحصائي « SPSS » و كانت النتائج كالأتي :

تحليل الاستبيان:

1 –نتائج خاصة بالفئة الاستبيان :

الجنس:

62 % من افراد الفئة ذكور

38 % من افراد الفئة اناث

مع العلم ان تحديد كل منهما بشكل عشوائي

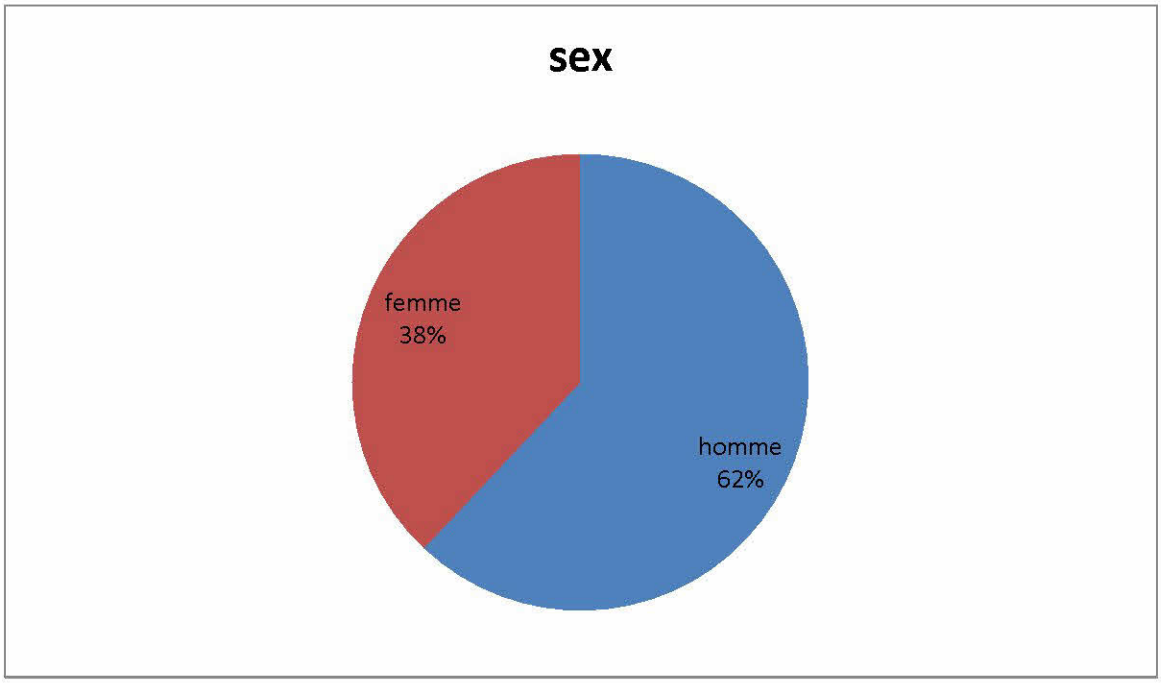

الشكل 03: يمثل جنس العينة المدروسة

السن:

38% من افراد العينة سنهم من 28–35 سنة

53% من افراد العينة سنهم من 35 –50 سنة

15 % من افراد العينة سنهم اكثر من 50 سنة

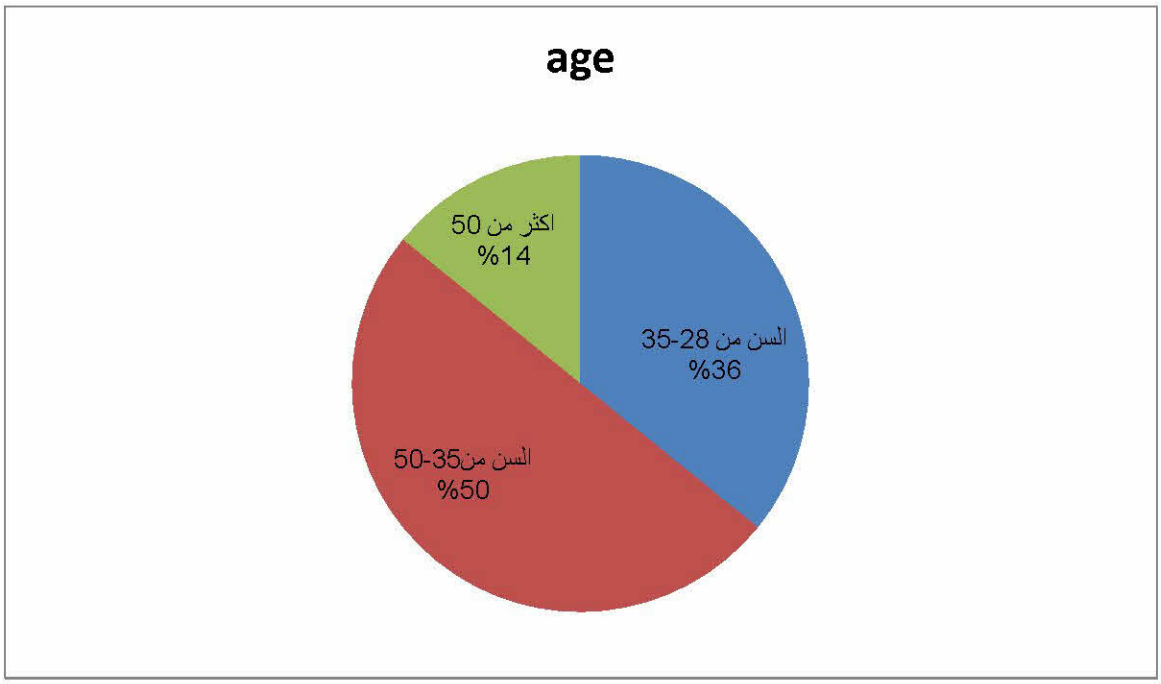

الشكل 04: يوضح سن العينة المدروسة

السؤال 01:

على الاقل مرة في الشهر	لا احتاج	احيانا	دائما	السؤال الاول
44%	%0	%10	46%	

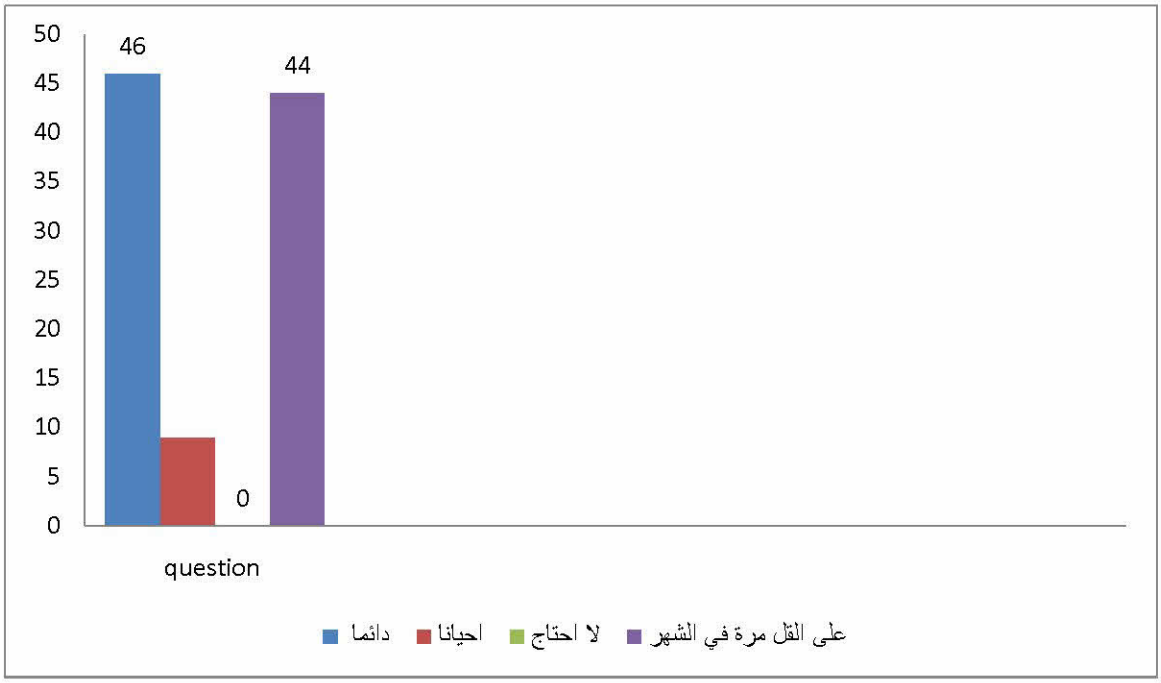

الشكل 05: اعمدة بيانية توضح نسبة احتياجات الاشخاص لخدمة الصيانة

يتضح لنا من خلال هذه النتائج ان الافراد يحتاجون لهذه الخدمة بنسبة عالية

السؤال 02:

الكهرباء	البناء	النجارة	السمكرة	السؤال 02
30	25	15	30	

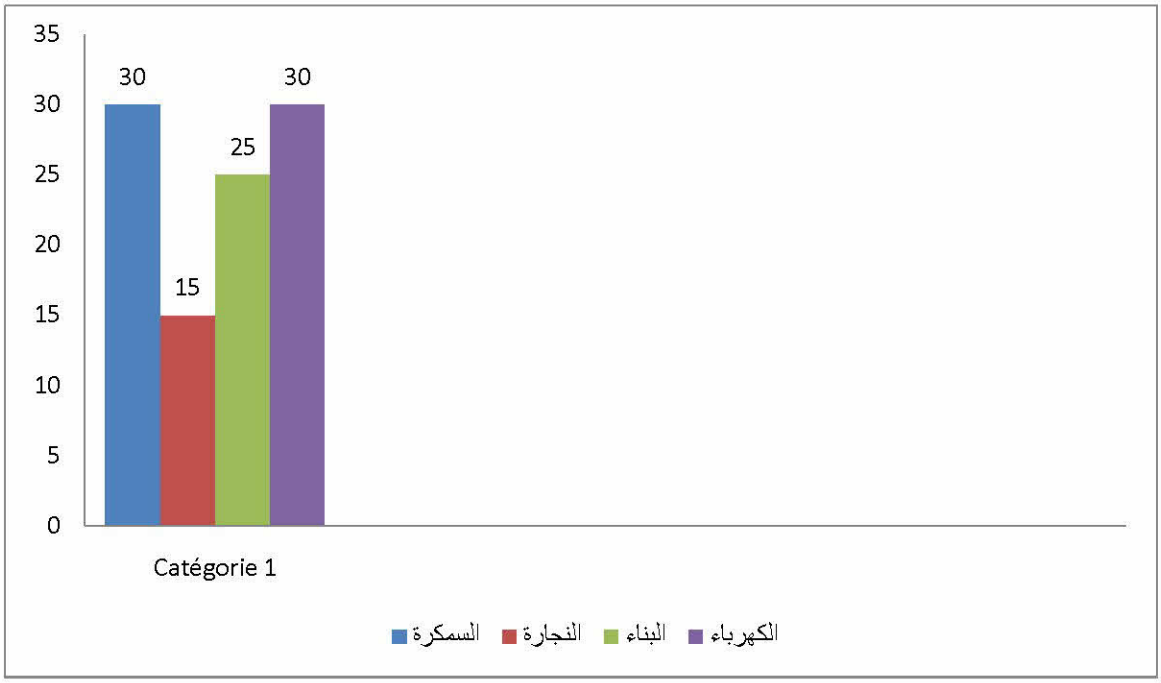

الشكل 06: اعمدة بيانية توضح نسبة الخدمة المطلوبة

يتوضح لنا من خلال هذه النتائج ان خدمة السمكرة و الكهرباء من الخدمات المطلوبة بكثرة في السوق تليها خدمة البناء ثم النجارة .

السؤال 03

مشاكل اخرى	سوء المعاملة	عدم تلبية الخدمة	عدم الالتزام بالمواعيد	قلة العرض	السؤال 03
6%	%9	22	33	40	

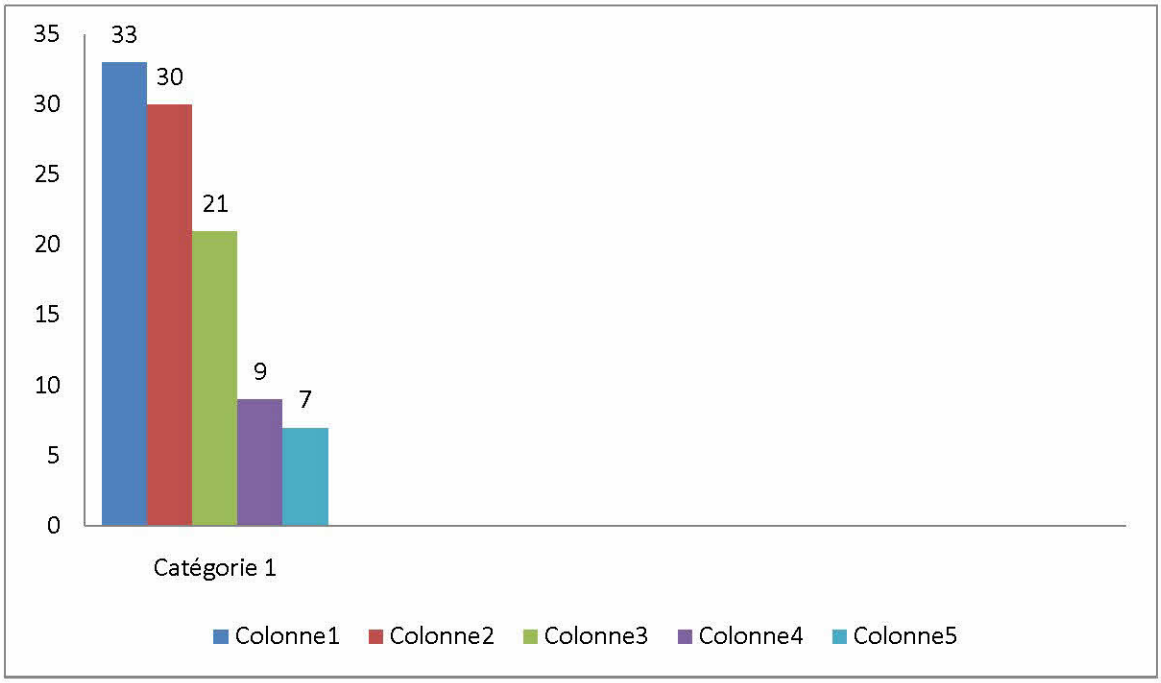

الشكل 07: اعمدة بيانية توضح نسبة المشاكل التي تواجه الافراد عند طلب الخدمات

يتضح لنا من خلال الشكل ان الافراد يعانون من نقص عارضي الخدمات في السوق و عدم تلبيتها عند الطلب او عدم الالتزام بالمواعيد

السؤال 04

السؤال 04	طول المدة	غياب الامن	سوء المعاملة	سوء الخدمة	مشاكل اخرى
	%36	12%	5%	43%	4%

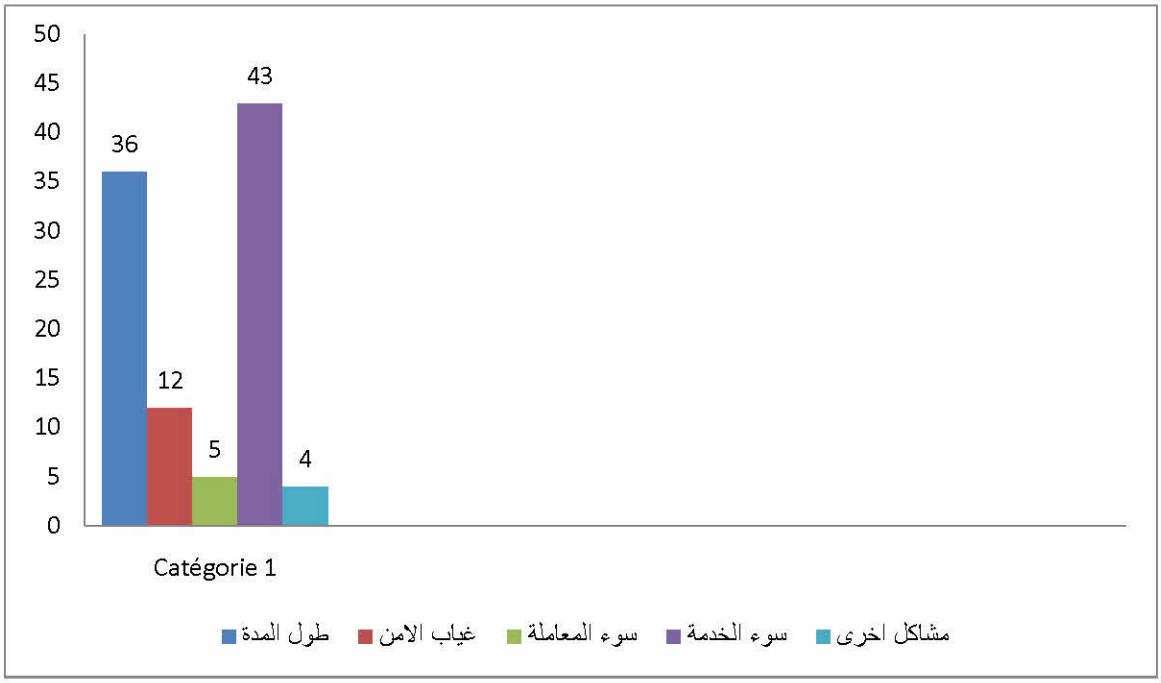

الشكل 08: اعمدة بيانية توضح نسبة المشاكل التي تواجه الافراد اثناء تأدية الخدمة

من خلال الشكل يتضح لنا ان الافراد يعانون من طول مدة الخدمة و سوءها

السؤال 05:

غير متوفر	بعض الاحيان	متوفر جدا	السؤال 05
90	10	0	

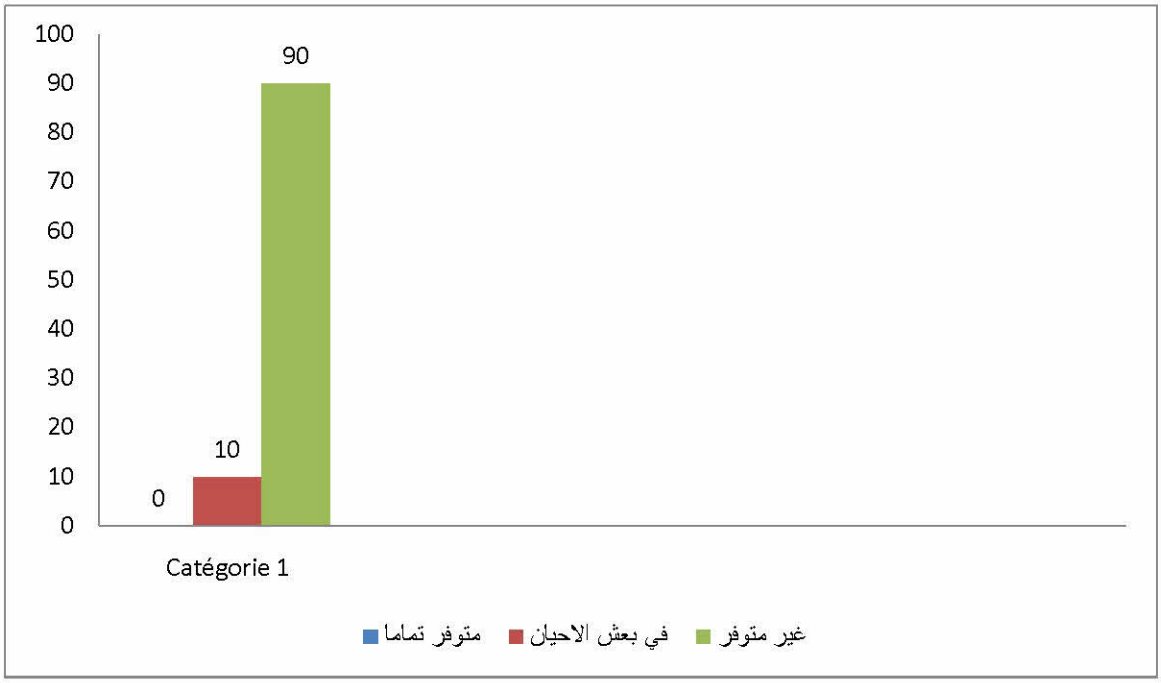

الشكل 08: يوضح نسبة مدى توفر الخدمة الليلية

من خلال الشكل يتضح لنا ان توفر الخدمات لا يتم ليلا

السؤال 06

لا	نعم	السؤال 06
31%	69%	

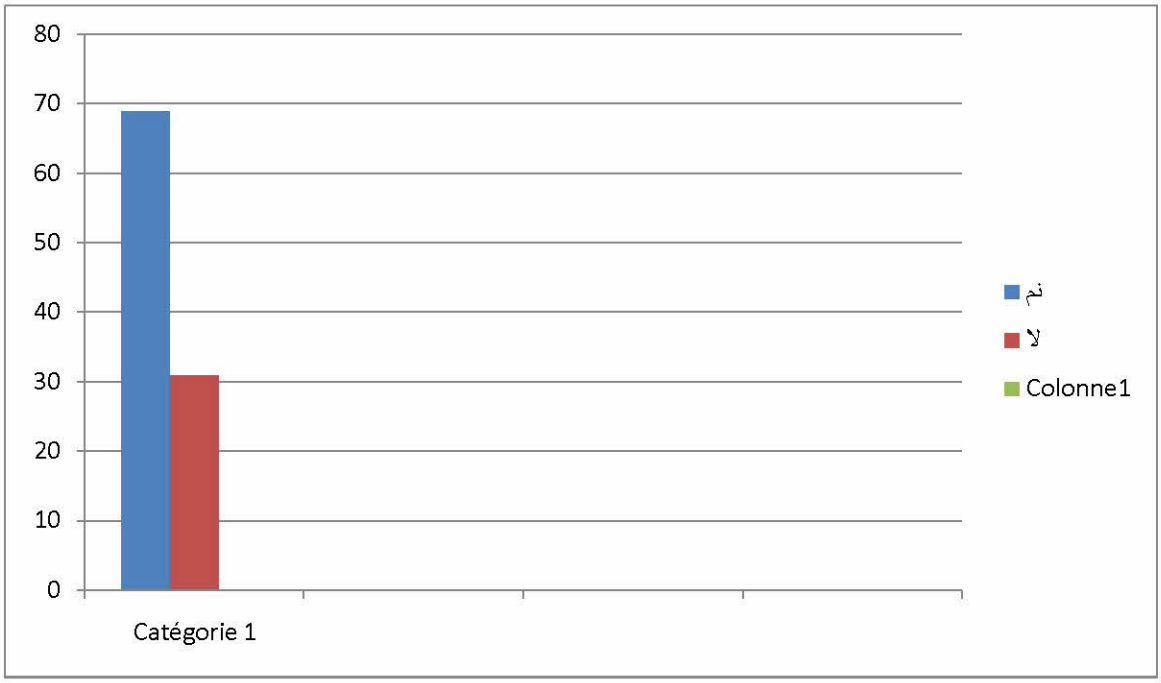

الشكل 09: يوضح سياسة السعر في السوق

بماأن هناك اختلاف سعر الخدمة من عامل لأخر فهو دليل اما على اختلاف جودة الخدمة او خداع من العامل للحصول.

السؤال 07:

ربما	لا	نعم	السؤال 09
8%	92%	%0	

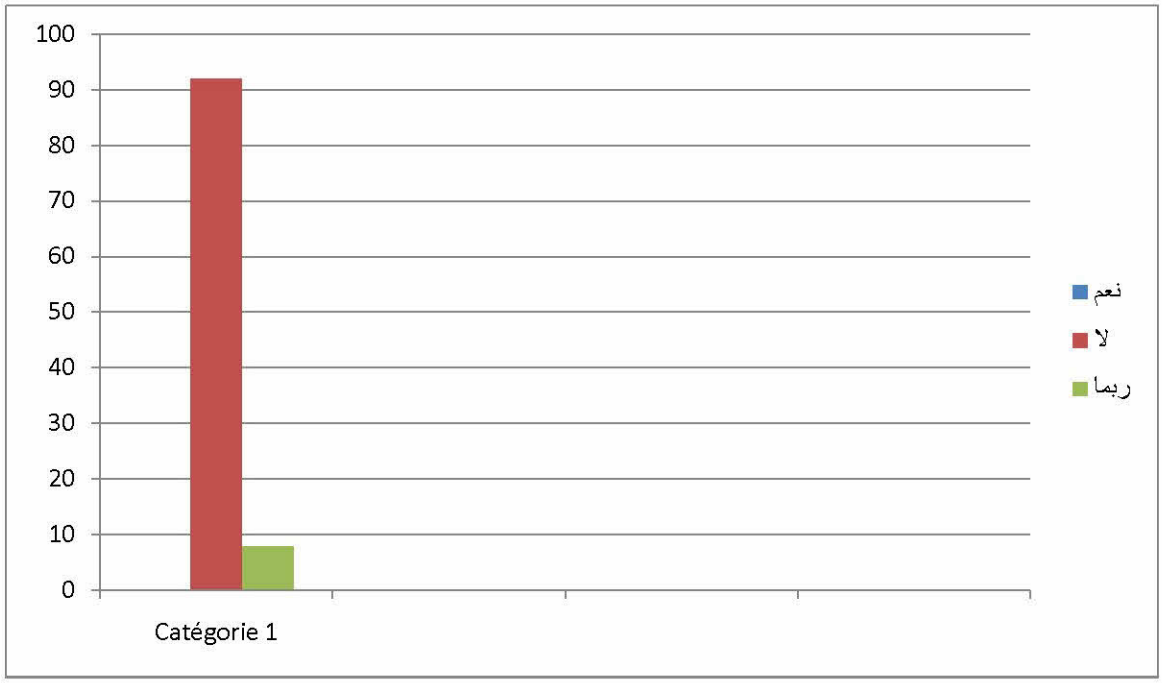

الشكل 10: يوضح نسبة المؤسسات الملبية للخدمة في السوق

من خلال هذه النتيجة نستنتج انه ليس هناك مؤسسات لتوفير خدمات الصيانة على مستوى مدينة تلمسان

السؤال08:

غير ناجح	ناجح	السؤال07
22%	78%	

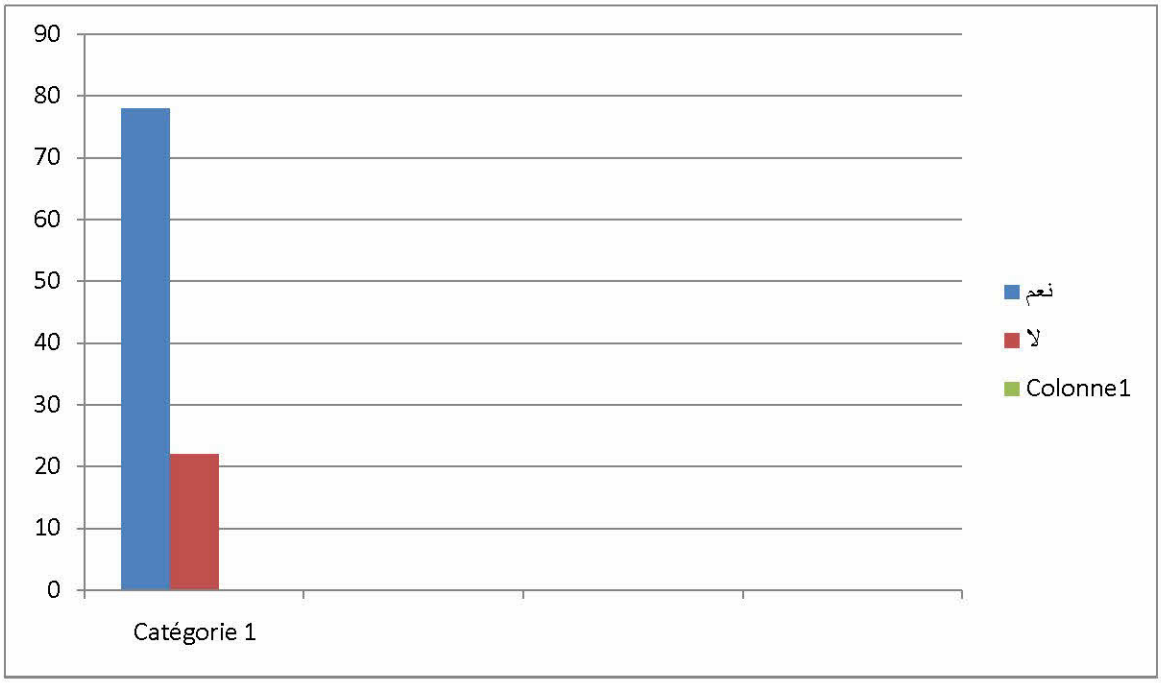

الشكل 11: يوضح نسبة قبول الافراد للمؤسسة

من خلال هذه النسبة اتضح لنا مدى حاجة الاشخاص لهذه الخدمات و رغبتهم في ان تنشأ المؤسسة .

Titre du graphique
1,2
1
0,8
0,6
0,4
0,2
0
Colonne3
Colonne2
Colonne1

1- المنافسين:

الشركة هي الوحيدة من نوعها في سوق تلمسان لكن هناك بعض المنافسين غير المباشرين:

- عمال السمكرة و النجارة و الكهرباء العامة الذين يعملون بصفة حرة و في اطار غير قانوني .

2- الزبائن:

- العائلات.

- اصحاب المحلات.

- اصحاب المكاتب.

- المؤسسات الخدماتية .

3- الموردين:

- المؤسسة تتعامل مع مجموعة من الموردين المختلفين :

- موردوا عتاد السمكرة و الكهرباء العامة...الخ (موردوا الخردوات العامة)

- مورد سيارات Renault –Tlemcen

-مورد معدات المكتب N-tic تلمسان –حي النسيم

4-المزيج التسويقي:

المنتج خدمة " تقديم خدمات الصيانة"

السعر: لا يمكن للمؤسسة تحديد سعر معين للخدمة, و يتوقف ذلك على حسب:

- نوع الخدمة .
- العتاد المستخدم في الخدمة.
- متطلبات الزبون نفسه.
- الوقت المستغرق في الخدمة.

عملية تقديم الخدمة:

تقدم الخدمة طوال ايام الاسبوع (24 /24 سا , 7/7 ايام)

تكون الخدمة من 09:00 صباحا الى 18:00 مساءا .

الترويج:

- ✓ استعمال العلاقات الخاصة لصاحبة المشروع (De bouche à l'oreille)
- ✓ عبر اذاعة تلمسان
- ✓ يتم توزيع بطاقات شخصية مجانية تحتوي على اسم المؤسسة و صاحبها و رقم الهاتف و البريد الالكتروني.
- ✓ صفحة في الفيسبوك.
- ✓ نشر ملصقات على الجدران و المحلات التي تستهدف الزبائن و الحافلات.
- ✓ اللائحات الاشهارية .

المطلب الثاني: المعدات و العمالة

الجدول 8: قائمة احتياجات و معدات المشروع

الاحتياجات	التكلفة	المجموع
معدات السمكرة	**722500 ,00**	**1074150,00دج**
معدات الكهرباء	**182000,00**	
معدات النجارة	**48600,00**	
معدات البناء	**121050,00**	

المصدر : من اعداد الطالبة

الجدول 9: اليد العاملة

الرتبة	الشروط	العدد
المديرة	**شهادة ماستر في المقاولاتية و خلق المؤسسات**	**01**
السكرتيرة	**مستوى ثانوي او جامعي**	**01**
عمال الخدمة	**تقني سامي**	**03 سيكري** **03 بناء** **03 كهربائي** **02 نجار**
عون الامن	**مستوى متوسط او ثانوي و مؤدي للخدمة الوطنية**	**01**

المصدر : من اعداد الطالبة

بالنسبة للمديرة ستكون هي المسيرة و المحاسبة لأنها حاملة لشهادة ليسانس في المحاسبة و الجباية اضافة لشهادة ماستر في المقاولاتية و خلق المؤسسات.

اما العمال سيتم توظيفهم عن طريق وكالة ANEM

يشترط على الموظفين ان يكونوا حاملين لشهادة السياقة .

المطلب الثاني: التمويل

يتم تمويل مؤسستنا عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بطريقة التمويل الثلاثي كالتالي:

المساهم	معدل المساهمة	المبلغ
المستثمر	%2	200000دج
ANSEJ	%28	2800000دج
البنك	%70	7000000دج
المجموع	%100	10000000دج

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

بالإضافة الى تمويل ذاتي قدره : 80000دج كمصاريف الاشهار

اجر العمال: هو الاجر القاعدي 15000دج

اجر السكرتيرة 15000دج (ANEM)

الهيكل الاستثماري:

الاستثمارات	المبلغ
المصاريف الاعدادية:	150000دج
التأمينات	70000دج
مصاريف اخرى	80000دج
مباني	1000000دج
معدات و ادوات	1074150دج
معدات النقل	5200000, دج
معدات المكتب	292653, دج
راس المال الدائر	700000, دج
المجموع	8566803دج

المصدر:اعداد الطالبة

الميزانية الافتتاحية :

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاستثمارات:	8566803	اموال خاصة :	200000
المصاريف الاعدادية	150000		
مباني	100000		
ادوات و معدات	1074150		
معدات المكتب	292653		
معدات النقل	5200000	الديون:	
الذمم:		قروض بنكية	7000000
البنك	716598.5	قروض اخرى	2800000
الصندوق	716598.5		
المجموع	10000000	المجموع	10000000

المطلب الثالث: خطة التوسع و الانقاذ

حسب الدراسة و الملاحظة وجدنا أن المشروع ناجح 100 %, ولكن رغم ذلك هناك خطر احتمال الفشل و عليه سيتم وضع خطة للتوسع و الانقاذ .

أولا: إذا تم نجاح المشروع

- ✓ الحرص على أن تكون المؤسسة معروفة عند أغلبية الناس في مدينة تلمسان.
- ✓ إرضاء الزبائن و الحصول على وفائهم.
- ✓ تقديم خدمات مميزة مع التوفيق بين السعر و الجودة.
- ✓ توسيع المؤسسة لتصبح مؤسسة عائلية.
- ✓ جعل" Brico_Bel" علامة تجارية موثوق بها فى مجال الصيانة فى السوق المحلي وحتى في السوق الوطني مستقبلا.
- ✓ سيكون هناك توسع في النشاط حسب رغبات الزبائن يشمل خدمات اخرى كالتنظيف.
- ✓ توسع النشاط ليشمل جميع الاجهزة و المرافق العمومية.
- ✓ توسع النشاط على المستوى الوطني.
- ✓ توسيع مقر المؤسسة و زيادة الورشات و العتاد و معدات النقل.
- ✓ توفير خدمات 24سا/24سا

ثانيا: إذا تم فشل المشروع

- ✓ تغيير النشاط ليشمل الجانب الانثوي فقط كالتنظيف.
- ✓ محاولة ادخال شركاء رجال في المشروع .
- ✓ ممارسة النشاط في منطقة اخرى.

ثالثا :نقاط القوة

- ✓ انعدام المنافسين و حاجة المجتمع لهكذا مشاريع.
- ✓ تقديم خدمات ذات جودة عالية و مضمونة.
- ✓ توفير الراحة و الامان .
- ✓ الموقع الاستراتيجي.

رابعا:نقاط الضعف

- ✓ توقيف الخدمات على الساعة 18:00سا قد ينقص من رقم الاعمال.
- ✓ عدم كفاءة بعض العمال.
- ✓ عدم تلبية الخدمة في الحين.
- ✓ غياب الجودة في الخدمة مما يؤدي الى اتلاف الاجهزة , ما ينتج عنه سمعة سيئة عن المؤسسة.

خاتمة الفصل:

نستنتج مما سبق أننا اجبنا على الإشكالية التي طرحناها ووجدنا انه يمكننا القول وبتأكد تام انه بإمكان المرأة و مؤسستنا مؤسسة Brico_Bel للصيانة , أن تجسد وتطبق على ارض الواقع في مدينة تلمسان وان تدر علينا بقيمة مضافة وربح مضمونين عسى أن تشارك في تنمية الاقتصاد الوطني للجزائر.

وهذا بدون ان ننكر وجود عراقيل قد تواجهنا مستقبلا منها :

مشكل البيروقراطية الذي مازال يمثل حجر عثرة لكل مقاول.

غياب برامج مرافقة ورقابة فعالة من طرف هياكل الدعم مما خلق جو من الفوضى و الالتباس في الوسط المقاولاتي.

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى في النسيج الاقتصادي الوطني, وتمثل وزنا ذا أهمية قصوى يعول عليه في لعب دور كبير لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة, فهي الرافد الحقيقي لأكبر الآمال الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر , إلاّ أن الوضع الراهن الذي يميز الاقتصاد العالمي عموما والاقتصاد الوطني خصوصا, والمتميز أساسا بالتحول نحو اقتصاد السوق, يفرض على مؤسساتنا لعب الدور المرجو منها و ضرورة اتخاذ إجراءات تأهيلية على غرار ما يجري في العالم بما ينسجم والوضع الجديد.

و اصبحت خلق المؤسسات في السنوات الأخيرة موضوع المجتمعات حيث ازداد الاهتمام حول إيجاد الطرق و الوسائل التي تساهم في تقليل المصاعب التي تواجه المقاولين, و انتهى الأمر إلى إقامة العديد من شبكات الدعم و المرافقة تهدف كلها إلى مساعدة أصحاب المشاريع على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع, من خلال تزويدهم بالنصح و الاستشارة فيما يخص كل المراحل التي تمر بها عملية إنشاء المؤسسة, و أيضا تفادي كل الأخطار التي تواجه المؤسسات الصغيرة ولاسيما في المراحل الأولى من بداية نشاطها التي تعتبر الأصعب بالنسبة لها, ومن ثمة ينبغي على المقاول الإلمام بخصائص كل نمط من أنماط المرافقة و الآثار الناتجة عنها وبالرغم من اهتمام الدولة بهذا المجال وصرف إمكانات مالية ومادية هائلة إلا أن هذا لم يصل إلى الهدف المسطر له من طرف الحكومة لغياب بعض التفاصيل التقنية و لم تسبقه دراسة جدوى اقتصادية شاملة من قبل المسؤولين, وعدم اتقان المراقبة من قبل أجهزة التشغيل والبنوك للمشروعات التي تمولها, وبذلك ورغم التحفيز وتشجيع الشباب على خلق مؤسسات والتكفل بدفع فوائد القروض, وإن كانت هذه العملية قد توسع قاعدة عدد طالبي التمويل البنكي لأعمالهم ومشاريعهم المحدثة لكن هذا القرار لا يكفي مادام مناخ الأعمال والإجراءات المرافقة لا تزال غير شفافة وغير واضحة وضرورة اللجوء إلى إنشاء بنوك استثمار تعمل على الشراكة والمرافقة بدل من المداينة.

أضف إلى ذلك المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات في أرض الواقع والتي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة, ومن أهم هذه المشاكل يمكن أن نذكر: ضعف تنافسينها سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية و صعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية المضبوطة التي تمكنها من رسم مخطط تسويق منتجاتها في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى عجزها الكبير في استعمال واستغلال التكنولوجيات الحديثة و الابتكار في جميع مجالات نشاطاتها و ضعف ثقافة التقاول لدى معظم المؤسسات.

المراجع و المصادر:

باللغة العربية:

01- الكتب:

1. البيرنوطي سعاد نايف,إدارة الأعمال الصغيرة,أبعاد الريادة,الطبعة الأولى,دار وائل,الأردن,2005.
2. احمد مروة,الريادة و إدارة المشروعات,بدون طبعة,الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ,القاهرة 2007.,
3. بلوط حسن إبراهيم,إدارة المشاريع و دراسة جدواها الاقتصادية,دار النهضة العربية,لبنان,2002.
4. تغار يد بيضون : المرأة و الحياة الاجتماعية في الإسلام , دار النهضة للطباعة و النشر , بيروت, لبنان , 1985 .
5. توفيق عبد الرحيم يوسف, إدارة الأعمال التجارية الصغيرة, ط 1, صفاء للنشر و التوزيع, عمان, الأردن, .2002
6. حسن ألسعاتي ,علم الاجتماع الصناعي , دار النهضة العربية، بيروت ,1986 .
7. خليل أحمد خليل, المرأة العربية و قضايا التغيير, دار الطليعة للطباعة و النشر, بيروت, لبنان, ط 3, .1985
8. د. عبد الحميد إسماعيل الأنصاري : قضايا المرأة من تعاليم الإسلام و تقاليد المجتمع .دار النشر العربي , القاهرة ط 1, 2000 .
9. د. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم :إدارة المشروعات الصغيرة ,دار الفجر للنشر و التوزيع ,2002 .
10. د.عبد العزيز مصطفى عيد الكريم,دراسة الجدوى و تقييم المشروعات,ألحميدي للنشر,.1999
11. رامي حكمت فؤاد, الاتجاهات الحديثة في إدارة الصيانة المبرمجة, دار وائل, الطبعة الأولى.الأردن, 2004.
12. سعد طه علام , دراسات الجدوى و تقييم المشروعات, طيبة للنشر و التوزيع , القاهرة , .2003
13. صبحي تادريس قريصة, محمود يونس , مقدمة في الاقتصاد , دار النهضة العربية , بيروت .
14. عبد الكريم محسن, إدارة الإنتاج و العمليات, مكتبة الذاكرة, جامعة بغداد, الطبعة الثانية, 2006.
15. عاطف محمد عبيد جندي فؤاد علي "التنظيم الصناعي و إدارة الإنتاج دار النهضة العربية, بيروت, .1975
16. فايز جمعة صالح النجار,العلي عبد الستار محمد,الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة,الطبعة الثانية,دار الحامد,عمان,الأردن,.2008
17. كاسرا نصر المنصور, شوقي ناجي جواد, إدارة المشروعات الصغيرة, الحامد عمان, .2000

18. كامليا إبراهيم عبد الفتاح ، سيكولوجية المرأة العاملة , دار النهضة العربية للطباعة و النشر , بيروت,1984.
19. كليفورد بومباك : ترجمة رائد السمرة : أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة،مراكز الكتاب الأردني, 1989.
20. ماهرا حسن المحروق, المشروعات الصغيرة و المتوسطة أهميتها و معوقاتها, عمان, الأردن, 2006.
21. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي : مختار الصحاح, طبعة جديدة, مكتبة لبنان, بيروت .1995

22. مصطفى الخشاب, دراسات في علم الاجتماع العائلي, دار النهضة العربية للطباعة و النشر, بيروت, لبنان, .1981

23. يحي مزيودي, المقاولات علم فن و إدارة, الشركة العالمية للكتاب, الطبعة الأولى ,.2003

02- المقالات:

24. اقلولي ولد رابح صافية,تكريس القانون الجزائري لمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة,المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية,جامعة الجزائر,كلية الحقوق,العدد01, .2009

25. حسين رحيم : نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر,مجلة الاقتصاد و المجتمع,مخبر المغرب العربي الكبير , العدد 3 , دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع , عين مليلة , .2005

27. رضا قويعة , دور المؤسسة الصغيرة في الإنتاج الاقتصادي و الاجتماعي , مجلة بحوث اقتصادية , العدد 8,القاهرة , 1997, ص 3.

28. ناجي بن حسين : آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر , مجلة الاقتصاد و المجتمع ،

العدد 2، .2004

29. مجلة الفقه و القانون : الخشاني محمد : آلية العلوم القانونية و الاقتصادية بطنجة www.majalah.new.ma.

30. مريم : الليبرالية و قضايا النساء : مجلة المساواة النسائية , عدد مارس 2005.
2- www.pcwesr.org/ar/show.art.

3_الرسائل و الأطروحات:

31. بن سفيان الزهرة , المقاول والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وجها النمو الاقتصادي تتبع لدور المقاول ومشاكل خلق المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية في عاصمة الجنوب الغربي بشار،رسالة وماجستير تخصص تسيير مؤسسات,جامعة ألسانية,وهران,2005.

32. بوزيدي سعاد ,المقاولة والتنمية الاقتصادية حالة المؤسسة المصغرة و الصغيرة، رسالة ماجستير تخصص .اقتصاد تنمية, تلمسان, جامعة أبو بكر بلقايد, 2007/2006، ص38.

33. شلوف فريدة ,المرأة المقاولة في الجزائر, مذكرة ماجستير ,جامعة الإخوة متنوري, قسنطينة ,الجزائر.

34.طلبة صبرينة , إنشاء و ترقية المؤسسة المصغرة في الجزائر ، رسالة ماجستير في علم الاقتصاد , جامعة قسنطينة , 2005 , ص 107_108.

35. عمران عبد الحكيم, إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة,دراسة حالة البنوك العمومية,ولاية مسيلة,مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية:فرع الإستراتيجية, جامعة محمد بوضياف بالمسيلة,2007,ص3.

4- مداخلة ضمن أعمال ملتقى أو ندوة:

36. احمد طرطار,سارة حليمي,حاضنات الأعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.الملتقى الدولي حول المقاولاتية و فرص الأعمال,جامعة محمد خضير,بسكرة,2006..

37. بلعزوز بن علي,اليفي محمد ,إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, الملتقى الدولي حول متطلبات المؤسسات.جامعة شلف,ص493.

38. د- عائشة بلعربي : أي دور لصاحبات الأعمال العربيات في التنمية الاقتصادية , المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية و التشغيل , جامعة محمد الخامس ،الرباط , المملكة المغربية ،2008.

39. سناء عبد الكريم,مداخلة بعنوان المتطلبات الشخصية لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لواجهة المنافسة مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية,الشلف,الجزائر,17 افريل 2006,ص 782.-781

40. ندوة الأستاذ شعبان لحيلح : مدير الديوان الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار , 2009.

41. د: طيب لحيلح , دور المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تنمية المغرب العربي (الجزائر , تونس ، يومي 18,17 أفريل, 2006 ,المغرب) ,جامعة غرب أردفان جمهورية السودان، الملتقي الدولي.

42. محمد بوقموم – الملتقى الثاني للمشروعات الصغيرة – تونس 2007.

43. هلال **إدريس** مجيد,معن ثابت عارف,دور الحاضنات الإنتاجية في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة,الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية,معهد الإدارة الرصافية,بغداد,العراق.2006,ص15.

44. يعقوب محمد,مداخلة بعنوان مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية,الشلف,الجزائر,2010.

45. الندوة الدولية حول المقاولة و الابداع في الدول النامية ,معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ,المركز الجامعي خميس مليانة,الجزائر.

5.محاضرات:

46. العربي دخموش , محاضرات في اقتصاد المؤسسة , مطابع متنوري , قسنطينة , 2005, ص 02.

47. د: صديقي نبيلة, محاضرات جامعة تلمسان 2014.

48. صندرة سايبي,سيرورة انتشاء مؤسسة,جامعة قسنطينة,2009.

49. أ د عائشة بالعربي: دور صاحبات الأعمال العربيات في التنمية الاقتصادية, جامعة محمد الخامس, الرباط, مقدمة إلى منظمة العمل العربية.

50. دراسة سوسيولوجية ,المرأة المقاولة,جامعة قسنطينة.

51. المشاركة الاقتصادية للمرأة في بلدان شمال إفريقيا , أفريل , 2005 , طنجة, المغرب.

6_ النصوص التشريعية:

52. المرسوم التنفيذي رقم 211-94 , الجريدة الرسمية الجزائرية,العدد 23, الصادر في 18 جويلية 1994ص 35.

53. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد52, الصادر في 11سبتمبر1996, ص 12.

54.الأمر التشريعي وقم 01-03, الجريدة الرسمية الجزائرية,العدد 47,الصادر في 22 أوت 2001,ص.41

55. قانون رقم 01-18 مؤرخ في 2001/12/12 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, ج.ر عدد 77 الصادر في 2001./12/15

56. المرسوم التنفيذي رقم02-373, الجريدة الرسمية الجزائرية, العدد74, 13نوفمبر2002, ص13.

57. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, الجريدة الرسمية, العدد 13, الصادرة في 26 فيفري 2003-, المادة 12, ص37.

58. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية, العدد 03, الصادرة في 11 جانفي 2004، المادة الأولى, ص06. لمرسوم التنفيذي رقم 94_.188

59. المرسوم التنفيذي رقم 04-14 , الجريدة الرسمية الجزائرية,العدد 06,الصادر في 25 جانفي 2004ص.33

60. المرسوم التنفيذي رقم03_08,الجريدة الرسمية الجزائرية,العدد06 27جانفي2004 ,ص.08

61. المرسوم التنفيذي رقم 05-165, الجريدة الرسمية الجزائرية, العدد 47, الصادر في 03 ماي 2005, ص 12.

7 – المواقع الالكترونية للهيئات:

62. منظمة العمل العربية : المشروعات الصغيرة و المتوسطة أخيار للحد من البطالة و تشغيل الشباب في الدول العربية **http://www.alolabor.org**

63 .تاريخ زيارة الموقع 2014/04/10, **Http://www.womengateway.com**

64 .زيارة الموقع في **2014/05/09 www.alerie-dz.com**

65 .زيارة الموقع في **2014/05/09 www.alerie-dz.com**

66. زيارة الموقع في **2014/05/09**

www.alaswaq.net/articles/2008/03/13/14597-html1

67. زيارة الموقع في **2014/04/12**

http://193.194.78.233/ma-ar/stories.php?story=07/03/101.

68. تاريخ زيارة الموقع **2014/05/02 www.fursan.com**.

.69

Http://www.granddictionnaire.com/btml/fra/r_motclef/index1024_1.asp, 13/06/2009.

باللغة الفرنسية:

70. Agence pour la création d'entreprise, créer ou reprendre une entreprise, éditions Apce, France, 2009, P **50**

71. Bernard Mottez: la sociologie industrielle, presse universitaire de France, 1975, p 50 **.**

72. Boucly.F, ''le management de la maintenance'', AFNOR ,2ème édition, France, 1998, P.09.

73. BRIEN J., MARION G, le système d'information de gestion, DE BOECK UNIVERSITE, BRUXELLES, 1997, p70.

74. Claude Annie Duplat, Pour gérer une entreprise à croissance rapide, Les éditions d'Organisation, Paris, 2002, P: 164.

75. Christian Marbach, « L'appui à la création de PME, Point de vue du créateur », Cité in :

Regard sur les PME, Agence des PME, 1ére édition, N° 02, Janvier 2003, P : 43.

76. d'aide et soutien à la création d'entreprises en Algérie : opportunités et obstacles, Université Mohamed Khider, Biskra,

77. Émile- Michel HERNANDEZ, Luc MARCO, Entrepreneur et Décision de l'intention à l'acte, ESKA, Paris, 2006, P15.

78. François Monchy « Maintenance méthode et organisation », Dunod.Paris, 2000, P : 04

79. Groupe de réflexion et d'orientation en maintenance « Réussir sa maintenance « édition Mare Nostrum 1996.P :14 dictionnaire Larousse.

80. Institut du développement Marseille, Le financement de la petite entreprise en Afrique, L'Hamattan Edition, Paris, 1995, p 35.

81. Lavina.Y, ''audit de la maintenance'', les éditions d'organisation, Paris, 1994, P13

82. Mokhtar Lakehal : dictionnaire d'économie contemporaine et des principaux faits politique et sociaux, édition 3.2002.P 299

83. M. Benarma p03 : La formation a la création des entreprise Algérie état des lieux, et gestion de communication .

76 . Rachid BOUKSANI, Amina MEZIANE, L'ETUDE DES FACTEURS MOTIVANTS LES ENTREPRENEURS A CREER LEURS ENTREPRISES EN ALGERIE, Les journées Internationales sur l'entreprenariat, Les mécanismes

Le 03/04/05 Mai 2011, p 5.

Sabondravolona Ragimson, « Les mesures d'assistance efficients », Cité in : La création D'entreprise en Afrique, Ouvrage collectif, sous la direction de Claude Albagli Consulté dans le Site : http:// www.bibliothèque.refer.org/html/cre_entr/chap9/htm.

77. Source : MUHAMADOU WAGUE, entrepreneuriat et inefficience des comportements financiers dans les PME_PMI Afrique subsaharienne, Université de Nouakchott .

78. Situation des enfants et des femmes: enquête nationale à indicateurs multiples, rapport préliminaire",2007.

79. TOUSSAINT J.P, BROND G, DUCLAUD E, l'entreprise horticole : approche globale et environnement, EDUCAGRI, Dijon, 2eme ED, 2004, p40.

80. WTTERWULGHE Robert, la PME une entreprise humaine, département de Boeck, Bruxelles ,1998,p15.

الملاحق

استمارة حول: ***واقع مؤسسة Brico-Bel للصيانة في مدينة تلمسان.***

الاخ (ة) , الكريم(ة) : اليكم الاستبيان التالي و الذي يتعلق بموضوع :

"واقع مشروع انشاء مؤسسة للصيانة و التصليح خاصة بالعائلات في مدينة تلمسان"

و ذلك استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماستر في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص مقاولاتية وانشاء مؤسسات , جامعة ابو بكر بلقايد- تلمسان

كرم منكم ان تطلعوا على هذا الاستبيان وملئه بعناية ودقة مع العلم ان اجابتكم ستحاط بالسرية التامة ولا تستعمل إلا لأغراض الدراسة.

- الرجاء وضع علامة (x) في الخانة المناسبة:

I)*اسئلة تخص خدمات الصيانة في مدينة تلمسان*:

1- كم مرة تحتاج لخدمات الصيانة ؟

دائما ☐ احيانا ☐ لا احتاج ☐ على الاقل مرة في الشهر ☐

2- ماهي الخدمات المطلوبة بكثرة؟

السمكرة ☐ النجارة ☐ البناء ☐ الكهرباء ☐

3- ما هي المشاكل التي تواجهك اثناء طلبك للخدمة ؟

قلة العرض في السوق ☐ عدم الالتزام بالمواعيد ☐ عدم تلبية الخدمة ☐ سوء المعاملة ☐

مشاكل اخرى ☐ ما هي ..؟.....

4- ماهي المشاكل التي تواجهك اثناء تأدية الخدمة ؟

طول المدة ☐ غياب الامن ☐ سوء المعاملة ☐ سوء الخدمة ☐

اخرى ☐ ما هي ؟.....

5- هل نظام المناوبة الليلية :

متوفر جدا ☐ بعض الاحيان ☐ غير متوفر تماما ☐

6- هل تسعيرة الخدمات هي نفسها من عامل لاخر؟

نعم ☐ لا ☐

7- هل هناك مشاريع مماثلة في المدينة ؟

7-ما هو رأيك في مشروع انشاء مؤسسة الصيانة و التصليح لفائدة العائلات على مستوى ولاية تلمسان؟

ناجح ☐ غير ناجح ☐

8-هل من اقتراحات تحبذ ان تكون في المؤسسة؟

.....

.....

معلومات شخصية :

الجنس ذكر ☐ انثى ☐

العمر من 28 الى35 سنة ☐ من 35 الى 50 ☐ اكثر من 50 سنة ☐

الحالة العائلية: متزوج ☐ حالة اخرى ☐

المستوى التعليمي : غير متعلم ☐ ثانوي او اقل ☐ جامعي او اكثر ☐ حالة اخرى ☐

الوظيفة: موظف ☐ متقاعد ☐ مهن حرة ☐ بطال ☐

مكان الاقامة : وسط المدينة ☐ ضواحي المدينة ☐ خارج المدينة ☐

الاشكال:

01	ابعاد المقاولة
02	جنس العينة المدروسة
03	سن العينة المدروسة
04	اعمدة بيانية توضح نسبة احتياجات الاشخاص لخدمة الصيانة
05	اعمدة بيانية توضح نسبة الخدمة المطلوبة
06	نسبة المشاكل التي تواجه الافراد عند طلب الخدمات
07	توضح نسبة المشاكل التي تواجه الافراد اثناء تأدية الخدمة
08	نسبة مدى توفر الخدمة الليلية
09	سياسة السعر في السوق
10	يوضح نسبة المؤسسات الملبية للخدمة في السوق
11	نسبة قبول الافراد للمؤسسة

قائمة الجداول:

01	تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري
02	علاقة المقاولة بالأعمال الصغيرة و المتوسطة
03	الهيئات المساعدة
04	المصادر الخارجية
05	انماط المرافقة
06	اهم السياسات التي وضعتها الدولة الجزائرية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
07	العرض العام للمشروع
08	قائمة احتياجات و معدات المشروع
09	اليد العاملة
10	التمويل الثلاثي ANSEJ
11	الهيكل الاستثماري
12	الميزانية الافتتاحية

:

الملخص:

ساهمت التطورات التكنولوجية السريعة اليوم في ظهور معدات و آلات حديثة تتمتع بالتقنية العالية, هذا ما استدعى بالضرورة الاهتمام بوظيفة الصيانة كوظيفة مهمة و رئيسية. و لقد عمدنا من خلال هذا البحث الى عرض واقع الصيانة و اهميتها و ضرورة انشاء مؤسسة لتوفير هذا النوع من الخدمات .

الكلمات الافتتاحية: المقاولة, المقاول, الصيانة.

Résumé :

Les nouvelles technologies ont permis l'apparition des équipements et des matériels dotés d'une haute technologie. De ce fais, l'importance de leur maintenance s'impose comme fonction principale et importante. Notre travail consiste à exposer la réalité et l'importance de la fonction de maintenance et l'obligation de faire et créer une entreprise pour offrir ces services.

Mots clés : **entrepreneuriat**, **entrepreneur**, **maintenance**.

Abstract :

The rapid technological progress, nowadays, has contributed to the development of sophisticated equipment .